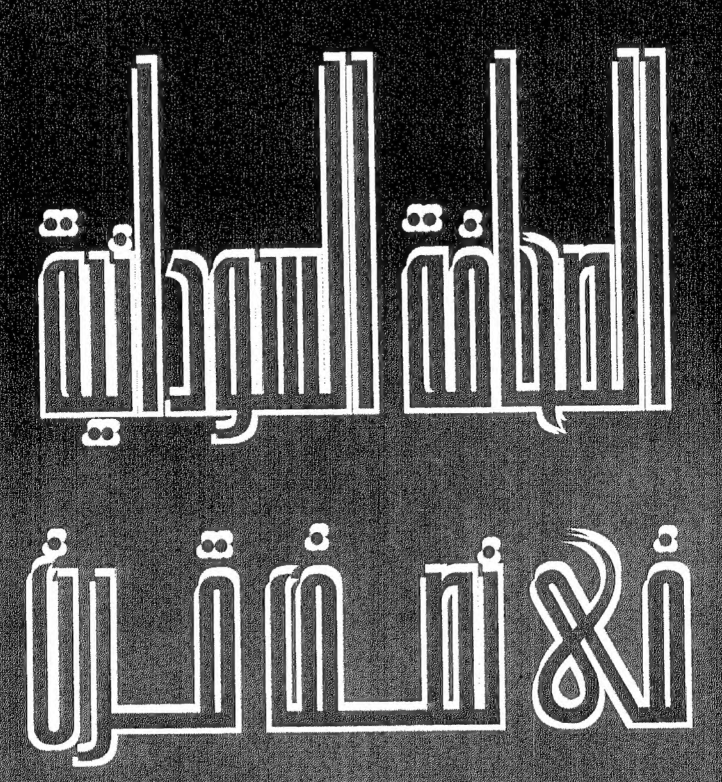
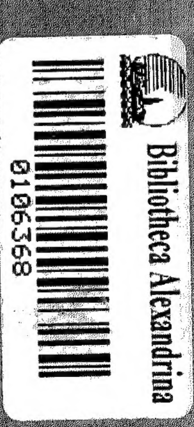


محجوب محمد صالح





محجوب محمد صالح

الصحافة السودانية في نصف قرن

الجزء الأول

الطبعة الأولى ١٩٧١
دار النشر-جامعة الخرطوم
الطبعة الثانية ١٩٩٦القاهرة

الناشر
مركز الدراسات السودانية

محجوب محمد صالح

الصحافة السودانية في نصف قرن

الجزء الأول

مركز الدراسات السودانية

القاهرة – جمهورية مصر العربية
٧ شارع معروف شقة ٥
تليفون / فاكس ٥٧٨٧١٤٢

التجهيزات الفنية والطباعية
مركز الدراسات السودانية

مقدمه

منذ سنوات عديدة طلبت منى الجمعية الفلسفية السودانية أن أعد لها بحثا قصيرا عن تاريخ وتطور الصحافة في السودان، وهو تاريخ يبدأ مع مطلع هذا القرن، مراجعه قليلة والصحف التي صدرت في السودان في الحقبة الأولى نادرة أن لم تكن معدومة. كانت تلك عقبة ذللها – مشكورا – الصديق الدكتور محمد ابراهيم ابو سليم مدير دار المحفوظات المركزية الذي بذل وموظفو داره جهدا ضخما في توفير تلك المصادر.

وأحسست يومها وأنا أعد بحثي القصير ذلك أن للصحافة في السودان قصة تستحق أن تروى وأن لها تاريخا لم يكتب بعد وهو يحتاج لجهد الباحثين وتنقيبهم والي ذكريات ومذكرات الذين عايشوا الحقب الوسطى من تاريخ الصحافة في السودان ورأيت ان اتوسع في البحث القصير الذي كنت أعده بداية علي هذا الطريق وأملاً في أن تتكامل الصورة بالمزيد من جهد الباحثين الآخرين.

لقد عرف السودان الصحافة مع بداية هذا القرن قبل ان تعرفها معظم دول افريقيا، وفدت اليه عن طريق مصر علي ايدي نخبة من بني الشام، فقامت فيه أول الأمر أجنبية الملكية والتحرير والقراء وأخذ السودانيون يلجون هذا الباب قراء في البداية ثم كتابا في صحف لا يملكونها وأخيرا أصدروا صحفهم تعكس آراءهم وأفكارهم وترسم صراعاتهم السياسية وتصور الحياة في جوانبها المختلفة – فكان تاريخا طويلا لا يصور هذا الجزء من الكتاب سوى الفترة الأولى منه (١٩٠٣ – ١٩٣٣) وكانت تلك فترة البداية الشاقة: الحكم البريطاني في السودان لا يسمح بالتطور الا في حدود يرسمها والمثقفون قليلو العدد والأقتصاد متخلف والامكانات محدودة ولكننا رغم ذلك نجد ارهاصات الحركة الوطنية ونشهد مولد الفكر السياسي ونلحظ بداية المسيرة التي تكتمل صورتها في الجزء الثانى من الكتاب وآمل أن أفرغ منه فى وقت قريب ان شاء الله.

محجوب محمد صالح

(١٩٧٠)

الفصـــل الأول

من الطباعة إلى الصحافة

تطور الصحافة فى قطر ما، يصور مابلغه القطر من مدنية أكثر مما تصوره الدساتير والإحصائيات.

فرانسيس ليامز

فى البدء كانت الكلمة،

كانت وسيلة للإعلام الشفوى والاتصال المباشر بين الناس لنقل الأخبار والأنباء وتبادل المعلومات والتعليقات.

ثم - بعد مسيرة طويلة فى تاريخ البشرية -جاءت المطبعة فولدت الكلمة المكتوبة، وان هى الا خطوات من هنا حتى بدأت الصحافة تنقل بالكلمة المكتوبة النبأ والفكرة والرأى.

الحديث عن الصحافة، إذن، لابد أن يبدأ بالطباعة؛ ذلك الاختراع الذى أحدث ثورة ثقافية نقلت العلم من صدور العارفين وأديرة الرهبان وغرف النساخين إلى أيدى العامة فى أركان العالم وحلت الآلة السريعة محل الناسخ المتأنى فزادت المادة المطبوعة وفرة وتوزيعا وتنويعا.

والطباعة كوسيلة لنقل الصورة والشكل من سطح لآخر عرفتها البشرية منذ قرون بعيدة - منذ أن كان البابليون يخطون شاراتهم على ألواح من طين ثم يدحرجونها على سطح آخر فتنتقل إليه صورة ما كتبوا - ولكن الطباعة فى المعنى الحديث قامت على اختراع الحروف المنفصلة تجمعها إلى بعضها البعض فتصير كلمات مقروءات، ثم تفكها فتعود سيرتها الأولى، حروفا متناثرة تحفظها إلى أن تستعملها من جديد.

والمرجح أن الصينيين والكوريين كانوا أول من استعمل الحروف المنفصلة، اذ أنهم اخترعوها فى منتصف القرن الحادى عشر الميلادى، ولكن استعمالها ظل قاصرا على لغتهم ومنطقتهم فلم يخرج للعالم.

أما اوروبا فقد ظلت لا تعرف عن الطباعة الا الحفر على الخشب حتى اخترع يوحنا

جوتنبرج حروف الهجاء المنفصلة المسبوكة من النحاس فكان كشفا عظيما وبداية لثورة الطباعة الكبرى التى جاءت مع بداية تفكك النظام الاقطاعى وانهيار حدوده وقيوده وظهور المدن التجارية فى ايطاليا وبقية انحاء اوروبا، تكسر حاجز الاقطاع وتوسع دائرة اتصالات التجارة وتفتح الأبواب لعصر النهضة.

وقد طبع جوتنبرج عام ١٤٥٠التوراة بحروفه الجديدة، فأشاد به كبير الأساقفة فى وطنه، ومنحه لقبا من ألقاب الشرف، وأجزل له العطاء، وعرض عليه أن يرحل ليقيم معه فى مدينة ميتز ففعل، وظل يقيم فيها حتى وفاته بعد ذلك بعشرين عاما.

وانطلق تلاميذ جوتنبرج الى بقية انحاء اوروبا ينقلون اليها الفن الجديد: سافر شريكه فاوست الى فرنسا ــ ولكنه عندما طبع التوراة وباعه ادعى أنه كتاب منسوخ ولم يشأ أن يدل الناس على سر الاختراع الجديد وتساءل الناس كيف يفلح الناسخ فى اخراج كل هذه النسخ المتشابهة فى كل حرف من حروفها ولم يجدوا لسؤالهم سوى رد واحد: ان هو الا عمل من أعمال السحر. وكانت تهمة أوشكت أن تلصق بالرجل، وانعقد البرلمان فى جلسة خاصة ليحاكمه بتهمة السحر ولكنه برأه.

أما بقية تلاميذ جوتنبرج فقد تلقفتهم العواصم الأوروبية المختلفة فاحدثوا فى الطباعة تطورا سريعا خلال النصف الثانى من القرن الخامس عشر: بلجيكا عام ١٤٧٢ - هولندا ١٤٧٣ - بريطانيا ١٤٧٤ - فينا ١٤٨١ - والسويد والدنمارك مع نهاية القرن.

وأما الحرف العربى فقد كتب عليه أن ينتظر قرنين آخرين قبل أن يجد مكانه فى صناديق الطابعين نتيجة لمقاومة حكام تركيا آنذاك واستغلالهم لرجال الدين فى محاربة الاختراع الجديد واعلانه رجسا من عمل الشيطان.

وقد سمحت تركيا لليهود بإنشاء أول مطبعة فى الآستانة عام ١٤٨٥ فى نفس الوقت الذى بدأت فيه الطباعة فى اوروبا، ولكنها أصرت على أن تعمل المطبعة بالحروف العبرية لطباعة كتب الديانة اليهودية، وأصدر السلطان أبا يزيد أمرا فى عام ١٤٨٥ يحرم فيه أعمال الطباعة على غير اليهود.(١)

وظل الأمر قائما الى أن بدأت العواصم الأوروبية فى أواخر القرن السابع عشر فى سبك الحروف العربية وطباعة الكتب العربية وإرسالها الى الشرق العربى واشتدت المنافسة بين لايدن وباريس وروما ولندن وبدأ انتاج مطابعها يجد طريقه الى المدن العربية فتنبه حكام تركيا لذلك واستصدروا فتوى من شيخ الاسلام عبد الله افندى عام ١٧١٦ يبيح فيها الطباعة على الا تشمل المطبوعات كتب الحديث والفقه والتفسير والكلام.(٢)

وعلى هذا الأساس ــ وبهذه الشروط ــ صدر أول ترخيص لاقامة أول مطبعة عربية فى

الأستانة ـ باسم سعيد افندى الذى أصبح فيما بعد رئيسا للوزراء (صدرا أعظما).وبدأ إنتاج هذه المطبعة يظهر عام ١٧٢٨ فأخرجت الكتب المدرسية والكتب المترجمة.

وجاءت المطبعة بعدها الى لبنان عام ١٧٣٣ ـ أما سوريا التى شهدت محاولة البطريرك اتناسيوس عام ١٧٠٤ فى حلب لإنشاء مطبعة عربية، لم تعمر طويلا فإنها لم تلتق بعد ذلك بالمطبعة إلا فى القرن التاسع عشر.

وبعد عشرات الأعوام بدأت الطباعة تدخل العواصم العربية الأخرى فجاءت الى بغداد عام ١٨٣٠ والى اليمن عام ١٨٧٧ والحجاز عام ١٨٨٢.

وعرفت مصر الطباعة مع نهاية القرن الثامن عشر اذ دخلتها أول مطبعة مع حملة نابليون عام ١٧٩٨. وقد بدأت المطبعة عملها مع بداية الاحتلال الفرنسى فطبعت أوامر الحكومة الجديدة ومنشوراتها، ثم أخذت تطبع الكتب. وكانت تستعمل الحجارة فى المطبوعات العربية.

وأخرجت هذه المطابع للمرة الأولى فى تاريخ الشرق العربى الصحف الدورية، اذ أصدر الفرنسيون صحيفتى (كوريبه دو ليجبت) و(ديكا ايجبسن) وكلتاهما باللغة الفرنسية، كما تقرر اصدار صحيفة عربية تسمى(التنبيه) توزع فى مصر والشام واليمن وعهد نابليون بالاشراف عليها الى أحد مستشاريه، وكلف بتحريرها الكاتب المصرى اسماعيل الخشاب الا أنها لم تعمر الا عاما واحدا، وانسحب الفرنسيون من مصر وحملوا معهم مطابعهم وانتهت بذلك أول تجربة للصحافة العربية فى مصر[٣]

وتولى محمد على باشا أمر مصر فى مطلع القرن التاسع عشر، وانصرف جهده أول الأمر للقضاء على معارضيه ووضع نظاماً جديدا للإدارة وتوسع فى الفتوحات لذلك فإنه ارجأ النظر فى كثير من القضايا الداخلية ومن بينها الطباعة، اذ لم يلتفت لها الا عام ١٨١٥ حين بعث الى ايطاليا الشاب « نقولا المسابكى » ليتعلم فن سبك الحروف وأمهاتها ويدرس فن الطباعة فيها.[٤]

وانتهى تخطيط محمد على باشا واعداده الى قيام أول مطبعة فى مصر بعد مطابع الحملة الفرنسية، فقد أنشأ مطبعة بولاق عام ١٨٢١ ـ نفس العام الذى غزت فيه قواته السودان.

ومن الطبيعى أن يرتبط دخول الطباعة الى السودان بمصر التى غزت الأراضى السودانية آنذاك فلم تكتف حكومة محمد على باشا بإنشاء المطابع داخل أراضيها إنما أدخلت بعضها أيضا فى الأراضى التى احتلتها، فقد صدر الأمر مثلا عام ١٨٣١ بتأسيس مطبعة كريد لطبع جريدة (وقائع كريدية) تعمل بالحروف الاغريقية والتركية.

واذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف فى كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الغرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد ـ كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة.

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سنداته التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم.

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون:

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها. وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر. وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزينة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها».

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدى شخصيا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لادارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وابراهيم المطبعجى كاتبا ومسئولا عنها.(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى.. «وإنما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبوق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها».(٧)

واقتصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففى أكتوبر عام ١٨٨٦« ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابى يصدر من بيت المال

الى امين المطبعة «يلزم أن تسلموا قزازة «زجاجة» مداد من الكبير لزوم عملية الكتابة بمحطة التلغراف» .(٨)

وفى عام ١٨٨٧ لاحظ خليفة المهدى أن التصرف فى مخازن المطبعة يتم دون إذنه كما أمر أول قيام الحكومة فأمر باستجواب كاتبها، وقد جاء أمين المطبعة مختار محمود من أم درمان الى الخرطوم ليستجوب كاتب المطبعة ابراهيم المطبعجي مشيرا الى أن خليفة المهدى قد نبه «من ابتدى الفتوح بأن مخازن المطبعة لا تفتح الا بأمر منه وقد بلغه أنها فتحت بعد ذلك وأخذ منها ورق ومداد وجلود وخلافه وقدأمر بالوقوف على حقيقة ذلك من عدمه»(٩) ويرد ابراهيم المطبعجي موضحا الظروف والملابسات ملقيا بالمسئولية على عاتق كاتب بيت المال الذى كان قد بيّن له ضرورة الحصول على الاذن الا أنه لم يهتم بذلك قائلا: «إن تلك التشديدات كانت بمدة الكفرة وبالمهدية لم تكن»(١٠).

وعلى أثر هذا الاستجواب تم جرد مخازن المطبعة، وأصدر أمينها كشفا بمحتوياتها التى امكن حصرها فكانت «١٧٥٠ جلدا من جلد الحور الأصفر الحجازى و٦٧١ جلدا من جلود الحور الأحمر الحجازى و١٢ جلدا من جلود البلموط المصرى وخمسة قطع جلود بيضاء و٢٢ قطعة جوخ ـ وكلها لقسم التجليد بالمطبعة «أما باقى» المهمات «التى لم يتمكن أمين المطبعة من حصرها «مثل ورق أبيض ودفاتر وما أشبه فلكسرته (فلكشرته) وعدم امكان جرده جرى تستيفه بالمخازن كما هو مرغوب بحيث اذا لا سمح البارى وحصل أدنى خلل بها يكون متضح (متضحا)»(١١).

وكان هذا بداية الاهتمام بالمطبعة والاستعداد لاعادة تشغيلها فى أعمال الطباعة فلم ينقض شهر ونصف على هذا الجرد الذى تم فى ٢٩ جمادى الثانى عام ١٣٠٣هـ حتى صدر أول أمر «بتشغيل» المطبعة وقد كانت المطبعة تتكون من ست وحدات طباعية «احجار» لم تعمل منذ سقوط الخرطوم.

بعث أمين المطبعة مختار محمود برسالة فى الرابع عشر من شعبان عام ١٣٠٣ هـ الى ملاحظ المطبعة ابراهيم المطبعجي يستفسر عن امكانيات المطبعة يقول فيها «نطلب من حضرتكم البيان ان كان يمكن تنظيف أربعة أو خمسة أحجار لطبع ذلك {المنشورات} والجميع يصير تشغيلهم كل حجر لوحده، فإذا أمكن ذلك فيدونا عنما يلزم لهذا جميعه من الخدامين والكتبا وهل يمكن طبع ذلك قبل حلول رمضان أم لا وكذلك الراتب هل يمكن طبعه مع المنشورات جميعا قبل رمضان»(١٢)

وهكذا عادت المطبعة للعمل. ويتضح من استهلاكها للورق حسب الكشف الذى وضع عام ١٣٠٤ هجرية أنها عملت عملا كبيرا خلال هذه الفترة (١٣) وأن عدد العاملين فيها قد بلغ عام ١٣٠٧ هجرية عشرة من الأسطوات ومساعديهم وأحد عشر من «الدوارين

والأوادم » وأربعة من المجلدين وستة من مساعديهم عدا أولئك الذين عينوا للعمل فى المطبعة الاأنهم هربوا(١٤).

وفى عام ١٣٠٧ هـ صدر الامر بنقل المطبعة من مبانيها فى الخرطوم الى ام درمان.(١٥)

وقد طبعت المطبعة خلال فترة الحكم الوطنى راتب المهدى وشرحه والمنشورات ورسالة العبادى ورسالة العوام ورسالة ولد الزهراء الى غير ذلك من المطبوعات الدينية والرسمية.

لقد عرف السودان المطبعة - على صغر حجمها وبدائيتها - فى العهد التركى، وظل يستفيد منها فى نشر العلم والثقافة الدينية على عهد الدولة المهدية الى أن سقطت الخرطوم فى يد الجيش المصرى الانجليزى.

وعن طريق مصر - ايضا - عرف السودان الصحافة بعد أن عرف الطباعة، وبدأ اتصاله بها على البعد ودون أن يمارسها.

لقد بدأ محمد على حكمه بتنظيم الإدارة فى مصر فطلب عندما استقرت الادارة أن يقدم له تقرير دورى رسمى عن سير أجهزة الدولة، وأسمى هذا التقرير «الجرنال»،. وتطور الأمر فأنشأ للجرنال مكتبا خاصا يتولى مسئولية صياغته واعداده فى فترات اسبوعية أو أكثر ويرفعه اليه شخصيا فى أى وقت يكتمل فيه اعداده ثم توسع فى توزيعه فأصبح يوزع على كبار المسئولين فى الدولة.

وقد رأى محمد على باشا بعد ذلك أن يوسع الجرنال الرسمى ليصبح صحيفة عامة لا تقتصر على كبار رجال الدولة وحدهم ولا على ابناء مصر وحدها، فلما «لاح هذا الشئ فى ضمير الذات السنية أمرت بطبع شئون الحكومة والمحكومين معا فى جريدة تنشر عموما وقد سميت واشتهرت بـ«الوقائع» المصرية.(١٦)

وتحدثت الوقائع المصرية عن نفسها فى عددها الأول فقالت:

«أراد ولى النعم أن الأخبار التى ترد الى الديوان المذكور ـــ ديوان الجرنال ـ تنقح وينتخب منها ما هو مفيد وتنشر عموما مع بعض الأمور التى ترد من أقطار الحجاز والسودان ومن بعض جهات أخرى».

وقد أخذت انباء السودان الذى غزته القوات المصرية مكانها فى صفحات «الوقائع» المصرية مع أخبار مصر والأقطار الأخرى التى احتلتها، بل أن خطة توزيع «الوقائع» المصرية «شملت العلماء وتلاميذ المدارس والذوات الملكية والجهادية وجزيرة كريت والشام وبلادالعرب والسودان»(١٧).

وعلى الرغم من أن التوزيع قد شمل السودان وكل البلاد الأخرى التى احتلتها قوات محمد على باشا الا أنه كان محدودا جدا اذ لم يتعد عدد النسخ التى تطبع من «الوقائع» آنذاك الستمائة نسخة، وكان والى مصر قد أمر بأن يقتصر الاشتراك فيها على أولئك

الذين يبلغ راتبهم الشهرى ألف قرش أو أكثر، ولاشك أنه ان كان بين قرائها سودانيون فقد كانوا قلة لا تذكر.

وقد مرت «الوقائع» المصرية بفترات ركود وفترات ازدهار، فقد انخفض توزيعها أيام عباس الأول الى عشرات النسخ، اذ كان رأيه أن تقتصر قراءتها على كبار الضباط خاصة بعد أن علم أنها «ترسل لجماعة أمية وسفلة مثل حسن أغا وكيل الخراج وفيض الله أغا الطاهى وموسى اليهودى الالاتى «المهرج» حتى أنه اعتبر ارسال الجريدة لهم ذلا زائدا» .(١٨)

ولكن الوقائع تعود للإزدهار مرة أخرى عام ١٨٦٥في عهد الخديوى اسماعيل الذى يصدر أمره فى بداية عهده لنظارة المالية بأنه «من المسلم به أن للجرائد منافع ومحسنات عند الأهالى ولدى الحكومة، ولذلك فإننى أرغب فى ادخال جريدة «الوقائع» فى عداد الجرائد المعتبرة» فتحدث نتيجة لذلك ثورة فى تحرير «الوقائع» تشمل الأخبار الداخلية والخارجية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والأدبية والسياسية، فاتصل التحسين فيها وارتفع مستواها ارتفاعا مضطردا.

وقد زاد اتصال السودان بها فى هذه الفترة ــ لقد بدأت الصلة أول الأمر بنشر انباء السودان ضمن انباء الأراضى التى تم فتحها، ثم شمل التوزيع السودان فيما شمل من اقطار وان يكن قد قصر عن الوصول الى السودانيين، ولكن فى عهد اسماعيل دخلت الصلة مرحلة أخرى عندما بدأت «الوقائع» تنشر للأدباء السودانيين خاصة عندما تولى منصب حكمدار السودان السيد جعفر مظهر الذى «عرف بتضلعه فى العلوم الدينية والأدبية وكان يجتمع بالأدباء والعلماء للمحادثة والمناقشة وسرت روح حبه للعلم والأدب فى الأوساط الأخرى فنرى فى عصره قصائد الشعر من شعراء السودان تنشر فى «الوقائع» المصرية (١٩).

لقد كانت صلة السودان بالطباعة البدائية فى العهد التركى واستمرت على أيام المهدية ــ وبدأت صلته بالصحافة على البعد أيام الحكم التركى وانقطعت الصلة بها أيام الحكم الوطنى.

هكذا كان الحال والقرن التاسع عشر يلفظ أنفاسه الأخيرة وجنود الاحتلال تسعى للقضاء على حكم المهدية فى السودان.

الفصل الثانى

دعــوة من كرومــر

لسنة ١٩٠٤ شـأن كـبـيـر فى تاريخ الخـرطوم
والسـودان، فـفـيـهـا صـدرت الجريدة الأولى فى
السـودان وهى نصف اسبوعية.

مدير الخرطوم فى تقريره السنوى لعام ١٩٠٤

انتصرت القوات الانجليزية فى حربها ضد الحكم الوطنى فى السودان، وآلت اليها مقاليد الأمور فيه، فكان أول سعيها أن عملت على تنظيم الادارة وانشاء اجهزة الحكم وسن القوانين وإصدار الأوامر والتعليمات التى تشرح الوضع الجديد للدولتين المنتصرتين.

وكان طبيعيا ان تهتم بأمر المطبعة فتسلمت مطبعة الحجر بأم درمان واستوردت لها معدات حديثة من ماكينات للطباعة وحروف منفصلة وبدأت المطبعة تعمل فورا لتذيع قوانين الحكومة الجديدة فصدر العدد الأول من «الغازيتة» السودانية فى اليوم السابع من شهر مارس عام ١٨٩٩.

كانت «الغازيتة» - الصادرة بتصريح من حكومة السودان كما كتبت فى صدر صفحاتها - مخصصة لنشر قوانين الحكومة وأوامرها واعلاناتها، ولكنها كانت تنشر بجانب ذلك الاعلانات التجارية لعدم وجود صحف أخرى فى البلاد، وقد حددت أسعار الاعلانات فى عددها الأول فكان سعر السطر الاعلانى فى الصفحات الوسطى ستة قروش وفى الصفحات الأخيرة أربعة قروش، وعينت «الغازيتة» وكلاء لبيعها وتوزيعها وتمثيلها فى الخرطوم وأم درمان وسواكن والقاهرة.

واستمرت المطبعة تعمل فى مبناها القديم فى أم درمان حتى شهر ديسمبر عام ١٩٠١ حيث نقلت الى الخرطوم مع مصالح الحكومة الأخرى وصدر عدد «الغازيتة» فى اول اكتوبر عام ١٩٠١ وهو يحمل سطرا يشير إلى أن العدد قد طبع فى «مطبعة حكومة السودان بالخرطوم».

ونحن لا ندرج «الغازيتة» (رغم أنها أول مطبوع دورى يصدر فى السودان) فى عداد

الصحف فهى نشرة رسمية ذات غرض محدود يقتصر على نشر قوانين وأوامر واعلانات الحكومة، هذا وما كان فى وسع تلك المطبعة الصغيرة أن تتسع لأكثر من نشر «الغازيتة» وطباعة الأوراق الرسمية للدولة.

ولم تمض أربع سنوات على ظهور أول عدد من «الغازيتة» حتى شهد السودان مولد أول صحيفة، ولقد جاءت نشأتها – مثل المطبعة – مرتبطة بمصر وكان لأبناء الشام الذين لعبوا دورا كبيرا فى تطوير الصحافة فى مصر فضل ادخالها فى السودان، ففى اكتوبر عام ١٩٠٣ صدرت صحيفة «السودان» لأصحابها فارس نمر ويعقوب صروف وشاهين مكاريوس – وهم أصحاب دار «المقطم» و«المقتطف» فى القاهرة – وظلت توالى الصدور فى أربع صفحات من الحجم الكبير مرتين فى الأسبوع أكثر من عشرين عاما.

ووراء نشأة «السودان» قصة مرتبطة بالوضع السياسى فى مصر والسودان وبالتيارات السياسية السائدة آنذاك، ولابد من رجعة الى الوراء لنلم بالظروف التى نشأت فيها جريدة «السودان».

لقد اوقفت سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر فى بداية عهدها الصحف الوطنية المؤيدة للثورة المصرية بقيادة عرابى، وعلى رأسها جريدة «السفير» وتركت الصحف الأخرى تمارس عملها. بل كفلت لها حدا من الحرية على أثر تقرير اللورد دوفرين(٢٠) سفير انجلترا فى تركيا الذى انتدب لتنظيم الادارة الحكومية فى مصر فأوصى فى تقريره بقدر من حرية الصحافة، وقال بعد أن استعرض التنظيمات الادارية التى اقترحها «إنه بقى فوق ذلك نظام واحد ضرورى لجعل النظم التى تقدم وصفها فعالة مثمرة ذلك هو الصحافة الحرة».(٢١)

ولم تجد سلطات الاحتلال بالطبع بعد قمع الثورة العرابية والاستيلاء على السلطة ونفى وتشريد الثوار واغلاق صحفهم – لم تجد معارضة تذكر فى بداية الأمر. فكان طبيعيا أن تسمح بقدر من الحرية الصحفية، كان أهم ظواهرها أنها لم تضع أى عقبات قانونية فى سبيل التصريح بإصدار الصحف وأهملت قانون ١٨٨١ للصحافة اهمالا تاما.

على أن ثمة أمرا فى مصر أدى الى تعقيد الموقف فى النهاية، وذلك هو نظام الامتيازات الأجنبية فقد أخذت الصحف ترتبط بالدول الأجنبية لتجد عندها الحماية وتجد القدرة على الوقوف فى وجه قوات الاحتلال، وكان من بين تلك الصحف «الأهرام» التى ارتبطت بفرنسا ووجدت الحماية منها، وبدأت تتخذ موقفا معارضا للإحتلال بعد أن بدأت مؤيدة له. ورغم احساس سلطات الاحتلال بهذا التحول فإنها لم تلجأ للقوانين لتسكت صوت الصحف وقد شرح السير ايفلين بارنغ «اللورد كرومر فيما بعد» ذلك فى تقريره عام

١٩٠٤حين أوضح ان صدور قانون للصحافة الأجنبية سيؤدى الى خلق مشاكل لا داعى لها إذ أن تطبيقه على الصحافة الأجنبية يصطدم بعقبة الامتيازات الأجنبية واستثناء الصحف الأجنبية منه وتطبيقه على الصحف المصرية وحدها سيحمل المصريين على الاحتماء بالدول الأجنبية وإصدار الصحف بأسماء أجانب، وأشار كرومر الى نجاح سياسته لأنها سمحت لبعض الصحف بالظهور وفى أسلوبها كثير من الشدة، الا أنه كان رغم ذلك يهتم بالاطلاع عليها ويجد فيها بعض الأحيان شيئا من الفائدة.

ويستطرد اللورد كرومر ليوصى المسئولين بالصحف المعتدلة لأنها تفيد الدولة بما توجهه من نقد صادق، وبذلك تقطع الطريق أمام الصحف المعارضة.(٢٢)

وعمد اللورد كرومر الى شئ آخر لم يذكره فى تقريره لتنفيذ سياسته التى أوضح خطوطها العامة فقد أخذ يشجع صحفا بعينها ويغدق عليها لتسيطر على الرأى العام.

وكان على رأس قائمة دور الصحف التى اختصها اللورد كرومر برعايته وتشجيعه دار «المقتطف» التى بدأت حياتها فى بيروت ثم انتقلت لتصدر فى القاهرة - فقد انشأ السيدان يعقوب صروف وفارس نمر مجلة «المقتطف» فى بيروت عام ١٨٧٦ وفى عام ١٨٨٥ نقلا المجلة من بيروت الى القاهرة بعد أن انضم اليهما شاهين مكاريوس الذى كان يشرف على اخراجها فى المطبعة الامريكية فى بيروت. وقد حمل مكاريوس معه عند حضوره الى مصر مجموعة من الحروف العربية الأمر الذى مكن الشركاء الثلاثة من انشاء مطبعة واصدار مجلة «المقتطف»، وقد وجدت دارهم تأييد اللورد كرومر وتشجيعه ليقاوم بها الصحف التى تعارضه وعلى رأسها «الأهرام»، ولذلك أوعز اليهم بإصدار صحيفة يومية بجانب «المقتطف».

وتقدم الشركاء الثلاثة فى ابريل ١٨٨٨ بطلب لادارة المطبوعات المصرية لترخص لهم «بإنشاء جريدة سياسية تجارية غرضها خدمة الوطن واسمها «المقطم»، ويكون صدورها يوميا، معتمدين على سمعتهم الصحفية ومراعاتهم فى كل أقوالهم وكتاباتهم صالح العموم...وهذه شواهد مقبولة لديكم على اخلاص نيتنا وحسن طويتنا ومراعاتنا لقوانين حكومتنا السنية»(٢٣) وقد حصلوا على الرخصة فى التاسع والعشرين من ابريل.

وقد تعرضت «المقطم» لصلتها بالانجليز لهجوم من السياسيين ومن الصحف المعاصرة لها بعد عام من صدورها «إن هذه الرقطاء تحاول الجمع بوقت واحد بين المتخالفين فهى تتزلف تارة بالمقال وتستعين بالتدليس والخداع». وقالت جريدة «الشعب» عن المقطم: «إنه انجليزى صرف وكل أعمال الحكومة ممدوحة لديه وهو يترجم ويطبع تقرير المعتمد»... وقال عنه محمد فريد أن الانجليز أنشأوه ليدعو لسياستهم(٢٤)· ولم تخف «المقطم» نفسها

صلتها بالانجليز وارتباطها بهم، فقد أعلنت عند ظهورها هذا الارتباط وقال أصحابها صراحة على صفحاتها إن غرضهم من تأسيسها معلوم «وهو تأييد السياسة الانجليزية»(٢٥).

كان هذا موقف صحيفة «المقطم» فى مصر حين أوعز كرومر لأصحابها أن يصدروا صحيفة فى السودان فحصل الشركاء الثلاثة على الاذن بإنشاء مطبعة فى الخرطوم واصدار صحيفة نصف اسبوعية.

وهكذا ولدت الصحيفة الأولى فى السودان وثيقة الصلة بالحكم البريطانى، أجنبية الملكية، أجنبية التحرير وأجنبية القراء فى الغالب الأعم اذ أن قراءها كانوا فى جملتهم من السوريين والمصريين العاملين فى الحكومة والتجارة.

لقد بدأ الشركاء الثلاثة عملهم حالما تسلموا التصديق، فاستوردوا مطبعة، وجلبوا لها العمال من مصر، وأخذوا فى تدريب السودانيين على عمل المطابع، وأسندوا رئاسة تحرير الجريدة إلى السيد شاهين مكاريوس أحد الشركاء الثلاثة وما لبث أن تسلمها منه السيد خليل ثابت وعاد شاهين للقاهرة ليصدر مجلة «اللطائف المصورة» وقامت دار الجريدة ومطبعتها فى قلب الخرطوم (٢٦).

لقد كانت تلك هى المطبعة الحديثة الأولى فى السودان تعمل بآلات كبيرة تدار بالبخار إلى أن اتفقت ادارة المطبعة مع مصلحة الأشغال السودانية على اجراء تعديل فى آلات المطبعة لتدار بالكهرباء وقد تم ذلك فى عام ١٩١١ وأديرت الماكينات «بمحرك صغير لايزيد حجمه عن ثلث متر مكعب فأصبحت مطبعة السودان بذلك هى المطبعة الشرقية الوحيدة التى تدار آلاتها الكبيرة بقوة الكهرباء الأمر الذى لم يتيسر قبله لمطبعة فى مصر والشام».

وصدرت صحيفة «السودان» بانتظام فى مطلع اكتوبر عام ١٩٠٣(٢٧) نصف اسبوعية تنشر فى يومى الاثنين والخميس من كل اسبوع، وقد حددت سياستها بأنها «تناول الأبحاث والأخبار التى تهم السودان ومن فيه واقتطاف الحوادث الخارجية التى يلذ الوقوف عليها» وأكدت انها ستكون «صلة بين الهيئة الحاكمة والمحكومة» وكتبت تحت اسمها أنها «جريدة سياسية تجارية أدبية اخبارية زراعية».

وأعلنت «السودان» بعد عام من صدورها أنها «قد توفقت بحمد الله الى اكتساب ثقة ولاة الأمور وأعيان البلاد والتجار لقيامها بالخدمة العمومية».. وأن الكثيرين من أعيان البلاد قد كتبوا اليها مؤخرا يطلبون «اعتبارهم مشتركين ماداموا على قيد الحياة».

وقد استعرضت انجازاتها فى عام فقالت:

«وقد توفقت الجريدة فى عامها الأول الى خدمة الحكومة والأمة غير ما مرة بما تناولته من المباحث التى تمس تجارة البلاد وزراعتها وأحوالها».

«ولا نكاد نذكر ذلك الا ذكرنا ما لسعادة افندم الحاكم العام وكبار رجال الحكومة من الفضل فى اصغائهم لأقوال الجريدة والنظر فى اقتراحاتها بعين الاهتمام واستجابة الشئ الكثير من التماس الأهالى والتجار الذين تكلموا عنها وهذه منة نسطرها بمداد الشكر آملين الا يعدم السودان هذه الهمة»(٢٨)

واهتمت الحكومة بصدور الجريدة الأولى فى السودان فأشار مدير الخرطوم فى تقريره السنوى لعام ١٩٠٤ اليها كما اشار اليها اللورد كرومر فى تقريره عن ادارة ومالية السودان لعام ١٩٠٤ - وقد تولت ادارة جريدة السودان ترجمة ذلك التقرير وتولت مطبعتها طباعته للحكومة - وقال اللورد كرومر فى تقريره:

«إن انشاء جريدة تصدر مرتين فى الأسبوع وانشاء ترامواى بخارى وجلب المركبات اليابانية السهلة الجر وانشاء معديات بخارية يعدى بها الناس الى الخرطوم البحرية ونجاح المعرض الزراعى الصناعى واتمام بناء جامع فخيم ووضع حجر الزاوية للكنيسة الانجليزية وزيارة ٤٨٠ سائحا فى الشتاء - هذه كلها أدلة على سرعة تقدم الخرطوم عاصمة السودان».(٢٩)

وقد أعانت الحكومة الصحيفة لتؤدى مهمتها، وعلى رأس المساعدات التى قدمت لها أن عهدت لمطابعها ببعض المطبوعات الرسمية، و عهدت اليها بترجمة التقرير السنوى وطباعته الأمر الذى يعوضها عن أى مصاعب مالية تتعرض لها من جراء انخفاض التوزيع.

وحصلت الصحيفة أيضا على دخل قليل من الاعلان لقلة الاعلانات التجارية اول الأمر، وما لبث أن ازداد الاعلان فيها وكانت قيمة الاعلان فى الصحيفة تتراوح بين الأربعة قروش للسطر الواحد فى الصفحة الأولى وثلاثة قروش فى الصفحتين الثانية والثالثة و١٥ مليما فى الصفحة الأخيرة.

أما توزيعها فكان للمشتركين ولم تكن هناك أماكن لبيع الصحف، وقد كان الاشتراك السنوى ستين قرشا، أى أن ثمن النسخة الواحدة كان حوالى الخمسة مليمات.

ولقد كانت دائرة التوزيع بالطبع ضيقة اذ أنها كانت تنحصر فى موظفى الحكومة من السوريين والمصريين وفى التجار منهم أيضا وفى «الأعيان» من السودانيين الذين يشتركون فيها ارضاء للدولة، ولذلك فإننا نجد «السودان» تعمد بعد عام من صدورها الى وسيلة أخرى لمضاعفة توزيعها وذلك بنشر ملخص باللغة الانجليزية حتى يشترك فيها الانجليز والأجانب أيضا.

وقد بدأت النشر بالانجليزية فى الخامس عشر من شهر ديسمبر عام ١٩٠٤ وقالت فى عددها الصادر فى نفس اليوم فى تبرير ذلك:

«اقترح علينا كثيرون من كبار الموظفين الانكليز أن ننشر خلاصة أخبار بالانكليزية حتى يطلع عليها الذين يجهلون العربية من سكان السودان والذين تهمهم اخباره من سكان البلدان الأجنبية، فرأينا أن نجيب الطلب وخصصنا الصفحة الرابعة من الجريدة لهذا الغرض.

وقد أقدمنا على هذا العمل ونحن لا نجهل الصعوبات الكثيرة التى تعترض سبيلنا، فإذا صادفنا النجاح المطلوب من نشر أخبار السودان بين الذين يهمهم الأمر جرينا على هذه الخطة الى ما شاء الله»(٣٠).

وجاء لجريدة «السودان» رافد آخر فى الدخل حين قررت مديرية الخرطوم أن تنشر الاعلانات الحكومية فيها.

وبالاضافة الى ذلك كله انشأت ادارة جريدة «السودان» مكتبة للصحف الأجنبية والأدوات المكتبية والمطبوعات اسمتها مكتبة السودان «سودان بوكشوب».

وهكذا توفرت للمشروع عناصر النجاح المادى بارتكازه على عدة مشروعات تجارية من مطبعة للعمل التجارى واحتكار لطباعة كل المطبوعات الحكومية الى مكتبة لبيع الكتب والمجلات والصحف الأجنبية بالاضافة للإعلان التجارى والحكومى، وعلى الرغم من ذلك فإن ادارة الصحيفة كانت تحس بعجز الجانب المالى للصحيفة آنذاك اذ انها قالت فى مقال افتتاحى فى نهاية عامها الأول:

«وقد قال لنا الكثيرون إن زمان نشر الجرائد فى السودان لم يحن بعد ونحن وان وافقناهم على قولهم من الوجهة المادية فنخالفهم من الوجهة الأدبية، فالجريدة الصادقة المعتدلة مفيدة فى كل مكان وزمان وقد وضعنا حجر أساس للصحافة فى السودان على أن هذه الصناعة الشريفة ترتقى بارتقاء البلاد ويعظم قدرها بزيادة المتعلمين والمتأدبين».

ويبدو أن الجانب الادارى فى الجريدة كان حسن التنظيم جيد الآداء فنحن نلحظ تصميما على تحصيل الاشتراكات من المشتركين وتهديدا بقطع الصحيفة عن الذين لايدفعون اشتراكاتهم وتنفيذ ذلك التهديد، مما يجعل المشتركين المهتمين بالحصول على الصحيفة يسارعون بتسديد اشتراكاتهم ونجد الصحيفة تفاخر - وهى تقارن موقفها بموقف الصحف المصرية عام ١٩٠٧حين ترى أن الصحف المصرية قد تعرضت لأزمات مالية - تفاخر بأن أسلوبها فى الاصرار على الحصول مقدما على الاشتراكات هو السبيل لتفادى الأزمات المالية بالنسبة للصحف.

وقد استطاعت السودان أن تواصل الصدور اثنين وعشرين عاما كجزء من مؤسسة تتولى الأعمال الطباعية بجانب اصدار الصحيفة وانشاء المكتبة الأولى فى السودان لبيع الكتب والأدوات المكتبية - فكيف كان اداؤها؟ وماذا كانت سياستها؟

الفصل الثالث

جـــريدة الســـودان

صدرت جريدة «السودان» بعد بضع سنين من سقوط الحكم الوطنى وانكسار شوكة الثورة السودانية، فلم تكن هناك بالطبع مقاومة سافرة عند صدورها ولم يكن فى البلاد تعليم مدنى ولم تكن لدى السودانيين قدرة شرائية أو مصادر دخل تذكر.

خرج السودان من المعركة مثخنا بالجراح، ولو ألقينا نظرة خاطفة على الموقف عام ١٩٠٣ حين صدرت صحيفة «السودان» لتكشفت لنا حقيقة الوضع فيه، فقد كان التقدير الرسمى للسكان فى ذلك العام مليونا وثمانمائة وسبعين ألف نسمة، أما ايرادات الدولة فقد بلغت ٤٦٩ ألف جنيه بينما قفزت مصروفاتها الى ٦٦٣ ألفا. فبلغ العجز السنوى ١٩٤ ألفا غطته الخزينة المصرية.

ولم يكن السودانيون - لأسباب تعليمية واقتصادية - قراء لجريدة «السودان» عند ظهورها الا فى حدود لا تذكر، ولم يظهر منهم كتاب على أعمدتها ولم يبرز بينهم رأى مستنير ينعكس فى صفحاتها آنذاك.

لقد كان عدد التلاميذ فى مدارس الحكومة فى عام ١٩٠٤ يبلغ ١٥٢٣ موزعين على النحو التالى:(٢١)

٣٩٢طالبا فى كلية غردون.

٢٢٩ طالبا فى المدارس الابتدائية.

٢٩٠ طالبا فى كليتى المعلمين فى أمدرمان وسواكن.

٧٢٣ تلميذا فى المدارس الأولية.

وفى اكتوبر عام ١٩٠٥ بدأت المدرسة العليا فى كلية غردون وهى تتكون من مدرسة تخريج المهندسين الثانويين ومدرسة المساحة والمدرسة التجهيزية ومدرسة المعلمين.(٢٢)

وقد بدأت الحياة تدب قليلا فى العاصمة المثلثة آنذاك فبلغ مجموع السكان فى مدنها الثلاث حوالى الخمسة والسبعين ألفا ـ كانت أم درمان أكبر المدن، اذ بلغ تعداد سكانها عام ١٩٠٦ نحوا من واحد وأربعين ألفا وخمسمائة، تليها الخرطوم البحرية(٢١ر٦٧٢) ثم الخرطوم(١٤ر٨٣٢).

هذا الوضع الذى صدرت فيه «السودان» إذن: موقف اقتصادى متخلف، وميزانية للدولة لا تبلغ نصف المليون من الجنيهات، وعجز بين دخل الحكومة ومصروفاتها يقارب المائتى ألف جنيه ومدارس فى بداية عهدها لم تخرج عددا يذكر من المتعلمين بعد، وتجارة خارجية فى أيدى الأجانب من بريطانيين وسوريين وأغاريق.

وكان من الطبيعى فى مثل هذا الوضع أن تصبح جريدة السودان معبرة عن وجهة نظر الناطقين بالعربية من غير السودانيين مع معالجتها لشئون السودان وقضاياه على نحو مايرى محرروها، وكانت الصحيفة بحكم نشأتها صحيفة شبه رسمية وثيقة الصلة بالدوائر الحاكمة، وقد تولى رئاسة تحرير «السودان» أول الأمر أحد أصحابها وهو السيد شاهين مكاريوس الذى ما لبث أن سلم عمله للسيد خليل ثابت وسافر للقاهرة لينشىء مجلة «اللطائف المصورة»، واستمر السيد خليل ثابت يشرف على تحرير «السودان» الى أن عين رئيسا لتحرير «المقطم» فى القاهرة فغادر السودان وسلم منصبه للسيد لبيب جردينى الذى كان يعاونه.

كانت «السودان» تصدر فى أربع صفحات من الحجم الكبير تبدأ صفحتها الأولى بكلمة افتتاحية فى موضوع داخلى أو خارجى وتتبعها برسالة ترد اليها وبالأخبار العالمية تنقلها عن وكالة أنباء «رويتر» التى كانت نشرتها ترد للسودان بالتلغراف من القاهرة. ولوكالة أنباء «رويتر» مع السودان قصة طريفة، فقد بدأت نشرة أنبائها تصل «السودان» عقب اتفاق تم بين اللورد كتشنر وادارة «رويتر» يسمح بمقتضاه لورد كتشنر لمحرر من الوكالة بمرافقة الجيش الفاتح على أن ترسل الوكالة نشرة مجانية «للجيش فى أعالى النيل» وانتهت مهمة الجيش، وتم الاحتلال، ولكن «السودان» ظل يتسلم هذه النشرة المجانية حتى الثلاثينيات. لقد نسى المسئولون عن الوكالة فيما يبدو الاتفاق القديم وظلوا يرسلون نشرتهم بالتلغراف من القاهرة وظل المسئولون فى الخرطوم يتسلمونها دون أن يدفعوا شيئا مقابلها.

وفى يوليو عام ١٩١٩ شكا نائب مدير النيل الأزرق فى خطاب رسمى للسكرتير الادارى من ان النشرة مليئة بأخبار السياسة العالمية ونشاط الرئيس ويلسون، وهى لا تقدم شيئا من أخبار المباريات الرياضية فى بريطانيا وبقية الأنباء التى تهمهم، واقترح الاتصال بـ«رويتر» لادخال بعض التعديلات فى انبائها التى ترسل لـ«السودان».

وحول السكرتير الادارى الخطاب لمدير المخابرات المسئول آنذاك عن شئون الصحافة، فقال مدير المخابرات ان السودان يتسلم هذه النشرة مجانا وهى معنونة الى «الجيش فى أعالى النيل» وان الاتصال بـ«رويتر» فى هذا الصدد يجب أن يتم فى حذر خشية أن تتنبه

وتطالب بأجر مقابل النشرة. وقد كتب خطابا خاصا لوكيل حكومة السودان فى القاهرة يطلب أن يثير الأمر بطريقة غير رسمية وبكثير من الحذر مع مدير «رويتر»، ولكن وكيل حكومة السودان بعد أن أجرى اتصالاته الخاصة مع المسئولين عن «رويتر» نصح المسئولين فى الخرطوم الا يثيروا الأمر فى ذلك الوقت.

ويبدو أن الأمر أعيد النظر فيه فى وقت لاحق، وتم اتفاق جديد تدفع بموجبه حكومة السودان أجرا لوكالة «رويتر»، اذ أننا نجد مذكرة رسمية فى ١٧ديسمبر عام ١٩٤١(٣٣) من ضابط الصحافة تشير الى أنه كان هناك اتفاق تتسلم بمقتضاه حكومة السودان ٢٥٠٠ كلمة من نشرة «رويتر» بالتلغراف يوميا من القاهرة مقابل ألف جنيه «بما فى ذلك أجرة التلغراف» وقد تعدل هذا النظام عام ١٩٤١ باقتراح من «رويتر» أصبح الارسال بمقتضاه لاسلكيا، وأصبحت النشرة ترد أربع مرات فى اليوم بين التاسعة الا ربعا صباحا - والخامسة مساء دون زيادة فى التكاليف.

كانت أنباء «رويتر» اذن ترد مجانا للصحيفة من حكومة السودان فتختار منها أنباء عالمية للنشر فى صدر صفحاتها الأولى وفى بقية الصفحات، وتنشر فى صفحتها الثانية الأنباء المحلية وتحركات الحاكم العام وكبار الموظفين الانجليز وأنباء ترقياتهم وتنقلاتهم وأنباء الأقاليم يوافيها بها مكاتبوها فى المدن الكبرى وما يرد اليها من رسائل من القراء حول شتى الموضوعات. أما الصفحة الأخيرة فقد كانت تحمل الأنباء بالانجليزية فى صفحتها الرابعة.

وكانت «السودان» تناقش القضايا العامة ومشاكل التجارة واحتياجات السكان والمطالب الاصلاحية، بل وكان واضحا من أعمدتها انها تعمد الى نشر مقالات من محرريها بأسماء مستعارة وبدعوى أنها رسالة واردة من قرائها فتثير بذلك جدلا ونقاشا حول الموضوعات العامة، فهى مثلا تتقدم بمقترحات لاصلاح الموقف المالى والغاء ضريبة الدمغة، ولكنها تضمنها فى خطاب تقول ان أحد القراء قد بعث به اليها، وتقول ان بعض أعيان مدينة بربر قد كلفها بأن تطلب من «سعادة أفندم الحاكم العام» أن يعين طبيبة لمدينتهم رفقا بالمريضات من النساء وهم مستعدون لدفع أجر الطبيبة»(٣٤)

وكانت أيضا تنقل انباء المطالب التى يتقدم بها الأعيان والتجار للاصلاح تحت الحكم الجديد فعندما يجتمع مدير الخرطوم(٣٥) بأعيان أم درمان يسألهم مقترحاتهم حول اصلاح المدينة تنقل الينا «السودان» تلك المطالب. فالشيخ بشير شيخ الدناقلة فى المدينة يتحدث عن ارتفاع أسعار الذرة ويعزو ذلك لمنع تصديرها من النيل الأزرق الى أن يتم حصرها ودفع العشور المطلوبة، ويقترح الشيخ عباس رحمة الله أن تصدر الحكومة أوامرها

لمأموريها ليسمحوا بالتصدير وأن تحصل العشور فيما بعد، ويطلب مراسل صحيفة «السودان» فى ذلك الاجتماع مد الخط التلغرافى لمدينة النهود لحاجة التجار له، ويقترح سر التجار محمد بك حسن انشاء كبرى بين أم درمان والخرطوم ويقترح الخواجه جورج عبجى بناء مكاتب البوستة فى مكان قريب من السوق. وتستمر المقترحات من اقامة مئذنة للجامع الى حماية أسعار القطن وتذليل مشاكل التجارة والزراعة وتنشرها «السودان» كلها.

وعندما نتصفح أعداد جريدة «السودان» نجدها تعطى حيزا كبيرا لمناقشة قضايا التجارة والزراعة والاقتصاد، فهى تنشر ارشادات زراعية يكتبها الخبراء حول طريقة استعمال الأسمدة لتحسين الانتاج الزراعى. وهى تفتح صفحاتها لخطابات كثيرة حول الغاء ضريبة الدمغة وللمشاكل الاقتصادية الكثيرة مثل توفير الأيدى العاملة لمناطق الانتاج، وانشاء بنك تسليف زراعى لمساعدة المزارعين، وتحسين الثروة الحيوانية «باستيراد الخراف من القطر المصرى وبيعها للذين يملكون عددا وافرا من الأغنام، أو أنها تعطى كل عمدة فى القرى كبشا قويا لغرض التناسل». وهى تعنى عناية خاصة بمسألة الرى من النيل، وهى لا شك فى هذا تعبر أيضا عن وجهة نظر الأجانب الذين كانوا يأملون فى شراء أراض فى السودان لاستغلالها زراعيا بعد أن ضاقت بهم الأراضى فى مصر، وتقول «السودان»:

«إن مسألة الرى فى السودان من المسائل التى تهم سكانه وقاصديه بعد الذى ثبت من صلاحية أراضيه لزراعة القطن وحاجة العالم للقطن، ولذلك أصبح الناس ينتظرون بفارغ الصبر حل مسألة الرى بين «مصر والسودان» حتى يتسنى لهم الانتفاع بأراضيه واستثمارها بعد أن ضاقت أراضى مصر وارتفعت اثمانها».(٣٦)

فهى تريد حل المسألة لمصلحة التوسع الزراعى أمام «قاصدى السودان» الذين ضاقت أمامهم أراضى مصر وارتفعت أثمانها. وتحتل مسألة الأراضى الزراعية فى السودان ومحاولة الأجانب شراء اجزاء منها خاصة فى النيل الأزرق بعد ما نشر عن عزم الحكومة شق ترعة هناك للزراعة واقبال الأجانب على شراء الأرض وموقف الحكومة ضد ذلك - تحتل المسألة جزءا كبيرا من صفحات الجريدة.

كما تهتم بكل ما يطرأ على مسألة الرى، ففى ١٩ يونيو عام ١٩٠٥ تنقل أنباء من مصر تشير الى أن المسئولين سيصرفون جل اهتمامهم فى العام القادم «لزيادة مياه النيل بأعمال يعملونها فى أعالى النيل الأبيض حيث يتبدد جزء كبير من الماء وحينئذ يتيسر تخصيص ماء النيل الأزرق بتمامه لرى أراضى السودان (٣٧).

وهى تهتم بجانب ذلك بالأخبار المحلية على اختلافها فهى تحدثنا عن تمرد فى جبل كترى[٢٨] وسدرة، وعن نشاط الطوائف الدينية وما تقيمه من احتفالات دينية[٢٩] بجانب الأحداث الأخرى من أنباء الجريمة وكوارث الأمطار والفيضانات والمنشآت الجديدة.

وتبذل الصحيفة اهتماما مماثلا بالأخبار الخارجية فتنشر البرقيات الواردة من كل أنحاء العالم، كما تهتم بوجه خاص بأنباء مصر، وتعيد نشر بعض المقالات الواردة فى جريدة «المقطم» - الصحيفة الأم بالنسبة لـ«السودان».

ولقد عملت «السودان» فى البداية على زيادة حجمها وعدد صفحاتها، ففى بداية سنتها الرابعة وفى عددها الصادر يوم الخميس ١١ اكتوبر قالت:

«كنا نتمنى أن نفتتح السنة الرابعة لجريدة «السودان» بتكبير حجمها على نحو ما نويناه، فنجعل القسم العربى منها فى أربع صفحات والانكليزى فى صفحتين بلا زيادة فى قيمة الاشتراك.. ولكن حال دون ذلك موانع لم تكن فى الحسبان فإن البناء المتسع الذى وضعنا أساسه فى شهر ابريل ليكون مطبعة «السودان» وادارة الجريدة لم يتم الى الآن لأسباب قاهرة، فاضطررنا لتأخير تركيب مكنات الطباعة والحروف التى ابتعناها لهذا الغرض».

وبعد ذلك بعام وفى يوم الاثنين ١٤ اكتوبر عام ١٩٠٧ تزيد الصحيفة حجمها فتصبح صفحتها من ستة أعمدة بدلا من خمسة، وتكتفى بهذه الزيادة بدلا من زيادة الصفحات، وتعلن فى افتتاحيتها عن ذلك لتقول:

«...قد كانت النية معقودة منذ انشائها على تكبير حجمها وزيادة موادها من سنة الى سنة حسبما تسمح به الأحوال، فاغتنمت فرصة دخولها فى سنة جديدة لتخطو الى الأمام، ولا يخفى ما يترتب على هذه الخطوة من زيادة العمل والنفقات، ولكنها لا تتقاضى من المشتركين مقابل هذه الزيادة بدلا بل تقدمها لهم عربونا على ما تنوى القيام به فى المستقبل من التحسين وآمالنا قوية بأن حضرات القراء يعينوننا على ادراك هذه الغاية باقتراحاتهم المفيدة وكتاباتهم النفيسة».

أما «صلة السودان» بالحكومة فكانت صلة قوية، فهى لم تخف تأييدها المطلق للحكومة واعتمادها عليها بصفة عامة وعلى اللورد كرومر بصفة خاصة وتفيض أعمدتها بمدح اللورد كرومر والاشادة به وتعنى بتتبع أعماله وتهاجم الحكم المهدوى وتشتط فى الهجوم عليه وفى التأييد المطلق للحكام البريطانيين.

ففى عددها الصادر يوم الخميس ٢٥ اكتوبر عام ١٩٠٥ تقول «السودان»:

«لم يكد جناب اللورد كرومر يطأ أرض مصر حتى قام بعض الجرائد ينبئ ما ينويه من

القلب والابدال وقد خطر لبعض الكتاب ان يصوروا السلطة البريطانية التى يمثلها جنابه فى وادى النيل بصورة الحذر المنتقم ولكن الذين يعرفون الحكومة البريطانية كما نعرف بأعمالها وتاريخها والذين خبروا جناب اللورد كما تدل أعماله وسياسته يعلمون أن جنابه لا يحيد عن خطة الحكم والرشاد التى جرى عليها ٢٠ سنة فى مصر، فالذين يحسبون اللورد منتقما يخطئون فقد كان غرضه الأول اصلاح مصر، وهو لا يزال كذلك، وجنابه لا يسمح لعاطفة أخرى أو ميل آخر باعتراض هذا العمل العظيم الذى وقف له أحسن سنى حياته.

«على أن ما تقدم لا ينفى أمرا آخر لا يحسن الاغضاء عنه، وهو أن معاملة كل واحد بما يستحقه ان خيرا فبالخير وان شرا فبالجزاء الذى يناسبه، لا يحسب من قبيل الانتقام، واذا ثبت لجناب اللورد ان الخطة التى جرى عليها لخير مصر تقضى بعمل ما فهو لا يتردد عن الاقدام عليه اتماما لمساعيه الحميدة ومن العبث الخلط بين العموميات والشخصيات - فلو جعلنا مدار الحديث مثلا على حرية الصحافة لقلنا أن جناب اللورد لا يسلم بتقييدها جريا على مبادئه الحميدة المعروفة، على ان ذلك لا ينفى ما يستصوبه العقلاء من معاقبة الجرائد التى تخرق حرمة القانون وتستهين هيبته فتجرؤ على مس كرامة الحكومة والناس وايغار الصدور حتى تصبح مصدرا للضرر والأذى حيث ان الغرض من الجرائد هو خدمة البلاد والعباد».

وعندما يتقاعد اللورد كرومر تنشر «السودان» مقالا طويلا تشيد فيه بمآثره فتقول:(٤٠)

«بعد اسبوعين يغادر جناب اللورد كرومر القطر المصرى ويخلف وراءه الذكر الحسن والعمل المحمود ومآثر ومفاخر يحق التباهى بها والاعجاب بعظم شأنها وقدرها، وسيحفظ له التاريخ المقام الأول بين مصلحى بلاد الفراعنة وتجنى الأجيال القادمة النفع من ثمرات فعاله المشكورة التى تفوق العد والاحصاء، وكذلك البلدان تسعد برجل وتشقى برجل».

ولا يكفى جريدة «السودان» أن تشيد كل هذه الاشادة باللورد كرومر والحكم البريطانى بل تستطرد لتهاجم الحكم المهدوى فى السودان حين تقول:

«واذا ذكرنا فضل اللورد كرومر على مصر فلا ننسى فضله على السودان الذى أصاب نصيبا كبيرا من عنايته واهتمامه، فإذا حفظ له المصريون الذكر الجميل على مادر على بلادهم من الخير فأهالى السودان والمقيمون فيه من الأجانب لا ينسون ما فعله فى السودان من خير بانقاذ أهله من دولة الظلم والاستبداد والفوضى وتمهيد سبل العمران فيه بتسهيل وسائل المواصلات وانشاء حكومة عادلة ثابتة واتخاذ التدابير لاستنباط ثروة

البلاد »!!

وتمضى الصحيفة فى الاعراب عن الأسف لفقد كرومر فتقول ان جمهورا كبيرا يود الاعراب عن شعوره نحوه «بعمل كبير يكون أطول عمرا وأبقى أثرا من الكلام الذى يعرب عما يخالج الأفئدة» وتقترح تكوين لجان فرعية فى السودان ولجنة مركزية فى الخرطوم لتتولى جمع الاشتراكات لاقامة مشروع لتخليد ذكرى كرومر.

وتنقل لنا «السودان» عن «المقطم» تفاصيل مرض اللورد كرومر وتقاعده والأسف عليه.

ولا تنقطع صلة جريدة «السودان» باللورد كرومر بعد ذهابه متقاعدا الى بلاده، فهى تتبع أنباءه بعد ذلك وتطورات مرضه وعلاجه لتنقل أخباره لقرائها، فهى تحدثنا بعد بضعة شهور من تقاعده ان أخبار اللورد كرومر تبشر «بتحسن صحته وازدياد قوته وعافيته، فقد خفت علته كثيرا وعادت قابليته للطعام، فصح هضمه وزاد وزنه عشرة أرطال بعد ذهابه من مصر الى بلاده، والمأمول الا ينتهى هذا الصيف حتى يعود الى سابق حاله من الصحة والعافية »(٤١).

ولم يكن ارتباط السودان والمقطم بالحكم البريطانى عابرا أو قصير العمر فقد ظل باقيا حتى بعد أن اشتد ساعد الحركة الوطنية فى مصر وبعد أن وقعت ثورة ١٩١٩ وقامت الأحزاب المصرية تطلب انهاء الحماية البريطانية وبعد أن شمل الوعى السودان وبرز فيه جيل جديد، وتكون فيه رأى عام مستنير وها هى جريدة «السودان» فى عام ١٩٢١تنقل عن «المقتطف» رأيه فى السياسة الانجليزية فى مصر خلال الأربعين عاما الماضية منذ الاحتلال فيبدأ «المقتطف» بمقارنة بين مصر وسوريا عام ١٨٨٠ فيثبت أن سوريا كانت أكثر تقدما من مصر، فقد كانت فيها مدارس أكثر وصحف أكثر بل وكانت سوريا كثيرا تصنع آنذاك ورق الطباعة ولكن مصر عام ١٩٢١ تتقدم على سوريا وسبب تقدم مصر عند «المقتطف» هو احتلال الانجليز لها، فالقطر المصرى «فات سوريا بمراحل ولم يتباين القطران الا فى أن الانجليز احتلوا مصر ولم يحتلوا سوريا، هذه حقائق جلية لا يستطيع أحد أن ينكرها أو يتجاهلها فانتبهوا وأنظروا الى أى نتيجة تفضى بكم».

لقد جاءت «السودان» مع الحكم الأجنبى وكانت لسان حاله، انبنت سياستها على تأييده ولكنها خلال ذلك قدمت خدمات صحفية محدودة. واذا كانت «السودان» لم تجد فى السنوات الأولى من حياتها رأيا عاما سودانيا وان كانت قد ظلت الصحيفة الوحيدة التى تصدر فإن العقد الأول من هذا القرن قد شهد تطورات عديدة فازداد خلاله عدد المتعلمين وأصاب الاقتصاد شيئا من التقدم، وبدأ الاتصال بالعالم العربى ومصر على وجه

الخصوص يزداد رويدا رويدا، وكان من الطبيعى الا يظل الميدان وقفا على «السودان» وحدها.

لقد جاءت المحاولة الثانية فى «رائد السودان» بعد تسعة أعوام من مولد جريدة «السودان» تخرج خلالها عدد من السودانيين من المدارس المختلفة والتحقوا بخدمة الحكومة وتوسعت مداركهم بقراءة الكتب والصحف الواردة من القاهرة فانعكس ذلك كله فى هذه الصحيفة الجديدة «رائد السودان» التى صدرت كملحق لجريدة «السودان هيرالد» الانجليزية الاغريقية.

ولقد سبقت «رائد السودان» محاولة قام بها الأستاذ أسعد يسى الذى قدم للخرطوم مراسلا لصحيفة «الظاهر» القاهرية فأصدر عام ١٩٠٩ صحيفة أسماها «الخرطوم» الا أنها احتجبت بعد ظهورها بقليل فأصدر مكانها «كشكول المساح» الاأنها لحقت بأختها سريعا. ولن نقف عند هذه المحاولة فهى لم تكن محاولة ناجحة ولم يكتب للصحيفتين البقاء طويلا ولم نعثر على أى نسخ منهما.

الفصل الرابع

رائد السودان

استقرت الأحوال للإدارة الجديدة وبدأت تنظيماتها تكتمل وبدأت المدارس تخرج أفواجا من السودانيين، وأخذت التجارة تنتعش بعد الركود الذى تعرضت له خلال المعارك والحروب، وقد شهدت السنوات العشر الأولى من هذا القرن تطورا واسعا.

وبعد الأفواج الأولى من المعلمين والقضاة الشرعيين الذين تخرجوا فى كلية غردون التذكارية بدأ القسم الثانوى يخرج مدرسى اللغة الانجليزية والمهندسين والمساحين بجانب المتخرجين من المدرسة الابتدائية والتجهيزى. وتشير الاحصائيات عن موقف التعليم فى البلاد عام ١٩٠٩ إلى انه كان بالكلية قسم لمعلمى اللغة العربية والقضاء الشرعى فيه ١١١ طالبا، وقسم لمعلمى اللغة الانجليزية والمهندسين وفيه ٦١ طالباً، وأنه كانت هناك خمس مدارس وسطى فيها ٧١٠ طالباً وثلاث مدارس صناعية تدرس ٢٤٩ طالباً و٣٩ كتاباً «مدرسة أولية» فيها ٢,٥٣٧ تلميذا، وقامت بجانب ذلك مدرسة بنات رفاعة وفيها ٤٤ تلميذة، وبلغت ميزانية مصلحة المعارف آنذاك ٢٨,٧٥١ جنيهاً.

أما فى الجانب الاقتصادى فقد انتعشت التجارة على الرغم من النكسة التى أصابت الاقتصاد عام ١٩٠٧. وبدأت زراعة القطن الذى بلغت قيمة الصادر منه - محلوجا وغير محلوج وبذرة - ما يقارب الثلاثين ألف جنيه وتم افتتاح ميناء بورتسودان عام ١٩٠٩ وامتد الخط الحديدى من الخرطوم إلى الأبيض عام ١٩١٢ وأنشأ التجار - وأكثرهم من الأجانب- غرفة الخرطوم التجارية عام ١٩٠٨. وأشارت التقارير آنذاك إلى التطورات التى طرأت على مدينة الخرطوم ومعالم التقدم فيها فأشارت إلى «الترامواى البخارى والمعديات» ومد أسلاك التليفون واستيراد آلتين بخاريتين لرصف الطرق، وانشاء معمل للثلج، واقامة حدائق عمومية وفندقين من الدرجة الأولى وعدة فنادق متوسطة، ومستشفيين وجامع فخم وأربع كنائس ومذبح عمومي، وكلية وبضع عشرة مدرسة للصبيان وجريدة نصف اسبوعية ومطابع وثلاثة بنوك وأندية عديدة منها ثلاثة للإجتماع وبضعة عشر ناديا للالعاب الرياضية كسباق الخيل والتمرن على اطلاق النار ولعبة كرة الصولجان «البولو» ومتاجر عظيمة وأسواق فاخرة ودور حسنة وشوراع متسعة»(٤٢).

وقد قدرت التقارير الرسمية سكان السودان من الأجانب بأكثر من اثنى عشرة ألفا - ٣,١٠٤ من الاوربيين و٩,٨١٥ من المصريين والسوريين والهنود[٤٢] كلهم يعملون فى المكاتب الحكومية والتجارة.

وهكذا يبدأ العقد الثانى من هذا القرن وفى السودان استقرار ورأى عام مستنير بدأ يتكون اثر تخرج السودانيين من المدارس الجديدة وتجارة منتعشة، الا أنها فى يد الأجانب فى الغالب الأعم. ولما قامت الغرفة التجارية فى الخرطوم عام ١٩٠٨ أحس القائمون بأمرها بحاجتهم لإصدار مجلة تنقل أنباء التجارة والاقتصاد، فأنشأوا نشرة أو مجلة شهرية بدأت فى الصدور عام ١٩١٠. وقد أشار اليها تقرير مدير مديرية الخرطوم فى ذلك العام قائلا «انشأت الغرفة التجارية نشرة شهرية باللغتين العربية والانجليزية تدرج فيها مقالات عن محصولات البلاد وتجارتها» - وفى عام ١٩١١ أنشأ تجار أم درمان لجنة أسموها لجنة تجار أم درمان، كان فيها بجانب التجار الأجانب بعض التجار السودانيين، فقد كان فى لجنتها التنفيذية السيدان احمد حسن عبد المنعم، وسيد احمد سوار الدهب، وأصدرت هذه اللجنة نشرة مطبوعة شهرية باللغتين العربية والانجليزية على غرار نشرة لجنة غرفة الخرطوم.

أما المتعلمون السودانيون فقد بدأ أثرهم يظهر فى المجتمع، ولعل أبلغ دليل على ذلك المقال الذى نشرته جريدة «السودان» فى عددها الصادر يوم الخميس ٢١سبتمبر ١٩١١ بتوقيع ح.ش «وتشير كل الدلائل الى أن كاتبه هو السيد حسين الشريف» يدعو فيه السودانيين الى انشاء ناد يجمعهم ويقوى «دعائم المحبة بينهم»، ويشير كاتب المقال الى أن السودان قد أحرز قدرا كبيرا من التقدم الا أن «حظ الوطنى منه ليس الا حظ مالك الأرض الخصبة أقعده الكسل عن حرثها وزرعها» — وهو اذ يشكو تخلف السودانى فى بلاده يلقى اللوم على «المتعلمين والمستنيرين بهذه الانوار العصرية — هذه الناشئة الجديدة التى كنا ننسج على تعلمها وتشربها بالمبادىء والفضائل سدى نهضة هذه البلاد ولحمتها وقد مضت ثلاث عشرة حجة فلم نر منها الا تهافتا على القهوات وترددا على الحانات وعبثا بتعاليم الدين وأمر رب العالمين. فمالهم لو روحوا النفس وأمضوا أوقات فراغهم فى محل واحد فتقوى فى قلوبهم دعائم المحبة والائتلاف ويجدون من اتساع العقول وتنمية المعلومات ما يجعلهم يستمرون على عقد تلك النوادى».

وقد عرض السيد حسين شريف الدعوة لقيام ناد للمتعلمين فى هذا المقال، وبدأ الاعداد بعد ذلك بسنتين لقيام هذا النادى — ويزداد اهتمام المتعلمين بالحياة العامة وتستمر دعوتهم لقيام ناد للخريجين، بل ويدعو السيد حسين شريف لاصدار صحيفة تحمل أفكارهم وتصبح لسان حالهم فيكتب فى جريدة «السودان» مشيرا لحاجة البلاد الى

الكتاب والشعراء وحاجتهم الى صحيفة تعكس انتاجهم مستدلا على ذلك بما يقع فى البلاد الأخرى مؤكدا « أن الحودات ترشدنا والتاريخ يدلنا على أن الكتاب والشعراء فى كل بلد وفى كل جيل قادة الأمم والشعوب ومفتاح أقفال العقول... وأنه ليس ببعيد عنا ولا غائب عن أذهاننا أمر الصحافة فى هذا العصر ومنزلتها فى الغرب ومصر وسيطرتها على الرأى العام وملكها لزمام الحرب والسلم، اللهم غفرانك إن صناعة هذا شأنها وذلك تأييدها لجديرة بأن تبذل لها غالى الهمم».

وفى هذا الجو تقدم اثنان من الاغاريق المقيمين فى السودان وهما ساولو وخريستو عام ١٩١١ لانشاء مطبعة تجارية فى الخرطوم أسمياها مطبعة فكتوريا، ثم تقدما لمدير الخرطوم بطلب لاصدار صحيفة نصف أسبوعية تصدر باللغتين اليونانية والانجليزية، وقد وافق لهما مدير الخرطوم، وأشار فى تقريره الى أنه «عما قليل تصدر جريدة ثانية باسم «سودان هرالد» وستطبع باللغتين الانجليزية واليونانية وستصدر مرتين فى الاسبوع». وفى العام التالى أشار التقرير الى صدور الجريدة حين قال «صدرت الجريدة الجديدة ـ «سودان هرالد» ـ التى أشرت اليها فى تقرير السنة الماضية وهى جيدة الطبع حسنة الاختيار»[٤٤].

لقد صدرت هذه الصحيفة لتخاطب الجالية الاغريقية فى السودان والأجانب الناطقين بالانجليزية وتهتم بأنباء التجارة والاقتصاد، الا أن بعض رواد النهضة الأدبية فى السودان من السوريين والمصريين والسودانيين اتصلوا بأصحاب «السودان هرالد» مقترحين عليهم أن تصدر الصحيفة ملحقا باللغة العربية يعنى بالأدب العربى ويخاطب عشاقه الذين بدأت حلقاتهم تتجمع وجمعياتهم تنشأ فى بعض المدن.

وهكذا ولدت «رائد السودان» فى اليوم الرابع من يناير عام ١٩١٣ كملحق عربى لصحيفة انجليزية[٤٥] لتصبح ثانى جريدة فى تاريخ السودان ولتلعب دورا بارزا فى النهضة الأدبية والفكرية التى جاءت ارهاصاتها الأولى قبيل مولد الجريدة، وقد ساعد «رائد السودان» فى أن تلعب هذا الدور شخصية الرجل الذى تولى رئاسة تحريرها يوم صدورها، وهو السيد عبدالرحيم مصطفى قليلات، وهو أديب وشاعر سورى كان يعمل فى مصلحة السكة الحديد السودانية.

وقد أعلنت «رائد السودان» فى صدر صفحتها الأولى أنها «جريدة علمية أدبية اقتصادية خبرية تصدر يوم السبت من كل اسبوع» وأن «بدل الاشتراك السنوى فى القطرين السودانى والمصرى خمسون قرشا صاغا وخارج القطرين عشرون فرنكاً ـ أما العلماء وطلبة العلم وأساتذة المدارس وتلاميذها وعمد البلاد فيقبل منهم نصف القيمة».

وحددت الصحيفة أسعار الاعلان فيها على النحو التالى:

« ٣٠قرشا على ما لا يتجاوز عشرة سطور فى الصفحة الثانية والثالثة.

٢٠قرشا على مالا يتجاوز عشرة سطور فى الصفحة الرابعة.

ما زاد على ذلك تخابر عنه الادارة وكذلك الاعلانات المرغوب تكرارها ».

لقد كان السيد قليلات أديبا وشاعرا معروفا وثيق الصلة بالأدباء السودانيين يلتقى بهم فى المناسبات العامة ويبعث بينهم بالمسابقات الشعرية، وقد كانت احتفالات المولد النبوى الشريف أشبه بسوق عكاظ عند العرب مناسبات دورية يلتقى فيها الأدباء والشعراء يقدمون أدبهم وشعرهم، وكان قليلات واضح النشاط فى هذه المناسبات فقد كان بحق « شاعر المولد الاول » فى تلك الفترة فقد كان يكتب الشعر لتزين به سرادقات رجال الطرق الصوفية فى حفلات المولد ويقرأه رواد المولد وينتشر بينهم « قبل أن ينتشر الوعى ويدخل الأدباء والشعراء الى الجماهير داخل تلك السرادقات يسمعونهم ويستنهضون به هممهم مستغلين النزعة الدينية فيهم »(٤٦)

وقبل أن تصدر « رائد السودان » نشر الأستاذ قليلات ديوانا صخما ضمنه أبيات الشعر التى كان يزين بها سراداقات المولد النبوى فى ساحات العاصمة وأسمى ديوانه « نغمات الربيع » وقد انتشر بين الأدباء السودانيين، الذين حفظوا شعره وأعجبوا به.

تولى الأستاذ قليلات رئاسة تحرير « رائد السودان » الملحق العربى لجريدة « السودان هرالد » الانجليزية الاغريقية، فوجد العون الصادق من الأدباء العرب والسودانيين، فالأديب المصرى الكبير محمد بك فاضل الذى كان يعمل فى السكة الحديد فى عطبرة يراسل الصحيفة من هناك فيرسل لها قصائده ويقدم المسابقات التى يشترك فيها الشعراء والأدباء السودانيون، والكتاب المنتشرون فى مختلف بقاع السودان يكاتبون « الرائد » ويراسلون رئيس تحريرها، فمن كوستى تأتى قصائد السيد حسن بدرى الذى عمل بعد ذلك فى عدة صحف سودانية، وهو لا يراسل الصحيفة فحسب بل يصبح وكيلها فى كوستى، ومن أم درمان يكتب لها مؤرخ السودان الأول السيد محمد عبدالرحيم كما يكتب لها السيد عبدالرحمن أحمد الذى انشأ بعد ذلك بعشرين عاما جريدة « السودان ». وفى سنار مع بداية العمل فى الخزان عام ١٩١٤ يتجمع عدد من الأدباء ينشئون جمعية أدبية يطلقون عليها اسم روضة الشعر بسنار وترسل الجمعية نتاجها أدبا وشعرا الى « رائد السودان » لينشر على صفحاتها.

وعلى صفحات « رائد السودان » مارس الجيل الذى قامت على اكتافه الحركة الأدبية والصحفية السودانية فى بدايتها الكتابة شعرا ونثرا والتقى على صفحاتها خريجو المدارس

الحديثة بآبائهم الذين تلقوا العلم على الأسلوب التقليدى فى حلقات العلماء الدينية.

وقد اهتمت الرائد بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والأدبية ودعت للبعث الاسلامى العربى، ومجدت عظماء المسلمين مستخلصة من مواقفهم دروسا للحاضر والمستقبل، وفتحت الباب للشعراء والادباء السودانيين، كما نقلت قصائد شعراء الأقطار العربية الكبار وعلى رأسهم احمد شوقى وحافظ ابراهيم.

ولو أخذنا عددا من أعدادها - العدد الصادر فى ٢٤ يوليو ١٩١٥ مثلا - لوجدنا فى الصفحة الأولى مقالا بإمضاء م.ت. بدوى يملأ أربعة أعمدة من الصفحة عنوانه «المرأة المسلمة» يتحدث كاتبه عن المرأة المسلمة مستعرضا دورها كأديبة وكاتبة وشاعرة - وبجانبه مقال عن الغرور بالنفس للكاتب محمد عبدالسلام أبو شال، يملأ ما بقى من فراغ من الصفحة الأولى وينتقل منها للصفحة الثانية التى تضم الى جانبه التلغرافات الخارجية وأنباء الحرب العالمية الأولى.

وفى الصفحة الثالثة نجد مزيدا من «التلغرافات» الخارجية الواردة من وكالة أنباء «رويتر» ومقتطفات من الصحافة الأجنبية جنبا الى جنب مع أنباء أقاليم السودان المختلفة، فمن عطبرة تأتى رسالة عن فرقة تمثيلية بدأت نشاطها فى نادى السكة الحديد «هبت نهضة جديدة من خيرة المستخدمين وابتدأت فى تمثيل بعض ديالوجات ومونولوجات من وضع حضرة الاديب محمد أفندى تيمور» - ومن طوكر يأتى نبأ يقول «لازال المركز مهتما بترميم جسور الرى واصلاح المتعطل منها ومابرح المزارعون منكبين على قطع أخشاب القطن وينتظر انتهائهم قريبا».

والى جانب هذا نجد أنباء تنقلات الموظفين وتحركاتهم.

وفى الصفحة الرابعة تظهر اعلانات كثيرة بعضها منظوم شعرا:

«يا صاحب الذوق والتمييز	يللى انت مغـرم بالدخان
ان كنت ترغـب كل لذيذ	جرب سجائر مالكونيان»

أو:

«النصـــح نثرا ونظما	للأذن أحلـــــى واسما
ليس للهـــم خـــصم	يحـــكى سجائر المـا»

وتهتم «رائد السودان» بالعادات والتقاليد الضارة وتحاول اصلاحها وتنشر العديد من المقالات فى هذا الصدد ففى يوم السبت ٣ يوليو مثلا تنشر الرائد مقالا بتوقيع محمد عبدالرحيم يقول فيه:

«لقد ركب السودانيون متن الشطط فى أفراحهم وجروا شوطا بعيدا فى اتراحهم،

ولما كان القسم الأول أكثر أهمية فلنبدأ به ونقول إن حفلات الزواج فى السودان أصبحت من الأمور المستهجنة التى يأباها العقل ويمجها الذوق السليم، ولسوء الحظ صارت من المحافظة عليها بمكان لا يستهان به وقد انبرى لها اناس من أرباب البطالة فوضعوا لها برنامجا غريبا جاءوا فيه من ضروب الحيل لابتزاز مال المتزوجين ما أوصلهم الى كياسة الاسفنج فى أخذ الماء مع مزيد من الرفق والسهولة».

وينادى الكاتب بنبذ تلك العادات لأنه:

« ليس أضر وأسأم على حالتنا المادية وسمعتنا الأدبية من الاستطراد فى تلك العادات الخرافية والتعاليم الجافة».

ومقال آخر بتوقيع «افندى» ينتقد عادة القسم بالطلاق عند السودانيين ويناشد العلماء أن يتدخلوا فى هذا الأمر الخطير ويتساءل «ألا يجد حضرات العلماء الأجلاء ورؤساء الدين المكرمون طريقة فى الدين تقضى بإلغاء هذه الأيمان وبأن يمين الطلاق لايكون يمينا الا مع قصد إيقاعه وبأن الأيمان التى مثل – ان لم أفعل كذا فهى طالق – تلغى أيضا؟» ويدور حول هذا الامر نقاش طويل.

وتهتم «الرائد» بأنباء النشاط الدينى فتفرد لحولية السيد الادريسى – مثلا عمودا ونصف عمود فى عددها الصادر فى ١٩١٥/٦/١٩ وتتابع نشاط الطوائف الأخرى باهتمام زائد وتنتقد وقوف شرطى الحراسة على باب المسجد عند صلاة الجمعة لأنه يتعارض مع الدين ومع واجب الجندى الدينى فى اداء الصلاة.

وتقدم «رائد السودان» لقرائها فى محاولة لبعث التراث الاسلامى والاشادة بالبطولات العربية سلسلة عن عظماء الرجال، تشمل بين من تشمل طارق بن زياد وقتيبة بن مسلم وعبدالرحمن الغافقى وموسى بن نصير وعبدالرحمن الداخل وخالد بن الوليد.

وتتابع النشاط الأدبى والفنى فى البلاد العربية فتنشر مقالات عن الموسيقى العربية وتنقل لقرائها قصائد أحمد شوقى وحافظ ابراهيم فور نشرها فى الصحف المصرية، فنجد فى عددها الصادر أول أبريل ١٩١٥ قصيدة حافظ ابراهيم فى ذكرى شكسبير، وفى عددها التالى قصيدته فى الجمعية الخيرية الاسلامية، كما نقرأ مرثية شوقى لجورجى زيدان عند موته.

وكان اهتمام «الرائد» بالأدب السودانى كبيرا، فإن كثيرا من الأسماء التى خلدت فى الأدب السودانى فى مطلع العقد الثالث ترددت على صفحات «رائد السودان» – كتب فيها من الجيل الاول السيد محمد عمر البنا مفتش المحاكم الشرعية، وشيخ العلماء السيد أبو القاسم احمد هاشم، والشيخ بابكر بدرى، والشيخ عمر الازهرى، كما كتب فيها

معهم ابناؤهم من خريجى المدارس الحديثة، كالشيخ عبدالله عمر البنا ، والشيخ عبدالله عبدالرحمن والسيدان احمد محمد صالح وتوفيق صالح جبريل.

وكان الضرب الرائج من الادب يومذاك فيما يبدو تشطير وتخميس الشعر فيوم ان طارت أول طائرة تركية «أدرميد» يقودها طيارون أتراك وقامت بزيارة لمصر حياها أمير الشعراء أحمد شوقى:

ياأدرميد ألا طيرى مبلغة	رسائل الشوق من عمرو إلى عمر
إلى الذى خفقت فى الأرض رايته	واليوم تخفق فوق الشمس والقمر

ومن هذين البيتين أقام السيد قليلات رئيس تحرير «الرائد» مسابقة شعرية لتشطيرهما واشترك عدد كبير من الشيوخ والشبان الادباء ففاز بالجائزة السيد محمد عمر البنا الأب(٤٧).

وبعد ذلك تقدم «الرائد» مسابقة أخرى موضوعها تخميس بيتين من شعر الغزل فيفوز بها البنا «الابن» (٤٨).

إن «رائد السودان» تمثل - بحق - مرحلة جديدة فى تطور الصحافة السودانية، فقد كانت المرحلة الأولى فى العقد الأول من هذا القرن تتمثل فى جريدة «السودان» - أجنبية الملكية، أجنبية التحرير، أجنبية القراء. أما «رائد السودان» فإنها وان كانت ملكيتها أجنبية الا أن السودانيين ارتبطوا بها للمرة الأولى تحريرا وقراءة. وليس غريبا فى هذه المرحلة من تطورهم أن يغلب عليها الطابع الأدبى، فقد كانت الحركة الأدبية ارهاصا للحركة السياسية المقبلة ونافذة يتطلع منها المثقفون الى اجواء أرحب ووسيلة لنشر الوعى والمعرفة بينهم.

وان شُغل الشعراء بالتخميس والتشطير فما كانت «الرائد» فى أدبها بعيدة عن المعترك السياسى، فقد نشبت الحرب العالمية الثانية و«الرائد» فى عامها الثانى فكانت مثار صراع سياسى خفى خاصة عندما اتخذت تركيا موقفها بجانب المانيا، وخشى الانجليز أن يدفع الولاء للخلافة الناس للخروج عليهم، فبدأوا يبحثون عن التأييد والولاء، وماكانت ثمة معارضة سافرة لهم، وتدفقت عليهم برقيات الولاء، الا أن بعض كتاب «الرائد» من الادباء كثيرا ما أشار - قبل الحرب - الى الخلافة مشيدأ بها ولابد أن يكون موقفه بعد الحرب قد انطوى على رفض صامت لما يقوم به الانجليز.

وقد واجه السودان مصاعب الحرب، واجتاحت البلاد مجاعة اقتضت أن تستورد الدولة الذرة من الهند وتوزعها على السكان تحت رقابة البوليس وسياطه، ووجد قليلات -

الذى انطوى شعره على الكثير من التمجيد للخليفة والولاء للآستانة - فرصة للهجوم على الحكومة، فنشر مقالا عن المجاعة وما يلاقيه الناس من شظف العيش وكان عنوان المقال بيت الشعر:

تموت الأسْدُ فى الغابات جوعا ولحم الضأن يطرح للكلاب

وعقد المقارنة بين الشظف الذى يلقاه أهل البلاد والنعيم الذى يحيا فيه المستعمرون، فالقى القبض على قليلات «واعتقل ثم أبعد عن السودان مخفوراً إلى مصر فى أعقاب ٥١٩١ »[٤٩]. كما نفى حسين شريف الصحفى السودانى الأول وحفيد المهدى إلى جنوب السودان (إلى مدينة منقلا) في نفس العام متهما بالتعاطف مع الخلافة في تركيا إلا انه اعيد بعد فترة للخرطوم.

ولم تعش «الرائد» بعد سفر قليلات طويلا، فقد توقفت عن الصدور فى عام ١٩١٨، الا انها سجلت انتصاراً جديداً للسودانيين قبل أن تتوقف عن الصدور، ذلك أن رئاسة تحريرها آلت إلى أول صحفى سودانى - السيد حسين شريف.

وعندما أدرك السيد حسين شريف أن « رائد السودان » ستتوقف عن الصدور نشر فيها مقالا تحت عنوان «شعب بلا جريدة قلب بلا لسان» ناشد فيه السودانيين أن يكتتبوا لشراء مطبعة، واصدار جريدة تنطق باسمهم وتنشر أفكارهم وانتاجهم الأدبى.

وإذا كانت صحيفة «السودان هرالد » قد لعبت هذا الدور الهام فى تطور الصحافة السودانية بإصدارها ملحقها العربى «رائد السودان »، فهى قد لعبت دوراً لايقل أهمية اذ شجعت قيام أول شركة للإعلان فى السودان خلال الحرب العالمية الأولى - فقد نشأت فى الخرطوم شركة السودان للإعلان والنشر، ومارست العمل فى شتى ميادين الإعلان.

وعملت شركة الاعلان لاصدار أول دليل سودانى تضمن أسماء كل الشخصيات المعروفة فى السودان، وحصلت على وعد من السكرتير الادارى بأن يقدم لها كل عون ممكن، وطلبت من كل المديرين ورؤساء المصالح فى ١٢ يوليو ١٩١٩ أن يبعثوا اليها بقوائم بأسماء موظفيهم من اوروبيين وعرب وسودانيين لنشرها فى الدليل[٥٠].

وقد أعلنت الشركة بأنها تتولى مسئولية نشر الاعلانات فى جريدة «سودان هرالد » الانجليزية كما تقوم بتصميم الاعلانات الطائرة واللوحات الاعلانية وتضع الملصقات فى حلقات «الاسكيتنج » وكل المسارح الرئيسية ولها قسم يتولى الأعمال الطباعية وأنها حصلت على تصديق خاص من حكومة السودان ومصلحة الترامواى للإعلان فى محطة الخرطوم الوسطى وفى ترام خط أم درمان والمعديات وفى كل محطات السكة الحديد

الرئيسية[٥١].

وقد استمرت شركة الاعلان كما استمرت «السودان هرالد» بعد توقف الملحق العربى «رائد السودان» عن الصدور، الا أن الرغبة التى خلقها «رائد السودان» فى نفوس السودانيين الذين مارسوا الكتابة على صفحاته لم تمت وواصل السيد حسين شريف دعوته لاصدار صحيفة سودانية حتى تحققت الفكرة فصدرت «حضارة السودان» فى يوم الخميس ٢٨ فبراير عام ١٩١٩ وكانت أول صحيفة سودانية ملكية وتحريرا وقراء.

وقبل أن ننتقل للحديث عن جريدة «الحضارة» لابد من اشارة عابرة الى مجلة ظهرت فى هذه الفترة قد لا يعدها الكثيرون فى عداد الصحف السودانية اذ أنها مجلة حكومية علمية دورية تصدر اربع مرات فى العام باللغة الانجليزية وتنشر بحوثا عن السودان وأهله وعاداتهم وتقاليدهم وتاريخهم مما يفيد الادارى البريطانى فى عمله فى السودان وادارة شئونه ويفيد العالم المتخصص داخل وخارج السودان - تلك هى مجلة «السودان فى رسائل ومدونات» التى ظهرت الى الوجود فى مطلع عام ١٩١٨ ومازالت تواصل الصدور حتى اليوم (١٩٧٠) بعد أن ارتبطت بالجمعية الفلسفية السودانية.

وقد صدر العدد الاول من «السودان فى رسائل ومدونات» فى شهر يناير عام ١٩١٨ وهو يحمل مقدمة كتبها حاكم السودان العام آنذاك السير ريجنالد ونجت يتحدث فيها عن أهداف المجلة قال فيها:

«علمت بمزيد السرور والرضا أن فكرة اصدار مجلة علمية فى السودان قد أثمرت، فالحاجة لمثل هذه المجلة ماسة حقا وميدان الدراسات أمامها رحب فسيح بل هو، الى حد كبير، مازال بكرا، ولا أقول ذلك تقليلا للجهد المقدر الذى بذله أفراد عديدون (ويسرنى أن الاحظ أن بعضهم قد وردت اسماؤهم بين لجنة تحرير هذه المجلة) ولكن اذا أخذنا فى الاعتبار اتساع مساحة السودان والعقبات التى تعترض سبيل البحث المنظم فسيتضح لنا أن معرفتنا بالقطر وأهله تحتاج الى أن تتوسع فى مختلف الاتجاهات».

«حقا إن المعرفة قوة: فى افريقيا وفى كل مكان، واذا استطاعت هذه المجلة -وأنا آمل فى ثقة ان تفعل ذلك - أن تسجل وتنشر المعلومات التى تسهم فى رسم صورة حقيقية للقطر وفى فهم أوضح لسكانه وتاريخهم وظروفهم الاجتماعية ومستقبل تطورهم فستكون قد أدت خدمة ذات فائدة خالدة لا للمسئولين عن حكم السودان فحسب بل للمجتمع كله».

« وهناك جانب فى ميدان البحث الواسع أرى أن يجد اهتماما زائدا وعاجلا اذا ما

كنا نريد ان ننقذه من الضياع، ذلك هو جانب المعتقدات - وأنا أشير هنا بالطبع الى تلك الاجزاء من البلاد التى لم تمسها يد الثقافة الاسلامية - والخرافات والأدب الشعبى للقبائل البدائية فهى مكان اهتمام فى حد ذاتها بالاضافة الى قيمتها لعلم الأجناس والسلالات. وستساعد هذه الدراسات على فهم تلك القبائل فهما يتسم بالعطف كما تساعد على ادراك طرق تفكيرها وعقليتها وذلك أمر هام للإدارى الناجح».

«ومعظم الأبحاث العلمية تحتاج الى الزمن والصبر والمعالجة والتطبيق الواعى وخاصة فى هذا الميدان، وهو ميدان لا يمكن تأجيل دراسته أمام الظروف المتغيرة والتقدم المادى».

هذا هو ما قاله الحاكم العام، راعى المجلة، فى تحديد أهدافها ولم تجد لجنة التحرير ماتضيفه اليه فى افتتاحيتها التى نشرتها فى العدد ذاته، ولذلك فقد قصرت افتتاحيتها على توضيح العقبات التى واجهتها وعلى نجاحها فى تذليلها، ولقد كان أهم تلك العقبات مشكلة طباعة المجلة - بالانجليزية - خلال الحرب، وقد ذللت هذه العقبة بالاتفاق مع المعهد الفرنسى للآثار فى مصر الذى كان يمتلك مطبعة تفى بالغرض المطلوب، وقد اقتضى ذلك الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية.

ولا نحتاج لأن نستعرض مانشرته المجلة بعد ذلك لنقف على ماتنشر، فان افتتاحية العدد الأول قد أشارت الى الصعوبات التى قابلتها فى تحريرها والنجاح الذى أحرزته فى هذا الجانب بصورة واضحة ترسم خط سير المجلة فى مستقبل أيامها، فهى قد نجحت قبل صدور أول عدد منها فى الاتفاق مع البروفسير ريسنر من جامعة هارفارد فى الولايات المتحدة على نشر أبحاثه حول تاريخ السودان القديم التى كتبها اثر الحفريات التى قام بها فى المديرية الشمالية فى السودان خاصة فى منطقة كريمة ونورى وجبل البركل، وكتب لها الميجور ستيجاند من موظفى حكومة السودان حول التاريخ الطبيعى للسودان وأعد لها أحد الاداريين البريطانيين - المستر نيكولز - بحثا عن نظام زراعة «السواقى» فى مركز دنقلا ليثبت أن هذا النظام الذى ابتدعه أهل المنطقة يحمل فى طياته أرقى صنوف التنظيم التعاونى للزراعة، وكتب لها بريطانى آخر هو المستر هيليلسون- وكان يعمل بالادارة وبالتعليم وبالمخابرات ويهتم باللغة العربية ويدرسها - مقالا عن الاشعار التى ترددها نساء السودان - كسائر نساء العالم - لأطفالهن فى المهد وكتب لها المستر كارمايكل- الذى صار فيما بعد سكرتيرا اداريا - كتب لها عن الهجرات الى مديرية دارفور.

ولكن الهدف الأقرب لم يتحقق فى الأعداد الأولى فلم تكن البحوث العلمية عن

قبائل الجنوب بالقدر الذى كانت تريده أو تهدف اليه المجلة، ولذلك فقد ناشدت هيئة التحرير قراءها أن يكتبوا فى هذا الجانب الهام ولقد تحقق لها ما أرادت فى مستقبل أيامها.

ولقد كانت المجلة تحت رعاية الحاكم العام، وكانت لجنة الاشراف عليها ولجنة تحريرها من كبار موظفى الحكومة وكانت الحكومة تغطى العجز فى نفقاتها، ففى عام ١٩١٩ - مثلا - وهو ثانى عام لصدورها طلبت من الخزينة العامة - فى خطاب للسكرتير المالى - أن تمنح ٥٠ جنيها لمقابلة عجز المصروفات.

وفى نفس الاجتماع بحثت لجنة المجلة احتمالات الطباعة، وقررت بعد ذلك أن تطبع أعدادها فى السودان وفى مطابع جريدة «السودان» تقليلا للنفقات وقد صدر أول عدد منها فى عام ١٩٢٠ من مطابع «السودان».

ومازالت صحيفة «السودان فى رسائل ومدونات» تصدر بعد أن أصبحت لسانا للجمعية الفلسفية السودانية.(٥٢)

الفصل الخامس

حضارة السودان فى عهدها الاول

فبراير - ديسمبر ١٩١٩

انتهى هذا الطريق الطويل الذى بدأ مع مطلع القرن - حين شهد السودان أول صحيفة تصدر فيه أجنبية فى ملكيتها وتحريرها وقرائها - انتهى الى نتيجته الحتمية فى مطلع عام ١٩١٩ حين ولدت صحيفة «الحضارة» سودانية فى ملكيتها وتحريرها وقرائها - لتعيش جنبا الى جنب مع جريدة «السودان» التى بلغت عند مولد «الحضارة» عامها السادس عشر.

ولقد بدأ الاعداد لاصدار الصحيفة وبدأت الدعوة لها قبل أن تتوقف «رائد السودان» عن الصدور كما أسلفنا اذ أن السيد حسين شريف -الصحفى السودانى الأول- حين أدرك أن شمس «الرائد» قد أذنت بالأفول أخذ يدعو السودانيين لانشاء صحيفة تنطق باسمهم وهى دعوة ليست جديدة عليه فقد حمل لواءها على صفحات جريدة «السودان» عام ١٩١١، ووجد لفترة من الوقت متنفسا لحماسه الصحفى فى جريدة «رائد السودان»، أما الآن وقد أوشكت «الرائد» أن تنتهى فقد كان لابد أن يجدد دعوته بعد أن تهيأت لها الظروف الاجتماعية - كثرة القراء وزيادة عدد المتعلمين - والظروف السياسية التى أعقبت الحرب العالمية الأولى التى سنتعرض لها بالتفصيل فيما بعد.

وواصل السيد حسين شريف جهوده حتى قامت أول شركة سودانية للصحافة كان أعضاؤها المؤسسون هم السادة عبدالرحمن المهدى، خليل عكاشة محمد الخليفة شريف وحسين «الخليفة» شريف وعثمان صالح وحسن أبو ومحجوب فضل المولى، وعبدالرحمن جميل، وكان الطابع المميز لأغلبية هذه المجموعة ارتباطها بالأنصار والتفافها حول السيد عبدالرحمن، فهى قد كانت إذن ذات طابع سياسى ولون طائفى معين.

وتم الاتفاق بين الشركاء على استيراد مطبعة من مصر، وبدأوا الاعداد لاصدار الصحيفة فى أواخر عام ١٩١٨ وكانت تتنازعهم فكرتان: التعجيل بالصدور رغم عدم اكتمال الامكانيات؛ أم التريث حتى يتم استعدادهم وتصل مطابعهم. واستقر الرأى أخيرا على انتظار المطابع وتأخير موعد الصدور فأصدر السيد حسين شريف فى مطلع عام ١٩١٩

بيانا قال فيه:

« لما رأى فريق من الوطنيين وهم سيادة الحسيب النسيب السيد عبدالرحمن المهدى وحضرات الأفاضل محمد عكاشة والسيد محمد الخليفة شريف والسيد حسين الخليفة شريف والشيخ عثمان صالح والشيخ حسن أبو والشيخ محجوب فضل المولى والشيخ عبدالرحمن جميل: أن «رائد السودان» قد حجب وأن البلاد بكل أحوالها محتاجة لجريدة تعبر عن آرائها وتبحث فى شئونها اتفقوا فيما بينهم فعقدوا شركة مساهمة غايتها ايجاد مطبعة وجريدة باسم مطبعة وجريدة «حضارة السودان».

وقد أرسلوا فعلا بعد أن حصلوا على إذن الحكومة ليسعوا فى احضار المطبعة من مصر وهم لشدة رغبتهم فى خدمة البلاد واهتمامهم بخيرها أرادوا ان يبتسروا هذا السعى فيظهروا الجريدة بحجم وشكل تشير بهما الضرورة حسب أحكامها الى أن يتموا ما أعدوا.

ولكنهم أخيراً أرادوا أن يتريثوا المدة الباقية من فبراير عام ١٩١٩ حتى ينتهى الأمر ويكمل الاستعداد وتظهر الجريدة فى يوم الخميس ٢٨ فبراير سنة ١٩١٩ حسب الغرض المراد، وهم يعلنون الجمهور بأنهم من الآن مستعدون لقبول المشتركين فى هذه الجريدة الوطنية التى لا شك أنها ستوقف لخدمة الوطن والمواطنين، وستسير بقوة المجهودات الأدبية والمادية التى تمكنها من القيام بهذه المهمة الاجتماعية الخطيرة التى حملتها عن وطنها العزيز، فمن أراد الاشتراك فليخاطبنا باسم المدير ورئيس التحرير المسئول حسين شريف صندوق البوستة ٢١٧٩ موضحاً اسمه وعنوانه لتثبيته فى سجل المشتركين، على أن قيمة الاشتراك ستكون زهيدة جداً مراعياً فيها جانب المشتركين وان صدور هذه الجريدة سيكون مبدئيا مرة فى الاسبوع.

فإلى جمهور القارئين نتقدم بهذه الخدمة الوطنية الجليلة راجين عونهم وعضدهم والله نسأل أن يمدنا بروح منه ويهيئ لنا سبيل الرشد والتسهيل والتوفيق.

الخرطوم ١٠ فبراير ١٩١٩

عن الشركة: حسين شريف.

* * *

وصدرت حضارة السودان فى الموعد المضروب وظلت تواصل الصدور عشرة أشهر تخرج صباح السبت من كل اسبوع فى ثمانى صفحات من الحجم الصغير.

لقد صدر العدد الأول من الصحيفة يوم الخميس ٢٨ فبراير، وحددت الصحيفة اشتراكها بخمسين قرشا فى العام، أى أن ثمن العدد الواحد كان عشرة مليمات، ولم

تكن ثمة أماكن عامة لبيع الصحف فكانت تعتمد فى البيع أساساً على الاشتراكات.

وخصصت «الحضارة» صدر صفحتها الأولى لافتتاحية رئيس التحرير يعالج فيها موضوعا من الموضوعات الهامة الى جانب مقالات وتعليقات قرائها وأفردت صفحتها الثانية لأنباء أقاليم السودان المختلفة وعلى الصفحة الثالثة كانت تنشر أنباء العالم مستقاة من نشرة وكالة أنباء «رويتر» التى تتسلمها حكومة السودان برقيا من القاهرة، كما كانت تنشر أنباء الأقاليم والمقالات الأدبية والشعر.

وكان الجانب الاكبر من اهتمامها أول عهدها منصبا على القضايا الاجتماعية والمشاكل المحلية، كالمطالبة بإنارة الشوراع واصلاح الطرق وبسط مشاكل التعليم والمطالبة بالتوسع فيه ومعالجة القضايا الاجتماعية مثل مشكلة تعليم المرأة أو محاربة العادات السيئة كانتشار لعب الميسر أو شرب الخمر بين السودانيين.

ففى مايو عام ١٩١٩ بعد شهرين من مولد «الحضارة» قاد رئيس تحريرها حملة لانشاء «صندوق خيرى أهلى» يتبرع له السودانيون بقدر معلوم من المال من فترة لأخرى، وتستغل حصيلته فى فتح المدارس الأهلية وتوسيع التعليم عامة واعانة الطلبة الفقراء والمساهمة فى أعمال الخير، وظل يدعو للفكرة دون انقطاع الى أن نجح فى اكتوبر عام ١٩٢١ فى تشكيل مجلس استشارى للمشروع يتألف من العلماء والأعيان ولجنة تنفيذية من الشباب المتعلم برئاسته.

وقادت «الحضارة» أيضا حملة لاصلاح واكمال بناء مسجد أم درمان، كما طالبت بإصلاحت أخرى فى المدن فهى - مثلا - تنتقد سوء شوراع مدينة أم درمان وتتساءل « ...علمنا أن الأحوال الاقتصادية لا تسمح بإنارة أم درمان بالكهرباء وجر المياه الى جميعها بالانابيب وأن الحكومة لاتقف ساعة واحدة عن عملها متى انفرجت الأزمة وزالت القيود والعراقيل.. سلمنا بذلك فى الماء والكهرباء ولكن لامسوغ للتسليم به فى مسألة الشوارع واهمالها وعدم اضاءتها بمصابيح الشمع أو تناديل الغاز... ان أهالى أم درمان مافتئوا يندبون حظهم ويشكون عدم العناية بهم والالتفات الى مدينتهم وينسبون ذلك الى سوء بختهم ونحس طالعهم لأنهم لم يجدوا علة يتلمسونها فإيراد المدينة كان مفيضا وسعادة مديرها مصلح حازم وجناب مفتشها نظور غيور - فهل لهما فى النظر فى هذه الشكوى؟ » كان هذا هو أحد الأساليب التى تلجأ لها «الحضارة» فى النقد والتحايل على الرقيب حتى لا تمنع من النشر... فهى تشيد بالمدير والمفتش وتؤكد وجود المال ولكنها تنسب هذا التقصير الشنيع الذى صورته الى سوء البخت! وعلى الرغم من ذلك فإن الحضارة لم تسلم من آن لآخر من يد الرقيب تجوس فيها وتقتطع منها.

وكانت الحضارة تستعمل أسلوبا آخر فى نقد العادات والنقائص الاجتماعية فتفتعل المناظرة وتفتح أبواب النقاش فى القضايا المختلفة فهى، تحت عنوان «استفتاء »، تبسط فى

عددها الصادر في ٢٣ أغسطس ١٩١٩ مشكلتي شرب الخمر ولعب القمار وماتؤديان اليه من انحلال في الأسرة فتفتعل المناقشة والمناظرة بخطاب تنسبه الى امرأة سودانية تقول فيه إنها «تزوجت برجل صالح من مدة عشر سنوات ورزقت منه بابن وابنة و«كنا في عيشة رغدة وملاك السعادة يرفرف بأجنحته على معيشتنا العائلية».. وتروى المرأة كيف أن أصدقاء السوء قد احاطوا بزوجها فجاراهم فى شرب الخمر ولعب القمار «..فترت محبتنا ودخل الحزن وسط العائلة... ففكك عروتنا الوثقى». وتختم المرأة مناشدة القراء أن يساعدوها «فاعينوني ياحضرات العلماء والأدباء بفكركم الرشيد وجزاكم الله خيرا» - وبعد ذلك ينفتح باب النقاش ويتبارى العلماء والأدباء في مناقشة هذه المشكلة الاجتماعية.

وتفتح «الحضارة» أبوابها للأدباء والعلماء وتجذب الى صفحتها منذ أول عدد يصدر منها الشيخ محمد مصطفى المراغى قاضى قضاة السودان آنذاك فيكتب لها مقالا فى عددها الاول تحت عنوان «النهج القويم» يشير فيه الى ما يلاحظه من أن بعض الجهلاء والادعياء يتحايل باسم الدين وانهم يفسرون الدين ويستغلونه لمآربهم الشخصية ووفق أهوائهم. ويثير المقال ضجة اذ أنه يفسر فى بعض الدوائر بأنه يحمل اتهاما لبعض رجال الدين فى السودان فيعود الشيخ المراغى للتعليق فى عدد «الحضارة» السادس مشيرا الى هذه الضجة التى ثارت والى انقسام الناس حول المقال بين مستحسن وساخط «أما المستحسنون فاولئك من الذين يسمعون القول فيتبعون أحسنه» وأما الساخطون والعابثون فيؤكد لهم الكاتب أنه «ليس ممن يريد وصمكم والزراية بكم والحط من مقام أحدكم» - ويظل الشيخ المراغى يواصل الكتابة فى الحضارة الى أن يغادر السودان منقولا فى يوليو عام ١٩١٩عائدا إلى وطنه مصر.

أما التعليق السياسى المباشر فلم يحتل المكانة الأولى فى «الحضارة» أول ظهورها الا أنه لم يلبث أن تقدم تحت وطأة التطورات السياسية المتلاحقة ليحتل الصدارة وليصبح الطابع المميز لجريدة «الحضارة». لقد صدرت «الحضارة» فى أعقاب الحرب العالمية الأولى والمد الثورى يغمر انحاء الامبراطورية والثورة المصرية تنفجر على حدود السودان واسم السودان يتكرر على لسان قادتها وخطبائها الداعين لتحريره من النفوذ الانجليزى ولاتحاده مع مصر - دعوة تجد صداها فى صفوف الشباب المثقف فى السودان، وتجد المؤازرة والعطف منهم، وينعكس أثرها ثورة فى صفوفهم ولكنها دعوة تصطدم فى السودان بزعمائه التقليديين وبالحكام الانجليز فيه الذى يكتّلون القوى التقليدية فى صف يرفع عرائض الولاء لهم رافضا دعوة الثورة المصرية مطالبا - فى النهاية - بانفراد الانجليز بحكم السودان لتدريب السودانيين وإعدادهم، ويعمل الانجليز على تقوية هذا الاتجاه فى وجه الحركة الثورية.

ففى الحادى والعشرين من يونيو عام ١٩١٩ أعلنت صحيفة «الحضارة» أن وفدا من «سراة البلاد» سيتوجه الى انجلترا «لينوب عن أهالى السودان فى تهنئة جلالة الملك بنهاية الحرب نهاية سعيدة مقرونة بالانتصار.. نزف الى قومنا اليوم هذه البشرى التى لم تأت بمثلها الأيام من حيث دلالتها على معنى كبير فلا بدع اذا ابتهجت البلاد سرورا بهذا الخبر».

وتتابع بعد ذلك الحضارة نبأ تكوين الوفد وسفره من محطة الخرطوم فى الخامس من يوليو فتقول إنه « .. لم تشرق شمس ذلك اليوم المذكور حتى تقاطر الناس على المحطة من كل صوب وفج لحضور الاحتفالات فى محطة السكة الحديد» ويحيط الكثيرون بالمحطة وتدخل القلة المختارة التى حصلت على تذاكر الدخول من مكتب المخابرات وتهتم السلطات البريطانية بالمحافظة على النظام « .. وكان القائمقام هيبرت بك ممتطيا صهوة جواده ليباشر بنفسه المحافظة عليه وقد رأيته بنفسى يرفع عصا لأحد المودعين سقطت منه اثناء مروره بالشارع».

وظلت الحضارة تواصل نشر أنباء نشاط الوفد فى بريطانيا ومقابلته للملك جورج والكلمة التى القاها السيد على الميرغنى أمام الملك والسيف الذى أهداه له السيد عبدالرحمن المهدى فأعاده اليه والنياشين التى أنعم بها عليهم.

أما ثورة مصر وصحافتها فقد اتهمت الوفد وأعضاءه بممالأة الانجليز وخاصة حين قدموا عريضة الولاء للحاكم العام فى الثالث والعشرين من أبريل عام ١٩١٩ ثم سافروا الى بريطانيا وقاموا بنشاط فيها.

ويعود الوفد الى الخرطوم فى السابع عشر من أغسطس وقد اتسعت القضية واحتدم الصراع بين الانجليز والمصريين - وبين المصريين والزعماء التقليديين فى السودان الذين ناصروا السياسة الانجليزية - أما الشباب السودانى المثقف الذى وقف بجانب الثورة المصرية فما كان له من سلاح فى المعركة سوى المنشورات ونشر المقالات فى صحف القاهرة الامر الذى تطوّر ليؤدى الى مولد أول حزب سياسى سرى[٥٣] فى السودان واندفع التطور ليبلغ قمته فى ثورة ١٩٢٤. وأما «الحضارة» فقد انبرت للدفاع عن الوفد وهى تحس أنها لم تعد ناطقة باسم فريق بعينه من الزعماء الدينيين وانهم أى - الزعماء الدينيين - يلتقون جميعا فى هدف واحد فى هذه المعركة - وان اختلفوا فيما بينهم - الأمر الذى يحتم تبديلا وتغييرا فى وضعها وملكيتها بيحيث تكون ملكا لهم.

ولذلك ومع نهاية ذلك العام توقفت «الحضارة» وهى فى شهرها العاشر لتعاود الصدور من جديد لا ناطقة باسم الشركة التى انشأتها ولكنها تعود لتصبح لسان حال الشركة الجديدة التى كونها كبار زعماء الطوائف الديينية - السيد على الميرغنى والسيد عبدالرحمن المهدى والشريف يوسف الهندى لتحمل مهمة التعبير عن وجهة نظرهم.

الفصل السادس

«الحضارة» في عهدها الثاني

انتهى طور من حياة الجريدة السودانية الأولى ـ «حضارة السودان» ـ ليبدأ طور جديد طغى عليه الجانب السياسي، وقبل أن نقلب صفحات الصحيفة لنشهد كيف لعبت دورها الجديد لابد من وقفة نستعرض فيها الظروف السياسية السائدة في السودان آنذاك ونلم بتطوراتها حتى نستطيع أن نُقَيِّمَ دورها ونحلل اتجاهاتها.

صدرت «الحضارة» أول مرة وقد مضى على انهزام قوات المهدية وقيام الحكم الثنائي في السودان عقدان من الزمان تطورت خلالهما الحياة في البلاد وتخرجت أعداد كبيرة نسبيا من المتعلمين السودانيين من المدارس الوسطى ومن كلية غردون الثانوية ومن أقسام المعلمين والمهندسين والقضاة الشرعيين فقد بلغ عدد التلاميذ عام ١٩١٩ في المدارس الأولية ٧٦٤٩ تلميذا وبلغ عدد الطلبة في السنة النهائية في المدارس الوسطى ١٩١١ تلميذا أما كلية غردون فقد ظل عدد الطلاب يتراوح بين ٦٠ عام ١٩١٠ الى ٩١ عام ١٩١٩ وأما مدرسة القضاة الشرعيين والمعلمين فقد فاض عدد خريجيها آنذاك عن حاجة البلاد، وكانت هناك أيضا مدرسة المهندسين. وتحقق نشاط اقتصادى محدود فنشأت طبقة من التجار السودانيين، كما شهدت هذه الفترة مولد صحيفتين قبل «الحضارة» استطاع السودانيون أن يلجوا أبوابها كتابا، وأن يتابعوا ما تنشره قراء، كما ظلوا يقرأون نتاج المكتبة العربية صحفا وكتبا ويتابعون تطورات الأحداث العالمية وكل ذلك قد ساعد في تكوين نواة لرأى عام بين المثقفين وبين التجار والأعيان.

وفي الجانب الآخر كان الحكم البريطاني قد بنى سياسته منذ قيام الحكم الثنائي على أساس من التعاون مع فئات ثلاث تأتي في مقدمتها فئة زعماء الطوائف الدينية والى جانبهم العلماء ـ الفئة الأولى عند الحكام البريطانيين هي الأساس الذى يربط بين السودانيين، وهم أصحاب الكلمة النافذة وعليهم الاعتماد شريطة الا تنبعث من صفوفهم دعوة المهدية من جديد أما الفئة الثانية من العلماء فهي صمام الأمان ضد انفلات حبل الطائفية حتى لا تقود الى تعصب ديني يجيء بثورة دينية أخري، وأما الفئة الثالثة فتتمثل في زعماء القبائل وهم، على ضعف سلطتهم وسلطانهم، قاعدة الهرم الادارى للحكم الثنائي

وظل الحال يسير على هذا المنوال في السنوات الأولى من الحكم وافيا بالغرض الذي

كانت ترجوه الادارة الانجليزية، ولكن هذا التطور الذي شهدته البلاد فى ميدان الاقتصاد والتعليم والفئات الجديدة التى نشأت نتيجة له زلزل هذه الأسس التي سارت عليها السياسة البريطانية وولدت حركة جديدة بعيدة عن مثلث القوى الذى ظلت الحكومة الانجليزية تتعامل معه وبلغت ذروة اعتمادها عليه فى اختيارها للوفد المسافر لبريطانيا عام ١٩١٩ فجاء تكوينه يعكس اعتماد الحكم البريطاني عليهم فتكون الوفد من ثلاثة من زعماء الطوائف الدينية وثلاثة من علماء الدين وأربعة من زعماء العشائر ولم يضم أيا من ممثلى الفئتين الجديدتين - المتعلمين والتجار(٥٤).

على أن الادارة البريطانية في السودان لم تكن جاهلة كل الجهل بهذا الذي يحدث ولا بهذه التطورات التى جدت على المسرح السياسى نتيجة لمولد تينك الفئتين الجديدتين، ففى اليوم العشرين من شهر مارس عام ١٩١٧ وضع المستر ويلس مدير المخابرات مذكرة أرسلها للحاكم العام بالنيابة أشار فيها الى الرغبة السائدة بين الطبقات العليا من السودانيين بأن تعطى الحكومة الفرصة للأعيان للمساهمة في ادارة السودان لكى تسهل للحكومة أعمالها وتضمن لها القبول والرضا، وحدد مقترحاته في اعطاء السلطة للوطنيين ذوى النفوذ لممارسة بعض الأعمال القضائية، ومن جانب آخر نادى السكرتير القضائي فى التقرير السنوى لعام ١٩١٦«الصادر في مارس عام ١٩١٧» بأن يتعامل الجانبان المسئولان - البريطاني والسوداني - مباشرة دون حاجة للوسيط المصرى «المأمور» ولذلك اقترح نقل سلطات المآمير المصريين الى زعماء القبائل والاعيان يمارسونها فى محاكم يشرف عليها المفتش البريطاني مع اقامة مجالس استشارية للمشاركة فى المسئولية.

ودار حوار بين المسئولين البريطانيين حول هذه الافكار لخصه مساعد السكرتير الادارى فى مذكرة رسمية فاقترح تحويل السلطات القضائية لمحاكم الشيوخ والعمد، وتعيين موظفين سودانيين لملء المناصب الأخرى، وهي تشمل ضباطا للبوليس يدربون فى مدرسة البوليس ومراقبين لتحصيل العوائد من صفوف الكتبة والمحاسبين وقضاة يدرسون في كلية غردون يمارسون عملهم فى محاكم القضاء المدني.

ولكن كل هذه المقترحات انتهت الى نتيجتين عند عرضهما علي مؤتمر مديرى المديريات الشمالية للسودان في يناير عام ١٩١٨ هما اعطاء سلطات قضائية محدودة للمشائخ والأعيان واختيار عدد من الكتبة والمحاسبين السودانيين من ابناء الأسر ذات النفوذ الدينى أو القبلى أو المضمونة الولاء ليصبحوا نوابا للمآمير(٥٥).

وخططت السياسة الجديدة نهائيا فى مؤتمر مديرى المديريات في ٢٤ فبراير عام ١٩٢٠ حيث تقرر أن تستعين الحكومة بالتنظيمات القبلية حيثما وجدت، وأن يعقد المديرون اجتماعات سنوية ليشرحوا سياسة الحكومة للأعيان في كل مديرية، وأن تقام مجالس بلدية فى المدن الكبيرة وتستمر سياسة تعيين السودانيين فى وظائف نواب المآمير.

إذن فقد أحس الانجليز برياح التغيير، وشعروا بأن مثلث التعاون الذى استندوا عليه قد بدأ يهتز لظهور فئات جديدة من مثقفين وتجار وأن حركة قد نشأت في صفوفهم فأخذوا يتدبرون أمرهم «لاستيعاب» هذه الحركة بإدخالها فى دائرة التعاون واغرائها بالمزيد من الوظائف للمثقفين وبالسلطات الاستشارية للأعيان على أن يربطوا ذلك كله في اطار تقوية القبلية بزيادة سلطات زعماء العشائر والقبائل.

كان هذا هو تخطيط الحكام الانجليز لمواجهة التغييرات التى طرأت على الموقف فماذا كان يحدث على الجانب الآخر؟

على الجانب الآخر كان هناك معسكران عريضان - على اختلاف فى وجهات النظر وأسلوب العمل داخل كل منهما - أولهما هو معسكر الزعماء التقليديين أهل «العقد والحل» من زعماء الطوائف الدينية والعلماء وزعماء القبائل يقف معهم بعض كبار الموظفين ينادون باستمرار الادارة البريطانية للسودان وانفراد بريطانيا بحكمه، ولكن هذا المعسكر كان يحمل فى داخله تناقضات واختلافات، فالزعماء الدينيون الثلاثة الذين وحدتهم هذه الظروف السياسية كانوا مختلفين فيما بينهم متنافسين فى وضعهم، والموظفون الذين أيدوهم كانت منهم فئة تريد تحديد موعد لتقرير المصير والاستقلال[٥٦] وعلى الصعيد الآخر أغلبية من الموظفين وبعض التجار والعمال يعارضون انفراد بريطانيا بالسودان ويؤيدون موقف مصر، واذا كان المعسكر الأول قد وجد الشرعية والقدرة على الحركة والنشر والاتصال كما وجد المكانة الرسمية المعترف بها، فإن الجانب الآخر ابتدع وسائله الخاصة للإتصال، فأنشأ أول حزب سوداني سرى هو جمعية الاتحاد السوداني ذات الخلايا السرية والتنظيم الهرمى كما استعان بالنشرات والمنشورات السرية والنشر فى الصحف المصرية فأقام بذلك معارضة بلا صحافة.

ولقد بدأ المعسكر الثاني دعوته وهو استقلالى فى أهدافه معاد للإستعمار البريطاني فى دعوته مناد بوحدة الكفاح مع مصر[٥٧] فى أسلوبه وكانت منشوراته تحمل هذه الافكار وتوزع بين السودانيين وكانت آراؤه تجد سبيلها الى مصر فى صحافتها، وكان تنظيمه يتسع ليصل المثقفين فى كل مكان، ولكن هذا العمل وحده لم يرض الداعين لعمل أكثر ثورية وعلنية يتمثل فى المظاهرات والاصطدام المباشر، فانسلخ هذا الفريق بقيادة عبيد حاج الامين من جمعية الاتحاد لينضم الى على عبداللطيف وصحبه ويكونوا جمعية اللواء الأبيض التى قادت ثورة ١٩٢٤ .

وهكذا وتحت هذه الظروف دخلت «حضارة السودان» فى الطور الثاني من حياتها ناطقة باسم المعسكر الذى يدعو لانفراد الانجليز بحكم السودان وآلت ملكيتها لزعماء الطوائف الدينية الثلاث، السادة علي الميرغنى، وعبدالرحمن المهدى، والشريف يوسف الهندى، الذين ألفوا شركة رأسمالها ٣ آلاف جنيه دفع المساهمون الثلاثة نصفها واستدانوا النصف الآخر من البنك[٥٨] .

ولنترك «حضارة السودان» تحدثنا فى افتتاحية عددها الأول بعد أن دخلت هذه المرحلة عن أهدافها وسياستها، فقد قالت فى ذلك العدد الذى صدر فى اليوم الرابع والعشرين من يوليو عام ١٩٢٠ وبعد توقف دام سبعة أشهر تقريبا:

بيان من «حضارة السودان» فى عهدها الجديد

بسم الله الرحمن الرحيم،

«ربنا ادخلنا مدخل صدق واخرجنا مخرج صدق واجعل لنا من لدنك سلطانا نصيرا».

هذا ما أسفرت عنه «الحضارة» بعد طول احتجابها وأمدت به العناية من تهيئة الخدمة وتوفير أسبابها وعلى الله المتكل فى نجاح العمل.

لما رجع أعضاء الوفد السوداني من بعثتهم الى لندن فى الصيف الماضى رأوا ان الحاجة ماسة الى وجود جريدة وطنية عامة تعتبرها جميع طوائف هذه البلاد المختلفة وشيعها المتشعبة لسانا واحدا يعبر عن آرائها ويفصح عن رغائبها. نعم أن «الحضارة القديمة» كانت تعالج القيام بهذه المهمة وتبذل فى سبيل تأديتها قصارى الجهد بأمانة وذمة لكن كيان بنائها كان يبطىء بها عن تحقيق مبادئها. لذا أخذ كبار رجال الوفد وأقطاب السودان، وهم أصحاب السيادة الحسيبون النسيبون السيد على الميرغنى والشريف يوسف الهندى والسيد عبدالرحمن المهدى من ذلك الحين يفكرون فى تدبير الأمر تدبيرا ينطبق على حالة القطر ويستطيع أن يحدث فيه مايراد له من الخير والأثر.

ومازال هذا الرأى يتلجلج فى صدورهم وتلك الرغبة تتمشى بنفوسهم حتى اتيح لهم أن يحققوها فى آونة هم أحوج ما يكونون فيها الى هذه الآلة القوامة على المصالح الداخلية الدفاعة للشرور الخارجية، الحلالة لمشكلات الامور ومعضلات العقد، الرادة لهوامل المجد، المقيدة لمآثر القوم ومفاخر الشعب، أتيح لهم أن يتفقوا على انشاء صحيفة سياسية تنضوى تحت أسمائهم الثلاثة فتنطق بلسان الأربعة ملايين التى يقلها هذا الاقليم، وتذود عن حياضهم بشبا القلم وسلاح الحق وتحوط وحدتهم بسياج القومية وسور العصبية وتبحث عن ادوائهم فتتعرف منشأها وتطلب الدواء النافع لها وتلتمس اصلاحهم وتقويتهم وارشادهم وتنويرهم فى كل ناحية من نواحى الحياة وجنب من جوانب الشئون وهى فى جميع سيرها تراعى توثيق الصلات بين الامة وحكومتها بغرض الشد من أزر الهيئتين على ما يرضى الصدق ويسعد الوطن الي غير ذلك من المقاصد السامية التى ينتظمها معنى الصحف الراقية ويضمها مبدأ الخدمة الوطنية العامة.

فعلى هذا الأساس القويم قامت الشركة الجديدة ولأجل تلكم الاعتبارات الصحيحة رغب أعضاؤها فى القيام بعمل هذه الجريدة وقد رأوا أن يبقوا لها «الحضارة» اسما كما كان تخليدا لذكرى أول صحيفة وطنية ظهرت فى سماء السودان واختاروا أن يسندوا رئاسة تحريرها للسيد حسين الخليفة شريف رئيس تحرير «الحضارة» السابق نظرا لما فيه من

المقدرة والولاء . وسترسل الجريدة الى جميع مشتركى «الحضارة» القديمة حتى يكمل ما بقى لهم من المدد التى دفعوا عنها قيمة الاشتراك. وتحتاج الادارة الى وكلاء ومكاتبين فى الأنحاء والجهات يوافونها بالأخبار ويساعدونها بجمع الاشتراكات. فمن يأنس فى نفسه الكفاءة للقيام بهذا العمل فليتكرم بإخبارها بذلك لتعتمده وتتفق معه. وليكن كل مايخص الادارة من مطبوعات واشتراكات معنونا باسم مدير ادارة «الحضارة» وكل مايتعلق بالتحرير من أخبار ومقالات معنونا باسم رئيس تحرير «الحضارة».

ثم هم بعد أن تضرعوا الى الله فى التماس المعونة والتوفيق يرجون أن يجدوا من مواطنيهم كافة كل التعضيد فيرون طلبات الاشتراك تتهايل على الادارة من كل الجهات، وهمم القوم تتسابق فى ميدان السعى لترويج الجريدة بالدعوة اليها ونشر خبرها بين الأهل والاصحاب، وأقلام الكتاب تتبارى فى حلبتها وتجرى أنهرها طافحة بالمقالات والأبحاث والنفثات الأدبية والشئون الاقتصادية والأخبار المحلية وكل ما يرجى من نشره فائدة للبلاد .

إن الأمل كبير والعمل خطير والقصد حميد والسعى مجيد وليس لنا ازاء هذا كله الا أن نسأله تعالى أن يهيىء لهذه الجريدة خير طريق تسلكه ويلهمها الصواب في كل باب تطرقه ويؤيدها بسلطان الحق ويفيض عليها روح التأثير ويثبت قدمها على خدمة وطنها ويشد أزرها بعون أهلها وينفع بها السودان وشعبه منفعة كبيرة الأثر سريعة الفعل إنه المسئول لكل مأمول وهو حسبنا ونعم الوكيل.

منهاج الجريدة

ذلك هو الثوب الجديد الذى ظهرت به «الحضارة» اليوم وتلك هي الأغراض العمومية التى حدت بأصحابها لتوليتها والقيام بها فما هو المنهاج الجديد الذى تنوى سلوكه لبلوغ هذه الاغراض؟

ستتخذ ان شاء الله في المسائل السياسية المتعلقة بالسودان طريقا يتفق مع المصلحة ويسير مع الحقيقة غير متأثر بالأميال والأوهام ولا تغفل مجرى الأحوال واتجاهات الزمان، وتعتنى عناية خاصة بنقل كل ما يقال فى الخارج عن السودان وتتبعه بالشرح والتعليق حسبما يقتضيه المقام وتسعى جهدها في ترويج نشرها بين الناطقين بالضاد ولا تبقى حيلة فى ايصال صوتها الى مسامع البلدان الأجنبية عنها على قدر الامكان – وترمى فى جميع سيرها الى تأييد المنافع المشتركة بين أمتها والأمم الأخرى ذات الصلة بها وتعزيز القومية الكافلة لحقوق السودانيين.

واذا أتم الله نيتها فستخصص جزءا من صفحاتها تثبت فيها آراءها وأحوالها وأخبارها باللغة الانجليزية حتى يسهل على تلك البلاد أن ترى دائما لهذه البلاد صورة صحيحة صادقة وحتى يستطيع العالم بأسره أن يعلم عن السودان ما كان يجهله عنه أكثر مما كان

يعرفه.

ومع كل فالجريدة لاتترك سبيلا من سبل النقل والتبليغ ووسيلة من وسائل الايصال والاتصال الاسلكته وتزرعت به لزج السودان فى المعترك العام وهى تلام اذا أهملت ما يهمها ويفيد مجتمعها من أخبار البرق وحوادث المعمورة.

أما سياستها الداخلية فستدير رحاها على قطب الاصلاح الوطنى الحقيقى القائم على التوفيق بين الحاكم والمحكوم والخالى من أى تسرع وخيال والمراعى فيه سنن الكون ونواميس الاجتماع والعمران فتهتم بتكوين رأى يصح الاستناد عليه والسير به الى الامام وذلك بما تطرقه من مواضيع تستدعى الاهتمام العام وتستلزم اشتراك الآراء والأقلام.

وتثابر على بث الروح التى من شأنها احياء الشعور بحب الوطن والميل الي خدمته والشوق الى اسعاده وترقيته. وكثيرا ماتسكب مياه النصح على لهب الضغائن وتميت بعصا الارشاد عقارب الاحقاد وتشد أعصاب الانحلال بما تنفثه من أقوال وتطوى مسافات التباعد والجفاء بما تنشره من مبادىء وآراء وتبعد بالغايات الى ما وراء الذاتيات وبالآمال الى كبار الأعمال.

وتحاول اشراب الافهام بطريقة عملية، إن الصراحة والاخلاص هما مادة التفاهم الحسن بين حكومة راقية وأمة موالية، فإذا فقدا أو لم يوجدا صعب على كل هيئة أن تمد الأخرى بما تريده لها من العون الصحيح.

وتوجه التفاتا كليا الى مسألة التربية والتعليم فتتبع سيرها وتبحث أسلوبها وتلتمس من الحكومة آنا بعد آن شدها والأخذ بناصرها حتى تعطى الحظ الأوفى من العناية والاهتمام.

وتكر كرات خاصة لمقاومة ماتراه متفشيا فى جسم التربية العامة من الجراثيم والأدران.

وتنظركثيرا فى مسائل الاقتصاد أو ما يتبعها من مشاكل وعقد ويتعلق بها من أمور وأخبار خصوصا وان العالم الآن فى طور النقاهة من مرض الغلاء وأن البلاد تستعد لاستقبال عصر من الحياة الاقتصادية يطلع عليها من ثنايا الرى الذى يتدفق على سهل الجزيرة بعد قليل.

وهى تكثر من الأخبار المحلية والحوادث الداخلية بحيث تكون مرآة صادقة يتمثل فيها السودان بأجمعه وترى فيها أحواله ووقائعه وكل ما يهم الوقوف عليه فيه، ومن رأيها تشجيع الأدباء والباحثين والمكاتبين بقدر ماتسمح به الحال.

ولا تتعرض الجريدة الى الشخصيات ولاتلتبس بغرض من الأغراض ولاتخدم شخصا من الأشخاص أو فئة من الفئات وإنما هى جريدة وطنية عمومية انشئت لخدمة السودان والسودانيين تحت لواء الولاء لحكومتهم العادلة الرشيدة وبالطرق المعقولة المشروعة، فليعرف الجمهور ذلك وليحاسبنا اذا حُدْنا عنه قيد شعرة.

هذه قواعد عمومية تقوم عليها خطتنا الاجمالية بسطناها اليوم ونحن أقوى مانكون

عزيمة على تنفيذ جزئياتها والتقيد بمبادئها وكلياتها ولكن لايفوتنا أن تحقيق ذلك يتوقف بالأكثر على مواتاة الزمن وصلاحية الوسط وعون الحكومة والجمهور فضلا عن نفاذ الارادة بمضاء العزيمة وثبات المبدأ وإنا لنرجو أن نفوز بذلك كله وتتغلب على عكسه وضده وهو على الله يسير».

هذه هى الافتتاحية التى ملأت صدر الصفحة الأولى من أول عدد يصدر من جريدة «الحضارة» فى عهدها الجديد، وقد حرصنا على نشرها كاملة لأنها توضح بجلاء سياسة الجريدة وأهدافها وأسباب صدورها.

لقد صدرت «الحضارة» إذن فى عهدها الثاني ناطقة بلسان فئة من السودانيين ترفض أهداف الثورة المصرية، وتدعو لانفراد الانجليز بحكم السودان مكان الحكم الثنائي على اعتبار انهم أقدر من الشريك الآخر بإدارة شئونه «وهى دعوة الانجليز أنفسهم» وريثما يتدرب السودانيون على حكم أنفسهم، وادعت الحضارة أنها تنطق بلسان كل السودانيين بحكم انتمائها للزعماء الدينيين الثلاثة «لأنها تنطق بلسان الأربعة ملايين الذين يسكنون السودان» ناسية – أو متناسية – موقف المتعلمين السودانيين الذين يقفون الي الجانب الآخر – ولكن ذلك الفريق لا يسكت وان تعذرت بالنسبة له وسائل التعبير الصحفي فقد لجأ افراده الي المنشورات يوزعونها سرا، يهاجمون فيها السياسة البريطانية ويهاجمون جريدة «الحضارة»، وان وجدوا مشقة في الهجوم مباشرة على الزعماء الدينيين فلا أقل من أن يقولوا ان الزعماء الثلاثة لا يرضون عن جريدة «الحضارة» ولكنهم مضطرون اضطرارا، وقد أكدوا في أحد منشواراتهم أن الانجليز بدأوا «بسياسة التفريق بيننا ولكننى واثق من ان هذه السياسة غير مجدية ولقد سخروا لهذه السياسة «جريدة الحضارة» التي قد أظهرها القوم هذه الأيام لأغراض لاتجهلونها خدمة لمآربهم الخرقاء ومما يؤسف له الأسف الشديد أنهم يستخدمون لأغراضهم العلماء الثلاثة زعماء الدين لما لهم من المكانة في نفوسنا ويعلم الله أن سياسة هذه الجريدة علي غير ارادتهم ولكنهم مرغمون علي السكوت بالنظر لأحكام السودان الظالمة».

هذه إذن هي سياسة حضارة السودان، وهذا هو موقف خصومها منها فكيف تطور هذا الصراع؟.

الفصل السابع

مطلع الحركة السياسية

لم يكد يمضي علي صدور جريدة «الحضارة» في عهدها الجديد اسبوعان حتي بدأت حملتها لتدعيم وجهة نظرها السياسية فأخذت في نشر سلسلة من أربع مقالات تعتبر أول شرح كامل لوجهة نظر الفريق الذي تمثله جريدة «الحضارة» في مستقبل السودان وعلاقاته مع كل من بريطانيا ومصر. ولقد اكتسبت هذه المقالات أهمية متزايدة لأنها دشنت لأول مرة الخلاف الذي قدر له أن يسود مسرح الحياة السودانية منذ ذلك اليوم حتي اعلان الاستقلال وبعد الاستقلال.

لقد تقدم السيد حسين شريف رئيس تحرير جريدة «الحضارة» ليطرح أفكاره في أربع مقالات نشرت الأولي منها في اليوم السابع من أغسطس عام ١٩٢٠ تحت عنوان «السودان ومصر أو المسألة السودانية» استعرض فيها الكاتب صلة السودان بمصر وتاريخ المسألة السودانية الي أن حل الحكم الثنائي بالسودان، وأشار الي شذوذ هذا الوضع بالنسبة للسودان لأنه يجعل أمره متنازعا بين شريكين غير متفقين، وخلص الي ضرورة انفراد أحد الشريكين بالحكم حتى يتدرب السودانيون وأنه ازاء هذا الخيار لابد من اختيار انجلترا لتنفرد بحكم السودان لأنها أقدر علي ذلك.

وعلي الرغم من طول هذه المقالات فقد رأينا أن نثبت نصها كاملا لأهميتها التاريخية ولأنها تبسط بتوسع أفكار هذا المعسكر السياسي وأفكار صحيفة «الحضارة» وهي أفكار كان لها أثرها علي الجو السياسي في الأعوام المقبلة.

يقول السيد حسين شريف في المقال[٥٩] الاول:

تمهيـــــــــــد

دع اللوم إن اللوم عون النوائب ولا تتجاوز فيه حد المعاتب

علي حد هذا البيت نريد أن نمهد لبحثنا بكلمة عتاب صغيرة نلوم بها اخواننا المصريين علي ما أهالوه لنا وكالوه، مما لا تسلم معه زجاجة ود ولا يثبت أمامه حبل قرب. ومع أننا نحن ضنينون بالاخاء حريصون علي الوفاء نعض عليهما بالنواجذ ولا نبيعهما بالبوادر والقوارص لكننا لا نستطيع بحال من الأحوال أن نمس في شئ يتعلق بالحق الوطني أو ننال

في أمر يرتبط بالشرف القومى أو ننظر بعين تمتد الي شمم الأنوف وعزة النفس وذلك هو الدافع لنا لفتح هذا الباب.

ولولا أن الدخول في كل مبحث يقتضي ذكر الداعي اليه ومجلس التعاتب والنقاش يستدعي طرح ما في النفس لما تطرقنا الي ذكر كلمة واحدة مما هو جار هناك ابقاء لما بين الأمتين من الصلات عن الانشغال بالغرض دون الجوهر وبالعبث في الطريق قبل الوصول الي الغاية المقصودة التي نود أن يكون حسن التفاهم وروح التحابب ونور البرهان واسطة اليها.

مضي أكثر من حول والقضية مطروحة علي بساط البحث يتنازعها نضال الفريقين المختصمين وتصرفها رياح الحوادث ذات الشمال وذات اليمين حتي القت مراسيها اليوم عند الشاطئ الذي بيده الحل النهائي والفصل الأخير.

ولا يهمنا هنا أن نشرح أدوار القضية ونبين أوجه الدفاع فيها السلبية والايجابية، ولا ان نذكر عوامل ومرجحات النتيجة، ولا أن نتنبأ بالشكل الذي ستسفر عنه مفاوضة اللجنتين المنعقدتين بلندن الآن مما دلت الأحوال عليه وأشارت الأخبار اليه ومما أطل زمانه وتنفس بيانه فإن ذلك كله لا يعنينا منه الا الرجاء بحسن العاقبة لاخواننا المصريين والا مصلحة بلادنا نفديها بالنفيسين والتي لا نماري فيها ولا نجاري رابطة قرب أو عاطفة دين.

المصريون هم اخواننا وبيننا وبينهم من الروابط مما يجعلنا واياهم متصافحين متحابين جالسين سويا علي ضفاف النيل المبارك يغترف كل منا من مائه العذب ما تسمح له به نسبته العددية ودرجته العمرانية غير متشاحنين ولا متباغضين.

أما اذا تجاوزت النخوة حدودها ومدت الأطماع رؤوسها ونفخت الدعوات بوقها فليس علي المدافع عن حقه والذاب عن شرفه لوم ولا تثريب، علي أن المصريين - ولا نقول عقلاءهم - طالما تحدونا بهذه المدافعة وأجبرونا علي النزول الي ميدان المقارعة بما كانوا ينبحثون من سخطنا وينتقصون من حقنا طول هذه المدة التي تجرعنا في خلالها من الاساءة كؤوسا مرة وتحملنا من الاهانة ما ينوء بالعصبة أولي القوة مراعاة لعهود الجوار وذمم الاخاء لكن الاناء اذا امتلأ فاض والمرجل اذا ازداد في الحمو انفجر وليس في شرعة الانصاف أن يكلف المرء خطة لا تستطاع وأن يمس في شئ أعز عليه من نفسه التي بين جنبيه وهو وطنه وحقوقه فيه ثم يقال له:

أخاك اخـــــاك ان من لا اخا له ... كساع الي الهيجا بغير سلاح

أو يقال له:

«دينك دينك فالمسلم مسلم وان هشم أنفك ودق عنقك»

أجل اننا نعتقد أن الضجة التي قامت في مصر حول السودان عند سفر وفده والقائمة الآن ضد مشروعات الري فيه والبحث في مصيره لا تسير برأى عقلاء الأمة ولا تسترشد بإنصافهم ورجاحتهم أو أن الحماس فيها طغي حتي غمر الأعالي والمرتفعات بدليل ما تتحفنا به الجرائد المصرية آنا بعد آن وينقله الينا القادمون حينا فحينا من قارص الكلام وجائر الأحكام وجارحات العبارات ومؤلمات القرارات مما تتهدر به شقاشق الخطباء فوق المنابر وتضطرب به اسلاك التلفونات الي المقامات والدوائر وتصيح به أصوات الجماهير في المجامع والمحافل وتصدر به منشورات اللجان والجمعيات وتنفيض به أقلام الكتاب من المباحث والمقالات التي تكال الأقوال فيها جزافا علي عواهنها ثقالا وخفافا.

مثلونا بأقبح صور وأشنع حالة، ورمونا بالمروق من الشرف والاسلام وتجنوا علينا بتهمة عدم الوطنية وبيع الأوطان، ومزقوا صور كبرائنا وأعضاء وفدنا، ولطخوها بالبصاق وداسوها بالأقدام وانزلونا الى مقام الهمج والعبيد ومتوحشى الزنوج وقالوا إن بلادنا منبع الجهل وقرارة التوحش ومنبت البربرية وألبسوا كل شيء يختص بنا ثوب الاحتقار والامتهان، فإذا أرادت جريدة مثل جريدة «الأمة» مثلا أن تستميل رغبتنا فى الاندغام فى مصر أو الاندماج فى شخصها وأن تبين لنا النعم التى يسبغها علينا ظلها اذا نحن أخلصنا اليه وانطوينا تحته شخصت متراسلين أحدهما فى الاسكندرية يسمى «مرجان» والآخر فى كردفان يسمى «زعتين» وحسبنا هذه التسمية اهانة وتحقيرا مع مايتخلل الرسالة من عبارات أنزه قلمى على كتابتها ترفقا واشفاقا على احساس القوم وصلاتهم بجيرانهم واخوانهم ان كانت ثمة صلات أبقت عليها الألسنة والأقلام.

وإذا حاول خطيب أو كاتب أو مهندس أن ينتقد مشروع رى السودان ويثبت أنه مضر بمصر وبزراعتها وسياستها مشى إلى الاثبات بطريق العقيدة الثابتة فى ذهن الجمهور المصرى اليوم وهى شدة الارتياب فى كل عمل يقوم به الانكليز ولو كانت منافعه كالشمس فى رائعة النهار وهو فى مشيه هذا يجرح بكلامه احساساتنا ويدوس بأقدامه حقوقنا ويقضى على بلادنا بالحرمان من ماء النيل والتمتع من خيراته وميزاته وهو قضاء لاتنهض به حجة ولاينشط اليه دليل.

نحن - كما قدمنا - لم نحرك هذا اليراع لرد ما قيل ويقال أو للرد على ماكتب ويكتب أو لمقابلة الكيل بالكيل والمثل بالمثل، كلا فإن هذا لسخف يجب أن يذرى فى مهب الرياح ثم يتناقش عقلاء الأمتين فيما هو بينهم حقيقة من مسألة النيل وعلاقة القطرين السياسية وهما مثار تلك الحرب التى صلينا بحرها ولم نكن - علم الله - من جناتها.

أما الأولى فقد قضى فيها قضاء لا شبهة فيه ولامعقب بعده وأما الثانية فالحق فيها يرجع

إلى أوجه كثيرة أهمها رغبة السودانيين أهل البلاد أنفسهم وهم أدرى بمصلحتهم وأصدق من يعبر عنها وأولى من يطبقها ويقول بها وأبعد من أن يعترضهم فى سبيلها غرض أو يؤثر عليهم مؤثر. ومتى كانت المناقشة بروح الود المشبع بالصراحة والانصاف انقشع ضباب التعصب وزال ظلام الخلاف فوضح الحق للفريقين وأسفر الصبح لكل ذى عينين ورجعت كل بلاد بحقها راضية من اختها بالصداقة والوداد وهما رأس مال العلاقات وأساس بناء الصلات.

وسنحاول بنفس هذه الروح شرح المسألة السودانية فى أوجهها وعقدها وبالله التوفيق».

بهذه المقدمة أنهت الحضارة مقالها الأول لتواصل الحديث فى الأسبوع التالي فتقول:

«ماهى المسألة السودانية؟ وكيف تكونت؟ سؤالان قد يخطران على بال الكثير من القراء عندما يقع نظرهم على هذا العنوان فيودون لو قرأوا أجوبتهما قبل الانتقال بهم إلى بسط أوجه المسألة وأدلتها للدفاع عنها وتقديم الحجج لها ومعرفة وجه الحق فيها وترجيح أحد طرفيها.

فالمسألة السودانية التى يتجاذبها القطران اليوم هى محاولة حل ذلك العقد الذي أبرمه اتفاق ١٨٩٩م سواء أكانت تلك المحاولة من جانب السودانيين بقصد تخليص بلادهم من هذا الموقف الحالى وبغرض توحيد الحكومة فى شخص أقدر الشريكين وأرقاهما وأخبرهما بقواعد الحكم وطرق الاصلاح وأرسخهما فى أساليب تربية الأمم وارشاد الشعوب حتى يستطيعوا أن يبلغوا سن الرشد الاجتماعى غير متنازع فى ميولهم ولا متجاذب فى شئونهم أم كانت من جانب المصريين لينفردوا بالسودان بدعوى أنه جزء متمم لمصر وعضو حيوى فيها وقطر أخضعه سيفها ورمحها وفتحه جيشها وجندها وأظله ملكها الخالص أعواما تزيد على الستين وسترى فيما يلى أى الكفتين أرجح وأى الدعوتين أصح.

وقد تكونت المسألة السودانية بمعجون من حوادث الثورة العرابية والقومة المهدية فى سنتى ١٢٩٨و١٢٩٩هجرية وما تسلسل منهما مما أدى إلى حالة الساعة فى القطرين حيث أسفرت الأولى عن احتلال انكلترا لمصر ذلك الاحتلال الذى بوأها قمة الاشراف على وادى النيل جميعه والذى نشأت فى حجره القضية المصرية الكلية وكبرت وترعرعت حتى آن أوان الفصل فيها بعد تغيير شكلها الآن.

وأنتجت الثانية «الثورة المهدية» استقلال السودان ونفض يد مصر منه عجزا واعياء واسقاط حقوقها عليه طوعا واختيارا بتنازلها عنه ذلك التنازل الذى أقرته وزارة نوبار قبيل عام ١٨٨٤م.

ثم مضت على هذا التنازل اثنتا عشرة سنة والقطران متقاطعان متدابران لا حرب بينهما ولا سلام، ذاك منهمك فى علاج ماليته واصلاح داخليته وهذا لاه بنقض بنائه وتخريب استقلاله حتى كانت تلك الاغارة التى شنها الطليان بالاتحاد مع الاحباش فى مستعمرتهم الجديدة «مصوع والاريتريا» سنة ١٨٩٦م فتنبهت اذ ذلك انكلترا بصوت من ايطاليا ورأت لديها من الأسباب والبواعث مايحملها على اجابة ذلك الصوت وتغيير تلك الخطة التي كانت قد أعلنتها فى بداية المسألة السودانية على لسان وزيرها المستر جلادستون وهى «تجافيها عن حرب السودانيين الذين يدافعون عن حريتهم وبلادهم» فالفوضى التى ضربت اطنابها حينذاك فى هذه الديار والأطماع التى تطاولت بأعناقها اليها وتجاوز بعضها الحدود والأسوار. كلا هذين الأمرين جعلاها تعتقد أنها ان هى أحجمت أو توانت فستسبقها الدول الأخرى الى احتلال بلاد تري نفسها هي أحق بها من غيرها سيما فرنسا التي شرعت في الاستيلاء علي بحر الغزال وجنوبي النيل الأبيض.

لهذه الاعتبارات كلها قررت انكلترا تجريد حملة مكونة من جيشها والجيش المصري لاسترجاع السودان وفعلا تم الأمر وكان ما كان مما هو بين أيدينا وأمام أعيننا ملموس مشاهد لايحتاج إلي شرح ولايفتقر الي بيان.

ولما وضعت الحرب الحاضرة أوزارها ونفخت مبادئ ويلسون في الشعوب أرواحها قام المصريون بحركتهم التي يرمون بها الي الاستقلال التام لمصر والسودان باعتبار أن الأخير جزء من الأول ومديرية من مديرياته كما يزعمون ادعاء وافتئاتا وقمنا نحن بواجبنا الوطني الذي قضي علينا به التدبر الطويل والاعتراف بالجميل والحق الذي لنا في اختيار المسلك وتعيين المصير فهاج هائجهم ورمونا بما رمونا به مما أشرنا اليه فى المقال الأول، ومما لا نريد اعادة شئ من ذكراه هنا. غير أنا نستميح عفوهم في توجيه سؤال صغير اعترضتنا جملته هنا وهو: هل الخيانة الوطنية التى تلبس بها الوفد السودانى فى لندن تلبس بها أيضا وفدهم «وفد المفاوضات المصرى» الآن حيث ذهب مذهب الأول وأقام فى نزله؟ أم كانت لندن في ذلك العهد سوقا تباع فيه الأوطان وتشترى وهى اليوم محكمة تنهب فيها الحقوق وتعطى؟ أم كانت مصافحة تلك اليد «يد ملك الانجليز» حرام فى ذلك العام وهى حلال هذا العام؟ أم كان الوفد السودانى أسرع ادراكا وأبعد نظرا؟.

هذه هى المسألة السودانية وهذه هى شهادة التاريخ فيها ومنها يتضح للقارئ مبلغ الحق من الدعوى المصرية ويدرك أنه مهما كانت قيمة الحجج التى يدلى بها المصريون لاثبات ملكيتهم للسودان فهى لا تثبت أمام هذه الشهادة الصادقة الا كما يثبت حبل قوى أمام سيف قاطع أو كوكب منير في نهار ساطع. اضف اليها ما لأهل البلاد من حق الخيرة فى أمرهم والارادة فى تقرير مصيرهم، على أنا لا نكتفى بهذا الالمام بل نورد الأسباب التى

يبنى عليها أهل البلاد خيرتهم ورغبتهم حتى يقتنع العالم أجمع - حاشا المتعصبين وغير المنصفين - إننا لم نقدم علي ما أقدمنا عليه الا بدوافع المصلحة الوطنية المحضة الصحيحة التى لا يسع شعب حى أن يتغافل عنها أو يتباطأ فيها والتى بذل المصريون أنفسهم ما بذلوه لأجلها والتى لا ذرة من غبار تتعلق بذيل طالبها ما دام يسلك اليها الطريق المشروع ويقيم البينة البيضاء .

وتفضل بعد ذلك الحقوق التى تتمسك بها مصر مع حكمها وموازنتها بما نعتصم به نحن لنرى أين الحق وأين الترجيح » .

بهذا أنهت الحضارة مقالها الثاني ممهدة لبحث الحجج والحقوق التى يتحدث بها الجانبان في مقالها الثالث الذى نشرته فى صدر صفحتها الاولى فى الحادى والعشرين من أغسطس عام ١٩٢١ وقالت فيه:

لماذا نطلب حل الشراكة وتوحيد الحكومة؟

لماذا نختار الانجليز على المصريين؟

المنافع غير العواطف

لا أظنني واهما أو مبالغا اذا قلت إنه لم يك فى قاموس مصطلحات السياسة ومبتدعات الاستعمار طريقة مثل هذه الطريقة التى قيد بعقدها موقف السودان السياسى واتبع بلقبيها اسمه وتدافعت بين لبستيها تابعيته وملكيته وتوارت وراء علميها شخصيته وذاتيته حتى لقد كاد يكون ظلا وذيلا لا وجود له الا فى التاريخ ولاذكر الا وراء البلدان والأقطار .

توحيد التابعية السياسية، أو مستودع الأمنية القومية كما تعبر عنه المبادىء «الولسنية» الحديثة(٦٠) أمر جوهرى فى سياسة الممالك وادارة البلدان أما كوننا كذلك فى الأولى فلأن القواعد الأولية فى فن الحكم والفروض المعينة على أربابه أن يسعوا فى توثيق رابطة الالفة بين أفراد الأمة ويشركوا بينهم فى المصالح العامة حتى يشعروا جميعا أنهم تحت راية واحدة وابناء أمة واحدة يذودون عن حياضها ويدرأون كل ما يؤول الى اضعافها وشتاتها وأنيّ يتأتي لهم القيام بهذا الواجب ما دامت الأغراض المتابينة تتنازعهم والمصالح المتضاربة تتقاسمهم وما دام كل فريق منهم يدعو الى تأييد الفريق الذى يمثله ويقوم بتنفيذ سياسته عنه، مدفوعا الى ذلك بغريزة محبة الذات والنزعة الى نصرة النسبة والمذهب والانتماء .

أما لزومها فى الثانية فأكثر ظهورا وأبين وضوحا لما يقع فى حالة التعدد ، مما يرى ويلمس من الارتباك والاضطراب الناشئين عن تجاذب الأعمال وتنازع السلطة.

فالأمة التى قضى عليها قصورها الاجتماعى أو ضعفها الحربي أن تتبع غيرها أو تخضع لسواها بأى موقف حددته دواعى الحالة وأى اسلوب حاكته يد السياسة يكون مصابها أعظم وخطبها أجسم، اذا هى تشوركت بين حكومتين أجنبيتين عنها تندغم فيهما وتنقسم بينهما وتتوزع عليهما بحسب ما يملكه كل منهما من المقدرة ويبذله من الجهد ويحدثه من التأثير دون أن تجد فراغا تخلو فيه الى نفسها فتتحسس مكان شخصيتها وتجمع متفرق وحدتها وتتعرف أين مصلحتها ومنفعتها، والشواهد على ذلك كثيرة متواردة ملء الأبصار والأسماع، ناهيك بالمشاكل السياسية الحالية القائمة الآن فى بعض بلدان الشرق بسبب تنازع الدول فيها وتوزع ميول أهاليها.

على أن الأمم ليست بقطعان من الأغنام يتشارك فى رعيها ولا أسراب من الحيوان يتعاقد فى ملكها، وإنما هى جماعات من البشر كان الأصل فيها إلي ان تكون ولية أمرها ثم قضت عليها أحوالها ومحيطاتها أن تكون فى درجة تحتاج فيها ارشاد واسناد فيجب حينئذ أن يتولى ذلك عنها سلطة واحدة تحسن القيام بالمهمة لا سلطتان أو سيادتان.

ولولا أن مركز الانكليز فى مصر وسبقهم فى ميدان السياسة والحكم خولا لهم هنا أن يحصروا السلطة فى أيديهم لما رأيت ثمت هذا البناء شيد بإحكام واسراع استلفتا أنظار العالم واستدعيا إعجابه، بل لما رأيت لبنة منه وضعت فوق أختها دون أن يسبقها تداول وتجاذب وتضارب فى الآراء وتصادم بين الأهواء يتطاير شررهما فيحدث العطل فى الشئون والضرر فى الأحوال.

ولكن تينك الميزتين وما للإنكليز من الفضل فى اعادة السودان الى مصر كما يشهد بذلك التاريخ وكما قصصناه فى العدد الماضى وما رموا اليه من اسعاد هذه الديار واصلاحها كل ذلك جعلها بمفازة من شر التشارك والتشاقق وبحالة مكنتها من قطع ما قطعته فى مضمار التقدم والارتقاء.

الا أن الذى ينعم النظر فى الأمر لايسعه الا أن يسلم بأن البلاد لم تنج تماما من هذا الشر الملازم للتعدد، فإن وجود السودان مصطبغا بالصبغة السياسية الحالية وقيام تلك الاعتبارات الوجيهة التى قضت بتفرد الانجليز بالسلطة العليا دون شركائهم أقاما بنفس المصريين أنهم مهضومو الحقوق لم يعادلوا بالكفة الأخرى ولم يعاملوا كشركاء مناصفين دع مابه الآن يطالبون!

ولا شك أن وجود هذه الحالة فى فئة تمثل الشريك الآخر وتقوم بمعظم أعمال الادارة والجيش وتختلط بأهل البلاد اختلاطا لما بينها وبينهم من الروابط تعوق سير البناء والتكوين وتدعو الى خلق روح الشيع والتقسيم وهذه هى شر ما تصاب به أمة فى مستهل حياتها.

لا جرم أن السودان فى موقف لا ترد اليه عين وطنى مدرك صحيح الا وتصدر عنه ملأى بالدموع والشؤون [٦١] ولايصغى اليه ضمير منصف غيور حتى يرجع معترفا بأن الحق كل الحق فى مطلب التحويل والتغيير.

«خلص الينا مما تقدم أن من الأفن فى الرأى والقصر فى النظر والظلم للوطن والجهل بالواقع أن تترك البلاد بين حكمين أجنبيين عنها وغير متعادلين ولا متطابقين ولامتوافقين، هذا يبنى جهارا وذاك ينقض سرا ونتقاعد عن طلب حل العقد وتغيير الموقف فى هذه الفرصة السانحة لسماع قضايا الأمم وتقرير حقوق البلدان. اذا كان ذلك كذلك فلننظر إذن أى المواقف ينطبق على حالنا ويؤدى الى تقدمنا فى سبيل استقلالنا:

أولا: إن كفاءتنا الذاتية تبعد بنا كثيرا فى الوقت الحالى عن الدرجة التى تؤهلنا لحكم أنفسنا بأنفسنا وإدارة أمورنا بأيدينا دون مساعد أو مرشد يتولى تربيتنا وتدريبنا ويسير الأحوال بتنظيم وإحكام يضمنان اقرار الراحة حالا وبلوغ الغاية التى تنشدها كل أمة ذات أصل وتاريخ - والماضى والحاضر يتضافران على اثبات هذه الحقيقة، فلا نخدعن أنفسنا ولا نجهلن مكانتها ومنزلتها.

ثانيا: إن اخواننا المصريين وان كانوا هم فى طليعة الأمم الشرقية الطامحة للحرية والاستقلال والمتعلقة بأهداب الرقى والكمال الا أنها لم تبلغ الى الآن من التمرس فى الحكم واقراع ارضه واستطلاع طلعه والاضطلاع بعبئه دون تعب منه أو ارتباك فيه وصحف الأمس فى بلادنا وبلادهم ووقائع اليوم عندنا وعندهم تؤيدان هذه المشاهد الملموسة فلا نحتاج فيها الى دليل وبرهان.

ولو كانت الدلائل والوقائع والتجارب تساعدنا على الوثوق بأن جيراننا يستطيعون الاحتفاظ بوديعتنا الوطنية المقدسة لما فضلنا غيرهم ولما اخترنا سواهم.

أما والأمر كذلك فمن الخرق والحمق أن نغرر بأنفسنا ونقامر بكياننا ونقذف بمستقبلنا فى هوة لا قرار لها ولايعلم الا الله ما فى جوفها من المصائب والويلات.

فلم يبق لنا إذن الا باب واحد وهو الانكليز. وهؤلاء، لايسع أحد أن ينكر أنهم أكفأ من أدار دفة وساس أمة وأقدر من يخضع الهوى لسلطان الحق ويوفق بين منازع السيطرة ومبادىء العدل على قدر ماتسعه الطاقة البشرية ويتسع لدولة فاتحة وأمة استعمارية - تلك حقيقة لا أراني محتاجا لاثباتها بعد أن وضحت وضوح الشمس وسارت مسير القمر فاكتحلت برؤيتها كل عين وامتلأت بسيرتها كل أذن وادركتها كل بلاد فى الشرق منذ أن أصيب الشرق بمصيبة الفتح ودوهم بمداهمة الاستعمار.

على أن شأن الانكليز فى مصر والسودان شأنهم وأثارهم فى اصلاح الأخير أثارهم

فيجدر بنا والحالة هذه أن نستعين بهم على توحيد أمرنا وترقية احوالنا والسير بنا فى سبيل التدريب السياسى والاجتماعى سيرا مطردا بنصيب يتزايد بتزايد الاستعداد وتقدم الزمان».

وبعد أن بسطت «الحضارة» وجهة نظرها فى القضية الأساسية بهذا الأسلوب اختتمت مقالها مهيئة الأذهان لختام هذه السلسلة فقالت:

«ولم يتسع نطاق هذا العدد لنشر كل ما أعددناه من هذه الحلقة» - وهكذا جاء المقال الأخير فى هذه السلسلة فى عدد «حضارة السودان» الصادر فى الرابع من سبتمبر عام ١٩٢٠ ليقول:

المنافع والعواطف

ليت شعرى أيرضى فرد أو شعب أن يظل منطويا تحت جناح آخر لأنه قريبه أو نسيبه أو جاره أو عشيره أو شريكه فى عقيدة أو مذهب؟

أفى الأحياء أناس يرون نور الفائدة باهرا أمام أعينهم فيعدلون عنه الى ظلام ليس فيه الا بصيص الميل الى الدم أو المشرب؟ أيكون من مسوغات العقل والشرع والطبع أن يمار على أمة تصرح برأيها وتفضل الانفصال السياسى من اختها لا لشحناء ولا لبغضاء وإنما طلبا للحياة وابتغاء للبقاء؟.

ليت شعرى أتتغلب الصور العقلية على الوجدانات الطبيعية؟ أتتسع ثورة العواطف حتى تكون بحرا يطغى فيغمر برزخ العقل الحاجز بينها وبين المنافع؟ أيتأتي لواحد أو مجموعة يجيع بطنه حتي يشبع مطامع أخيه؟

لا . لا . ليس في دائرة الامكان البشرى ولا فى لوح الوجود الحيوى ما يطيف بالظن خيالا من الأمر، واذا وجد شىء من هذا القبيل من بين أسطر التاريخ أو وقائع الحاضر فمصدره الميل الى النفع أو التوهم فيه.

جبل الانسان على حب ذاته وتقديس مصلحته، ومهما تكلف خلق الايثار وحاول ارضاء الأغيار فلا ترينه متعديا حد هذا المبدأ المتمثل فى هذه الجملة «أبدأ بنفسك - ثم أخيك» حتى أنك لترى أمسّ رابطة به وأعلقها بقلبه وهى رابطة الدم والنسب لا تأخذ من نفسه المآخذ الذى يطبع صورتها ويغرس وجدانها ويصرفها فى آثارها ما لم تتأكد النسبة وتتمكن بتكرار منفعة تأتى بسببها وتنساب بجدولها والا ضعف حبلها وانغمص أثرها ولم يبق منها الا رسم يلوح للذهن عند مرور مناسبة أو حدوث التفات كما تلوح صور المحفوظات والمنقولات. وقد تمحى تلك الصور وتنقطع ذكراها من الفكر اذا طال زمن

الاهمال وامتد أمد النسيان أو وجد صاحب النسب من يظاهره فى نسبه أو الجأته ضرورة الى ذلك.

أما اذا اصطدمت النسبة أو الرابطة بمنفعة أو مانعت فى مصلحة أو وقفت أمام أمنية أو علت فوق ذاتية فسرعان ما تنبذ وتهمل ويصاح فى وجهها ويجهر بتحويلها عن موقعها وقصرها عن حدها.

على أن أهم رابطة بيننا وبين المصريين هى رابطة الدين تلك التى يحاول الأخيرون أن يؤثروا بها علينا لننضوى داخل سيادتهم وحكمهم ونقيم تحت ظل استقلالهم وحريتهم حيث تمثل بلادنا فى شخص برلمانهم وتمنح حقوقا كإحدى مديرياتهم وولاياتهم، وحيث نغضب تاريخنا فى صحفه وأسلافنا فى قبورهم، وننقض كياننا وبناءنا ونسجل على أنفسنا بالقضاء على وحدتنا واستقلالنا التامين المنفصلين فى كل أزمنة التاريخ عدا نيف وتسعين عاما قضينا ثلثيهما تحت نير حكمهم لوحدهم والثلث الثالث باشتراكهم مع الانكليز.

ولم يك فى الدين ما يحتم علينا اختيار المصرين الذين كانوا غير مصلحين وإنما هم أمة اسلامية مثلنا ومثل غيرنا من تلك المنتشرة فى اكناف المعمورة التى قضت عليها الأحوال العصرية أن تكتفى من جامعتها العمومية باحساس خفيف يدب اليها عند مرور موسم الحج أو نزول حدث كبير لساحة البعض.

أما تلك الوحدة القومية التى كانت تجمعهم جامعتها وتضمهم غايتها أيام عهودهم الأولى ودولهم الراشدة فهذه قد انفرط عقدها وانتثر نظمها ولم يبق منها الا عقيدة تعتصم القلوب بها وقبلة تتجه الوجوه اليها وكتاب تتلوه الألسنة وتجله الأفئدة.

وفيما عدا ذلك فقد أصبحت كل أمة تنادى بالوطنية فى بلادها، وتشيد علي أساس القومية بناءها، وتستعين بالأكفاء الأقوياء من سواها جريا وراء التيار العام والمبادئ التى لبس روحها العالم الآن، غير طالبة الا مصلحتها ولا ذابة الا عن بيضتها - حتى أن المصريين أنفسهم لم يمتنعوا عن قتال العثمانيين لما اغاروا على بلادهم فى أوائل هذه الحرب، ولم يراعوا أنهم أخوانهم فى الملة وقدوتهم في كثير من الطقوس والمراسم، وكانوا أولياءهم فى الحكم وقد فعلوا ما فعلوا دفاعاً عن مصلحتهم ووطنهم غير ملومين.

ما لنا ولهذا كله نقوله ونتعرض له لولا أن بعض المصريين يحاولون عبثا أن يصموا سمعتنا من هذه الجهة ويأتوا الى دهمائنا من هذه الناحية ويصفوا اختيارنا بالسوء من هذا الطريق، على أنه لو كانت التابعية بحسب الدين لكان هناك من هو أولى منهم وأحق وأجدر وأسبق، وعلى أن الرابطة الدينية غير المصلحة الحسابية التى يقصد بها اثبات الحق وافراز النصيب، وانا لا نبتغى فيما نطلب الا اقرار الراحة فى بلادنا وتهيئة مستقبل سعيد لأولادنا وأحفادنا، وتمهيد منهاج واضح أمين نسير به الى وجودنا المنفصل وكياننا

المستقل، وفيما سوي ذلك فالمصريون اخواننا، نرد مناهل العلوم الدينية واللغوية فى قطرهم ونقتبس محاسن الأساليب المدنية والشرقية من قدرتهم ونستعين بهم بقدر حاجتنا اليهم، ونحافظ على مصلحتهم في النيل بأمانة واخلاص معهم، ونتبادل وإياهم العواطف الطيبة المشرقة والعلاقات الحسنة المنتجة وكل ما تقتضيه طبيعة الجوار ولوازم الاخاء.

ولرب قائل إنكم محقون فيما تطلبون وأن لا جناح عليكم فيما قمتم به نحو اخوانكم مادمتم لمصلحة بلادكم تقصدون ولكن ألا يمكن تصور هذه المنفعة فى ظل الحكم المصرى؟

أجل؛ اذا كانت المقدمات لابد أن تنتج نتائجها والتصورات هى سبيل التصديقات والتجارب مرشد لا يخطىء ودليل لا يضل فمن مخالفة المنطق وتكذيب الواقع والمقامرة بالمسألة أن نعتمد على المصريين فى الحصول على هذه المنفعة.

ولانريد أن نبث هذا القول باستثارة دفائن التاريخ ومطويات الوقائع ونتمنى أن لا تضطرنا الأحوال يوما ما الى ذلك، غير إنا نقول إن شغل المصريين بحكم بلادهم الذى ألقى كله على عاتقهم الآن لا يدع لهم ناحية من التفات لحكم سواهم بل يتطلب منهم بذل جميع القوى وافراغ كل الجهود حتى يثبتوا للملأ أن طوقهم لايضيق عن وسع الاستقلال التام، وأن الليل والنهار آيتان تتعاقبان لاثبات كفاءتهم وأهليتهم على كر الشهور ومر الأعوام وفقهم الله وأعانهم وجعلنا واياهم على تمام الوفاق والوئام».

هذه - إذن - هى وجهة نظر «الحضارة» والقوى التى تنطق باسمها فى المسألة السودانية، ولقد حرصت على أن اثبت المقالات الأربع بنصها لسببين أولهما أنها توضح الاسلوب الصحفى الذى كان سائدا آنذاك: محسنات بديعية وسجع متصل وتكرار وتوضيح للفكرة وكل ذلك لاينتقص من تسلسل المنطق وابراز الفكرة الرئيسية. وثانيهما أن هذه المقالات كانت بداية الصراع السياسى داخل السودان الذى شاء له القدر أن يظل سائدا الى أن انتهى باستقلال السودان عام ١٩٥٦ وظل من بعده يشكل الأساس للتكوين الحزبي فى فترة ما بعد الاستقلال.

ولن تكتمل صورة هذا الصراع الا بعرض وجهة النظر الأخرى التى تقف معارضة لجريدة «الحضارة» رافضة لخطها السياسى متهمة أهدافها ومراميها.

لقد دعت «الحضارة» الناطقة باسم زعماء الطوائف الدينية الكبيرة الثلاث الى انفراد ليز بحكم السودان الى أن يحين الوقت لكى يتسلم السودانيون أمور الحكم فى بلادهم ل اليهم السيطرة عليه - وعلى الصعيد الآخر كان يقف جيل جديد من المتعلمين ودانيين ومن التجار والعمال خلقته ضرورات الحكم البريطاني فى سعيه لخلق جهاز ى للحكم وللتطور الاقتصادى وربطته ثقافته ومصالحه ووعيه السياسى بالثورة المصرية افها فشكل أول ثورة حديثة فى عام ١٩٢٤.

هذا الجيل لم يكن وقتها يملك من أدوات التعبير المشروعة شيئا وما كان له من سبيل للعمل السياسي سوى التنظيم السرى واصدار المنشورات ونشر المقالات فى صحافة القاهرة، وأخيرا تنظيم المظاهرات والثورة المسلحة ولذلك فإن مقالات «الحضارة» الاربع كانت بالنسبة له ضربا من ضروب التحدى الذى لابد من أن يثير رد فعل عاجل، ولقد جاء رد الفعل بعد بضعة اسابيع فى منشور يهاجم «الحضارة» ويجلو وجهة النظر المعارضة لها، وعلى الرغم من أن المنشور وزع بطريقة سرية الا أن «الحضارة» رأت أن تنشره وتناقشه وتنسبه الى المصريين.

وهذا المنشور يكتسب أيضا أهمية كبرى لأنه يجلو وجهة النظر المعارضة للحكم البريطانى الداعية للإرتباط بالحركة الوطنية المصرية وتحقيق الاستقلال.

يقول المنشور:

«واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا»

قرآن كريم

حضرات اخوانى وابناء وطنى أهالى السودان،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، لقد لبثتم زمنا طويلا وأنتم خاضعون لأحكام سياسة الاستعمار الانكليزية تلعب بكم أهواء القوم وتلقى بكم كل يوم في حفرة عميقة لاتعلمون لها قرارا، فتارة تفرق بين القبائل وبعضها وتستعين ببعضها على قتال الأخرين لغير ذنب الا غضب مفتش أو مدير، وتفرق السادة رؤساء الدين وتارة تقرب منهم واحدا دون الآخرين وتمد بالمال واحدا وتسجن سواه. وهكذا يذيقكم الانكليز من صنوف العسف والجور ألوانا منها - نزع ملكية الاراضى من أربابها الذين يملكونها بحق الوراثة الشرعية عن الآباء والأجداد ويعطونها الى الشركات الانكليزية من ابناء جنسهم، كما تعلمون ثم حرمانكم من حقوقكم المشروعة والحجز على حريتكم الشخصية حتى أن من يزرع منكم أرض شركاتهم يرغمونه على مبيع محاصيله بأرخص الأثمان للإنكليز من عملائهم والى غير ذلك من صنوف الظلم التى لا تخفى على أحد منكم حماكم الله - اخواني لقد كان الانكليز فى زمن الحكومة المصرية أول المنددين بأعمال الحكومة وأعمال غردون لاتخفى على أحد منكم فكانوا يتهمون الحكومة بالاتجار بالرقيق حتى اثروا على دول اوروبا لتؤيدهم فى دعواهم الباطلة وهكذا كانوا يدسون الدسائس ويبثون الفتن حتى ثار السودان على يد غردون اللعين وحصل ما حصل من ازهاق الأرواح العزيزة البريئة ويعلم الله وكل مطلع على الحقيقة أنه ما كان اتجار بالرقيق بل كما تعلمون يوجد بعض قبائل الزنوج كالدينكا والشلوك والنوبة والنمانم وغيرهم ليس لهم دين بل هم كافرون وعراة الأجسام غلف عجم عاطلون وهم عضو أشل فى جسم الأمة وخطر على الأمن - ولما كانت نصوص ديننا الحنيف تحث على نشره بالطرق المشروعة وكانت هذه القبائل تعطل

المواصلات وتسبب المضار للتجار وكانت المصلحة العامة تقضى بإرشاد هؤلاء القبائل والتفاهم معهم ونظرا لجهلهم والجاهل عدو العالم كانوا يقاومون رسل الحكومة فتضطر الحكومة وأعوانها من الاهالى المخلصين امثالكم لاخضاعهم بقصد هدايتهم الى الطريق المستقيم، وبهذه الكيفية وما يماثلها كانت الحكومة تنشر لواء العدل والامن بين هذه القبائل. واذا كانوا يتهمون الحكومة المصرية بأن هذا كان بيع رقيق فهو محض افتراء علينا وعلى التاريخ الصحيح وكلكم به أخبر - وما الرق فى الحقيقة ونفس الواقع الا الطرق التى يستعملها الآن الانجليز وهى استعباد جميع الأهالى بلا تفريق بين عبد أو حر ولا بين وضيع أو رفيع، ولقد أذلوا العظماء ورفعوا الاذلاء كما تشاهدون بأنفسكم لو عدنا الى تاريخ الانجليز فى حكم الشعوب واخضاعهم لسلطانهم لوجدناه مملوءاً بالمظالم مثل وقوفهم حجر عثرة فى سبيل التعليم والترقى - انظروا ما كنتم عليه زمن الحكومة السابقة، فقد كان منكم البيك والباشا والقاضى والمدير والوكيل والسنجق - أى قومندان الأورطة وناظر القسم الذى يمثله فى الوقت الحاضر المأمور، ولا داعى لنقارن بين الضرائب فى الزمن الماضى والحالى، لأنه لا يوجد شبه مقارنة اذ الضرائب الآن تثقل كاهل الغنى والفقير على حد سواء، ويعلم الله ونبيه انها ضرائب لم تنطبق على عدل وليس لها مثيل فى دول الأرض قاطبة، ولو كانت الحكومة وطنية مؤمنة بالله واليوم الآخر ما كانت تستحل من هذه الضرائب الا ما ينطبق عليه الشرع الحنيف، أما حرية الدين فلا أدل على ما وصلت اليه «الحرية» من التضييق والدين من التأخر - من أن المدارس بالخرطوم وأم درمان وسواها ترغم ابناءنا على تعلم الانجيل وكذا ترغم أهالى البلاد الجنوبية على التدين بالنصرانية ووجود أكثر من ست كنائس فى الخرطوم فى حين يوجد جامع واحد لم يتم منذ عشرين عاما. كل هذا من الأدلة التى تفسر لكم استعمار القوم وتعرضهم للدين. والآن وقد بدأوا بسياسة جديدة بقصد التفريق بيننا وبين اخواننا المصريين وعندما أقول اخواننا أقول ويعلم الله أنهم مرتبطون معنا بروابط متينة لا ينفصم عراها مدي الدهر، منها الدين والنسب واللغة والوطن والمصالح والجيرة وروابط منذ أكثر من أربعة الاف عام أي منذ دون التاريخ قبل نبي الله موسي الكليم.

بدأ الانجليز بسياسة التفريق بيننا ولكني واثق أن هذه السياسة غير مجدية، ولقد سخروا لهذه السياسة (جريدة الحضارة) التي قد أظهرها القوم في هذه الايام لأغراض لا تجهلونها خدمة لمآربهم يكتبون فيها ما يشاءون من ضروب السياسة الخرقاء ومما يؤسف له الأسف الشديد أنهم يستخدمون لأغراضهم العلماء الثلاثة زعماء الدين لما لهم من المكانة من نفوسنا ويعلم الله أن سياسة هذه الجريدة علي غير ارادتهم ولكنهم مرغمون علي السكوت بالنظر للأحكام العرفية الظالمة.

اخواني لقد سار الانكليز علي سياسة التفريق بين المسلم والقبطي بمصر زمنا طويلا وأقاموا الفتنة في البلاد ولقد كانت الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها وقد حل بالعنصرين

الشقاء والتعاسة لما لاحقتهم ولما اتحدوا مع بعض نجحوا ونالوا غرضهم وأيدهم الله فإن يده مع الجماعة، وهذا درس نافع لكم يجب أن تضعوه نصب أعينكم وتتحدوا مع اخوانكم المصريين حتي تصلوا الى أغراضكم من الاستقلال التام، وعليكم أن تجاهروا للقوم بما تكنه ضمائركم لأنهم مغرورون في سكوتكم وفى هذا من الضرر عليكم ما فيه، وأن اخوانكم المصريين الآن يجاهدون من أجلكم حتى اذا ما تم مرغوبكم كان لهم ما لكم وعليهم ما عليكم وليس كما يود الانجليز من أن يجعلوكم مستعبدين لهم أبد الدهر كغيركم من مستعمراتهم التي في حوزتهم منذ مئات السنين ولا تعرف للخلاص من سبيل. وأنتم الآن لم تزالوا خارج الشرك المنصوب لكم فاحذروهم وثقوا يا أخوتى بأن الانكليز ستكون عاقبتهم قريبا وخيمة وخير شاهد على انحلال هذه الامبراطورية، الاضطرابات القائمة الآن فى داخليتها وبغض الدول لها. والرجاء - هداكم الله الى الصراط المستقيم - عندما يفكر أحدكم فى أمر بلاده أن ينظر الى كندا واستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا وسيلان وغيرها من المستعمرات ويتساءل كيف انقرضت الشعوب الاصلية فى هذه البلاد وحل محلها - المستعمرون الانجليز - وانظروا كيف تنزع أرضكم منكم وتعطى للشركات وكيف تحكمون وكيف تعيشون وكيف تعاملون وكيف تذلون وكيف تثقلون بالضرائب وكيف الخ ... من صنوف التضييق والاستعباد. يريدون أن ينقرض نسلكم ويحل محله نسلهم كما حصل في المستعمرات السالفة الذكر والتاريخ خير شاهد وهذا هو الذي حدا بهم الى عدم تعليمكم حتى لا يرون منكم واحدا يقوم فيطالب بحق مسلوب فتدبروا فى الأمر وتذكروا أنكم تعملون للمستقبل ولأبنائكم وللتاريخ، ومما يدل على شدة ارتباط المصريين بكم ومدافعتهم عن حقوقكم أنهم يرفضون أي اتفاق مع انجلترا يقضى بفصل السودان عن مصر وحرمانه من التمتع بحلاوة الاستقلال التام فعليكم أن تقوموا معهم بطلب الاستقلال التام لمصر والسودان هدانا الله جميعا لما فيه خير السعادة للبلاد ونصرة الدين والسلام.

وطنى ناصح أمين

وهكذا تبلور الصراع : جريدة «الحضارة» تقود الدعوة لانفراد الانجليز بحكم السودان حتى يكتمل تدريبه ويقف من ورائها الزعماء التقليديون وعلى الجانب الآخر يقف المعسكر المنادى بجلاء الانجليز والارتباط مع مصر لتحقيق الاستقلال. وقد تطور الصراع خلال الأعوام الثلاثة التى تلت ذلك حتى بلغ ذروته فى ثورة ١٩٢٤.

الفصل الثامن

الصراع يزداد حدة

واصلت «الحضارة» حملتها لتدعيم وجهة نظرها التى بسطتها فى أعدادها الأولى، وحدد المعسكر الآخر وجهة نظره فيها فهى حاملة لواء سياسة التفرقة البريطانية «أظهرها القوم في هذه الأيام لأغراض لا تجهلونها خدمة لمآربهم يكتبون فيها ما يشا،ون من ضروب السياسة الخرقاء، ومما يؤسف له الأسف الشديد أنهم يستخدمون لأغراضهم العلماء الثلاثة زعماء الدين لما لهم من المكانة فى نفوسنا ويعلم الله أن هذه الجريدة على غير ارادتهم ولكنهم مرغمون على السكوت بالنظر للأحكام العرفية الظالمة»، كما قالوا فى منشوراتهم. وظلت المنشورات سبيلهم للرد على ما ينشر فى «الحضارة» وتطورت لهجتها ولكن المنشورات لم تكن وحدها سبيلهم للإتصال العام فقد لجأوا للصحافة المصرية لنشر وجهة نظرهم ولجأوا للتنظيم السرى المحكم الخلايا لاعداد أنفسهم، وانطلقوا أخيرا الي المظاهرات ومنها إلى الثورة المسلحة.

وتظل «الحضارة» - في عهدها الجديد - تعالج القضايا الاجتماعية والاقتصادية بمثل ما كانت تفعل فى عهدها الأول، فنجدها فى افتتاحية عددها الصادر يوم ٢٢ فبراير عام ١٩٢٢ تعالج قضية التعليم فتقول:

«لو نظرنا الى مدارسنا الابتدائية والكتاتيب لوجدناها قليلة بالنسبة الى عدد الطلبة الذى اصبح يزداد يوما بعد آخر حتى ضاقت عليهم ارجاؤها ونحن لا نملك شيئا من الكتاتيب والابتدائيات التى هى في البلاد الأخري اضعاف المدارس عندنا... إن الاتكال على مدارس الحكومة أكبر عامل فى تأخرنا اذ ان الحكومة ليست مسئولة أن توجد لك كل ما تريده وتطلبه».

وفى أول مارس عام ١٩٢٢ تعالج «الحضارة» قضية التنقيب عن المعادن فى السودان فتقول:

«إن بلادا شاسعة الأطراف كثيرة المجاهل كبلادنا هذه تكتم فى صدرها شيئا كثيرا من المعادن لو وجدت فى البلاد من يعمل لاستخراجها لنفضت عنها غبار الفاقة وطردت جيوش الاملاق... وأى برهان قاطع يقوم لنا بصحة أن كميات الحديد الموجودة فى كردفان

وبحر الغزال والنحاس الموجود فى حفرة النحاس والآثار التى وجدت فى اصقاع دنقلا من مناجم الفحم وعيون الغاز المنتشرة على شواطئ البحر الاحمر والمعادن المبعثرة فى عرض البلاد قشور لباب لا تأتي بالفائدة المطلوبة؟ هل قامت إحدى الشركات بأعباء البحث والتنقيب فأماطت اللثام عن حقيقة وجود هذه المعادن أو عدمها كما دلت نتائج التجارب على استخراج الاسمنت من تراب بلدتي الروصيرص ومكوار؟».

وكان على رأس قائمة القضايا العاجلة التى تواجه المجتمع آنذاك مشروع الجزيرة - كان معارضو الحكم البريطانى يرون فيه نهبا لأراضى السودان ووسيلة لتسليم خيرات البلاد للشركات الانجليزية، وأنه يقوم على سياسة العسف والجور ويؤدى الى «نزع الأراضى من أربابها الذين يملكونها بحق الوراثة الشرعية عن الآباء والأجداد ويعطونها للشركات الانجليزية من ابناء جنسهم كما تعلمون ثم حرمناكم من حقوقكم المشروعة والحجز على حريتكم الشخصية حتى أن من يزرع منكم أرض شركاتهم يرغمونه على مبيع محاصيله بأرخص الأثمان للإنكليز من عملائهم[٦٢] وتنبرى «الحضارة» للرد على هذه التهم فتعقد سلسلة من المقالات عن مشروع الجزيرة وأهدافه وفوائده كما تدافع عن سياسة الانجليز التعليمية وموقفهم من الدين الاسلامى وترد مدافعة عن الانجليز فى كل ماتثيره المنشورات من اتهامات.

وعندما يصل اللورد ألنبى المندوب السامى لبريطانيا فى مصر فى زيارة رسمية للسودان عام ١٩٢٢ يقام له حفل فى سراى الحاكم العام يحضره زعماء الدين والاعيان وزعماء العشائر فيتحدث فيهم مؤكدا أن بريطانيا لا توافق على أي تغيير فى مركز السودان السياسى مما قد يمس ولو قليلا سلامة الملايين الكثيرة من الأموال الانجليزية التى بذلت فى سبيل رقيه[٦١] ويتقدم السيد على الميرغنى نيابة «عن جميع أهالي البلاد» ويلخص رأيهم فى أن «السودان بلد قائم بنفسه وشعبه شعب قائم بنفسه يتطلب رقيا قائما بنفسه على الاسلوب الذي يلائمه وأعرب السيد على عن رغبته بأن تلاحظ هذه الحقائق وأن يستمر التقدم الذى سار به السودان شوطا كبيرا تحت الادارة الانجليزية»[٦٤].

وتنشر «الحضارة» هذه الخطب ويحمل نفس العدد قصيدة للشاعر عبدالله محمد عمر البنا يرحب فيها بالزائر ويبسط مطالب السودان فى التقدم العلمى والاقتصادى ويشيد باللورد ألنبى:

وجاء اللورد يرفل فى ثياب	تضم بها المنافع والشكاة
اذا ما قيل قد اوفى ألنبى	تطامنت الأمورالجانحات

أما العصبة الاخرى من الشباب الثائر فلا ترى فى الزيارة الا الشر كله والمزيد من

التسلط البريطانى على السودان ولا سبيل لها للتعبير الا صحافة مصر فيلجأ اليها توفيق صالح جبريل - عن طريق الدكتور محجوب ثابت - فتنشر له «الاهرام»[٦٥] قصيدة يهاجم فيها الزيارة:

ويح قلبـــى ماذا يروم ألنبى	يوم وافى يجر سيفا صقيلا
جمع الجمع أرهب القوم حتى	أصبح السيد النبيل ذليلا
أتراه يريد يفصم حبلا	بين مصر وبيننا موصولا؟

ويشهد العام حادثا آخر محوره جريدة «الحضارة» أيضا كان له صدى بعيد حتى أن تقرير لجنة التحقيق فى ثورة ١٩٢٤ اعتبره[٦٦] الشرارة التى اشعلت الفتيل، فقد قدم الملازم أول علي عبداللطيف لرئيس تحرير جريدة «الحضارة» مقالا عن «مطالب الأمة السودانية» ورغم أن المقال لم ينشر فى الجريدة فإن ادارة المخابرات قد حصلت عليه من مكتب «الحضارة» واعتبرته وثيقة مثيرة للكراهية ضد الحكومة، وقدمت كاتبه للمحاكمة. ويروى احمد فهمى الريح مدير ادارة جريدة «الحضارة» أن على عبداللطيف احضر المقال للصحيفة وناقشه مع رئيس التحرير الذى اعتبر موضوعه حيا الا أن الوقت لم يحن بعد لنشره. وكان المقال يعدد مطالب السودانيين فى زيادة التعليم ونزع احتكار السكر من الحكومة ونقد الوضع فى مشروع الجزيرة والمطالبة بالمزيد من الوظائف للسودانيين، واقتحم المستر ولس مدير المخابرات عندما وصله نبأ المقال بعد بضعة أيام مكتب رئيس تحرير «الحضارة» فى غيبته واستولى عليه[٦٧].

أما وجهة النظر الرسمية فى المقال[٦٨] فقد وردت فى تقرير ايوارت عن حوادث ١٩٢٤ فقد قال التقرير:

«إن الوثيقة التى حوكم «علي عبداللطيف» من أجلها لا تحوى كلمة واحدة فى مصلحة مصر إنها تدعو ليتولى السودانيون حكم السودان، وانهاء الحكم الاجنبى... وكثير مما ورد فيها يعبر عن أحاسيس كانت ومازالت مشتركة بين أغلبية صغار المتعلمين السودانيين بل وبعض كبارهم».

وأثارت هذه القضية ضجة كبرى. هاجمت صحافة مصر الحكم البريطانى فى السودان وتطوع المحامون المصريون للدفاع عن على عبداللطيف فى المحكمة التى عقدت له فى الرابع عشر من يونيو عام ١٩٢٢. فرفضت الحكومة أن تسمح بحضورهم للسودان، وأصدر السكرتير القضائى بيانا يشرح فيه قراره «الذى يقضى بعدم السماح للمحامين العرضيين سواء كانوا من مصر أو من اوروبا - بالحضور للمرافعة فى القضايا القانونية هنا طالما توجد نخبة من المحامين الذين يقومون بالمهنة»[٦٩].

وتصدر المحكمة حكمها بإدانة على عبداللطيف لاذاعته «منشورا يثير كراهية الحكومة فى نفوس الناس ويحرضهم على العمل ضدها» على الرغم من أن على عبداللطيف التزم الصمت فى المحاكمة ولم ينطق بكلمة احتجاجا على عدم السماح للمحامين المصريين بالحضور للدفاع عنه. وتصدر المحكمة حكمها عليه بالسجن عاما.

ومع صدور الحكم تهب الصحافة المصرية مهاجمة الحكم فى السودان والتعسف الذى يمارسه البريطانيون وتنبرى «الحضارة» للدفاع عن الحكومة الانجليزية ويتهم - على صفحاتها - كاتب بتوقيع «أحد خريجى الكلية» مصر بالتغرير بالشبيبة السودانية مؤكدا ان السودان ظل على اخلاصه للحكومة ربع قرن(٧٠) من الزمان، ولايزال. ويبدأ رئيس التحرير سلسلة من الافتتاحيات عن الشبيبة السودانية ومايؤخذ عليها من الطيش والتسرع وتغرير المصريين بها لمصلحتهم السياسية ويكتب آخر متسائلا هل الشبيبة مستاءون؟ ولم؟ فيقول «كثر الحديث عن الشبيبة السودانية المتنورة فى الأيام الأخيرة وتمردهم حتى يخيل للسامع أن فى السودان حركة ثورية عظيمة متألبة على الحكومة، وكان لجرائد مصر يد فى تكبير الصغير واذاعة الأخبار الكاذبة عن السودان اعتمادا على حادثة على عبداللطيف» - وقليلا ما كان الكاتب يعرف أن السودان كان على موعد مع ثورة مسلحة فى غضون عامين.

وتظل «الحضارة» تواصل حملتها داعية الشباب للتعقل، ففى العاشر من مايو عام ١٩٢٢ تنشر «الحضارة» مقالا للكاتب م. ن. ينصح الشباب بأن يتقدموا فى اصلاح وطنهم باتباع أوامر كبرائهم لا بأعمال الطيش والجنون وان يثقوا بأن الحكومة لايمكنها أن تجمع كل الأمة فى صعيد واحد وتأخذ آراءهم أجمعين، فلنجعل اعتقادنا حسناً بالسادة ولنجعلهم وفدنا الى حكومتنا العادلة»... وتظل «الحضارة» توالى هذا النصح، وتظل الحركة السرية تنتشر وتزداد، وتظل منشوراتها تصدر ورسائلها تجد طريقها الى صحافة مصر وتزداد وضوحا، فسكرتير جمعية الاتحاد يبعث فى ١٠ نوفمبر رسالة تنشرها «الاهرام» الى الأمير عمر طوسون يعلن فيها «أن السودان ومصر قطر واحد لا يقبل التجزئة ولا التدخل الاجنبى «مما» حدا بحزب الاتحاد السودانى أن يقرر فى جلسته المنعقدة فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ تبليغ سموكم بأن فى السودان حركة وطنية أساسها القومية الصادقة وغايتها تأييد الشعب المصرى وأن لاينفصل السودان عن مصر بأى حال من الأحوال».

ويتطور الصراع بين المعسكرين: «الحضارة» تمثل وجهة نظر القوى التقليدية، والشباب الثائر يدير دفة العمل السرى حتى تبلغ الأحداث قمتها فى منتصف عام ١٩٢٤ فتتألف جمعية اللواء الأبيض فى مايو وتنطلق أولى مظاهراتها فى ١٩ يونيو عام ١٩٢٤ عقب

جنازة المأمور المصرى عبدالخالق حسن مأمور أم درمان، وتلاحقت المظاهرات واشتدت حتى انتهت بالثورة المسلحة فى الثامن والعشرين من نوفمبر عام ١٩٢٤ - ومرة أخرى يرد اسم جريدة «الحضارة» فى محاكمة قادة الثورة اذ يذكر على عبداللطيف(٧١) انه قد قرأ فى شهر يونيو عام ١٩٢٤ فى جريدة «الحضارة» عن الاجتماع الذى عقده زعماء الدين والأعيان يطالبون فيه بوضع السودان تحت وصاية انكلترا وحدها حتى يتدرب السودانيون، ولذلك قرروا ارسال تلغراف احتجاج على هذا القرار... واجابة على سؤال آخر قال «إن جريدة «الحضارة» أعلنت أن السودان يصير جزءا من انجلترا فذلك هيج الناس وقلنا نقاوم القائلين باستئثار الانجليز بالسودان، وهذه (المظاهرات) طريقتنا لابداء الرأى».

وكانت ثورة ١٩٢٤ - وليس هذا مجال سرد أحداثها - ولكن نتائجها وأثرها على تطور الصحافة فى السودان كان كبيرا، لأن هزيمة الثورة أدت الى تغيير كبير فى المناخ السياسى وتبديل واضح فى موقف الحكومة تجاه المتعلمين وتجاه الرأى العام المستنير كما أدت الى اعادة رسم خطوط السياسة الانجليزية بغية تحقيق غرضين: ابعاد الموظفين المصريين من السودان وابعاد المتعلمين السودانيين عن مراكز النفوذ.

اتجهت السياسة الجديدة - أول ما اتجهت - الى عزل المتعلمين عن سكان الأرياف وتقوية زعماء العشائر وعزل المتعلمين المدنيين عن العسكريين بإغلاق الكلية الحربية حتى تتولى أمر الجيش طبقة من «رجال الصف» يرقون الى وظائف الضباط ويعملون تحت إمرة الضباط البريطانيين، والى ابعاد الموظفين والضباط والفرق المصرية من السودان واتباع سياسة الضغط والتعسف مع الطلاب والمتعلمين السودانيين فتوصد كلية غردون أبوابها بضعة أشهر اثر الثورة، وبعد نهاية العام تعود «الحياة الدراسية فى الكلية سيرتها ولكن غير السيرة المألوفة، فالعهد عهد ارهاب تحصى فيه الخطوات وتقيد الهمسات».. استقبلت الكلية الطلاب بعد الأحداث «ولكنه استقبال غير حفي، فقد قرر القائمون بالأمر اتباع سياسة الشدة والاذلال، فقضينا فترة الدراسة الثانوية فى جو بغيض لم ننعم فيه بالراحة وقاسينا ضروبا من الشدة والعسف»(٧٢).

وخارج الكلية كانت السلطات تحصى الانفاس وتقلل من قيمة المتعلمين واثرهم وسلطاتهم وتتجه نحو الادارة الأهلية ونحو زعماء العشائر تقوى من شوكتهم ليصبحوا سندها وأساس حكمها.

لقد خرج المثقفون من معركتهم مثخنين بالجراح - قادة الثورة منهم من استشهد أو هم فى غياهب السجون، والعاطفون عليهم يقاسون من عنت السلطات ويعملون سرا فى اغاثة الأسر التى نكبت والقدر القليل من حرية الاجتماع والنقاش الذى عاشوا فيه قبيل الثورة

تبخر وتلاشى – وبقيت «الحضارة» وحدها فى الميدان كجريدة نصف اسبوعية بعد أن تمكنت فى ٣٠ ديسمبر عام ١٩٢٢ من أن تصدر مرتين فى الأسبوع «ويكون يوماها السبت والثلاثاء بدلا من الأربعاء، وقد أكدت أنها ستنشر كل مفيد وموثوق من صحة موضوعه وصدق مضمونه وفائدته بالنسبة للخدمة العامة والمصلحة الجامعة» وناشدت القراء أن يجلبوا لها مشتركين جدد وناشدت رجال الأعمال أن يعلنوا فى صفحاتها.

ما كان مثل هذا الجو – بالطبع – بالجو الذى يمكن أن تعيش فيها صحافة أو يفكر فيه المثقفون فى الجهر بآرائهم أو الخروج بها الى المجتمع، فهم يعيشون اليوم جزرا بعد مد، وقد واجهوه بما استطاعوا، فتحولوا الى الأدب والى الجمعيات الخاصة فى المنازل تدرس وتناقش وتبحث.

وحتى الزعماء الدينيين ومن وقف معهم من المتعلمين لم ينجوا النجاة كلها من عنت السنين التى أعقبت هزيمة الثورة. فخظة التركيز على زعماء العشائر لابد أن تقلقهم، وصحيفتهم «حضارة السودان» لم تنج هى الأخرى، ففى هذا العام – ١٩٢٤ – انتقلت ملكيتها من أيدى الزعماء الثلاثة الى الحكومة فعلاً وان كانت قد ظلت اسما تابعة لهم – ولنقفز فوق حاجز الزمن لنكمل سرد تاريخ «الحضارة» حتى نعود لنلتقط خيط التاريخ من حيث تركناه فى أعقاب ثورة ١٩٢٤.

لقد كانت الحكومة منذ البداية تعين «الحضارة» تأييدا أو تشجيعا أدبيا واشتراكات لها – وكان رجال الادارة الأهلية والمآمير يعملون على نشرها ويحصلون لها على الاشتراكات، ولكن فى عام ١٩٢٤ خطت الحكومة خطوة أخرى أكملت بها اشرافها المباشر على جريدة «الحضارة»، اذ أنها دفعت لزعماء الدين الثلاثة الأموال التى ساهموا بها في رأس مال الجريدة «٥٠٠ر١ جنيها» وسددت للبنك الأموال التى اقرضها للصحيفة «٥٠٠ر١ جنيها أيضا» – وبذلك آلت الملكية اليها رسميا، وان ظلت الحضارة تحمل اسم السادة الثلاثة وأصبحت مطابعها ملكا للحكومة، وفوق هذا قررت لها الحكومة اعانة سنوية قدرها ٥٦٢ جنيها بالاضافة لالتزامها بتغطية كل خسارة تصيب الصحيفة وقد تروحت هذه الخسارة بين الألف واربعمائة وألفى جنيه فى العام.

وتوقفت جريدة «السودان» التى ظلت توالى الصدور منذ عام ١٩٠٣، توقفت عن الصدور وباعت مطابعها لشركة بريطانية هى شركة ماكوركوديل التى أصبحت الطابع الرسمى لحكومة السودان، فحولت اليها الحكومة مطابع «الحضارة» وتولت المطبعة الجديدة طباعة الجريدة مع ضمان حكومة السودان بتغطية الخسائر وتعيين أحد موظفيها لرئاسة تحرير «الحضارة» – وقد ظل السيد حسين شريف رئيسا للتحرير حتى وفاته عام ١٩٢٨ فآلت رئاسة التحرير للسيد أحمد عثمان القاضى.

وقد ظلت مطابع ماكوركوديل تخرج «الحضارة» حتى عام ١٩٣٤ حينما طلب السادة الثلاثة - بوصفهم أصحاب الصحيفة الاسميين - تغيير هذا الوضع بعد أن تعاقدوا مع مطبعة أخري يمتلكها سليمان منديل ويطبع فيها جريدة تجارية - تعاقدوا معه على أن يطبع الصحيفة - بعد أن يدمج فيها صحيفته وتسمى «ملتقى النهرين» - شريطة أن يظل السيد أحمد عثمان القاضى رئيسا لتحريرها، وقد وافقت الحكومة على الفكرة والتزمت أن تظل تنشر الاعلانات الحكومية فى الصحيفة، وأن تدفع لها بجانب ذلك معونة سنوية تبلغ نحوا من التسعمائة جنيه «ويشمل هذا المبلغ مرتب رئيس التحرير والموظفين» ولكن الطابع كان يؤكد أن خسارة الصحيفة رغم ذلك تبلغ قرابة المائة جنيه فى العام.

لقد كان توزيع الصحيفة فى هذه الفترة ٧٠٠ر١ نسخة، منها اربعمائة نسخة هى اشتراك دواوين الحكومة، أما بقية الاشتراكات الخاصة فما كان المشتركون يسددونها، ولقد ظلت الاشتراكات فى تناقص مستمر الأمر الذى لفت نظر الحكومة، فقدم السكرتير الادارى مذكرة حوت كل هذه المعلومات الى مؤتمر مديرى المديريات الشمالية المنعقد فى الثالث من فبراير عام ١٩٣٨ وأوضح مكتب السكرتير الادارى أن «الحضارة» قد غدت صحيفة ميتة وأن رئيس تحريرها وطابعها يكره كل منهما الآخر ويختلفان حول كل أمر.

وناقش المديرون موقف الصحيفة فاجمعوا على أنها صحيفة فاترة أخبارها قديمة وتنقصها الصراحة والجدية والحماس، ولن يأسف أحد على توقفها عن الصدور، وأكد مدير دارفور ان معلوماته تفيد ان الجمهور يرغب فى صحيفة ممتازة فى أخبارها تنشر مقالات بناءة تثير النقاش والنقد النزيه مفتوحة لكل من يستطيع أن يكتب بما فى ذلك موظفو الحكومة.

ولخص الحاكم النقاش بأنه لا داعى لاستمرار «الحضارة» فى الصدور[٧٣] ووقع ذلك الاجتماع على شهادة وفاة «الحضارة» بعد حياة دامت عشرين عاما.

ولنعد مرة أخرى الى الفترة الاخيرة من العقد الثالث من هذا القرن نلتقط خيوط التاريخ من حيث تركناها، نتابع تطور الصحافة السودانية.

الفصل التاسع

الصحافة والقانون

واجه المثقفون السودانيون بعد هزيمة الثورة وانحسار مدها سياسة العسف والضغط والمراقبة الدائمة، بسياسة الترقب والانتظار محولين نشاطهم خلال هذه الفترة الى الجمعيات الأدبية وحلقات الدراسة والمناقشة، وما كان يغيب عن بال الحكام الانجليز أن هذا النشاط الأدبى الفكرى لن يظل حبيسا بين جدران المنازل التى يلتقى فيها المتعلمون، ولابد أن ينطلق ذات يوم الى مجتمع أرحب فى ساحات الاندية وعلى صفحات الصحف ولابد - عاجلا أو آجلا - أن تتجه هذه الفئة الى انشاء صحف جديدة، فلقد ماتت جريدة «السودان» التى صدرت بتشجيع من الانجليز فى مطلع القرن - فى أعقاب ثورة ١٩٢٤ وتحولت جريدة «الحضارة» كليا الى جريدة حكومية رغم أنها تحمل اسماء السادة الثلاثة واقفر ميدان الصحافة.

ولم تمض أعوام ثلاثة على ثورة ١٩٢٤ حتى تقدم أحد المعلمين بمصلحة المعارف يطلب التصديق بصحيفة اسبوعية، فقد تسلم مدير مصلحة المعارف فى الثامن والعشرين من شهر يونيو عام ١٩٢٧ طلبا من الشيخ عبدالرحمن احمد المدرس بمدرسة الخرطوم الابتدائية للترخيص له بإصدار مجلة أدبية تسد الفراغ الذى يحس به الأدباء؛ (لأن الشباب المتعلم يهوى الأدب ولا يجد مجالا كاملا فى «الحضارة») ويتولى هو تحريرها بجانب عمله كمدرس. وكان الشيخ عبدالرحمن قد تولى رئاسة تحرير «الحضارة» آنذاك نيابة عن حسين شريف خلال فترة مرضه، وفى اليوم الثالث من يونيو رد عليه مدير المعارف مبديا عطفه على المشروع طالبا المزيد من المعلومات عن المجلة حتى يتمكن من إحالة الطلب الى مدير المخابرات. كتب الشيخ عبدالرحمن موضحا أن المجلة ستكون نصف شهرية تصدر فى ٢٤ صفحة وسيعتمد فى تمويلها «على الله وعلى نفسه» وأنه سيطبعها بمطابع «منديل» التجارية، ولكن مدير المخابرات الذى حُوِّل اليه الطلب رفض التصديق عليه لأن بعض مقالات الشيخ عبدالرحمن عند توليه تحرير «الحضارة» بالانابة لم ترض الحكومة، والتى كانت قد أنذرته نتيجة لنشرها، ولذلك فهى ترفض أن توافق على طلبه بإصدار مجلة خاصة وهو المحرر الذى لم ترض عنه وهو يحرر جريدة رسمية.

واستدعى مدير المخابرات الشيخ عبدالرحمن وأبلغه قرار الحكومة برفض طلبه وأسبابها في ذلك[٧٤].

ولكن الشيخ عبدالرحمن يعاود الكرة مرة أخرى فيتقدم بطلب فى ٢٤ مايو عام ١٩٣٠ فتبلغه الحكومة أنها لا تقبل أن يدخل موظفوها فى «مغامرات» مثل هذه، ولذلك فهم يرفضون طلبه لأنهم لايريدون أن يشذوا عن هذه القاعدة.

وفى عام ١٩٢٧ أيضا تقدم سليمان داؤد منديل صاحب مطابع «منديل» بطلب ليرخص له بإصدار صحيفة باسم «الجريدة التجارية» موضحا انها ستقتصر على الأخبار التجارية وحدها، فيحوّل طلبه لمدير اللجنة الاقتصادية الذى يعرب عن شكوكه فى نجاح المشروع رغم إيمانه بالفكرة، ويتساءل عن الموقف المالى لمقدم الطلب وعن إحتمال تخصيص صفحة من «الحضارة» للشئون التجارية، وتدور مشاورات بين المسئولين تنتهى بمنحه التصديق فى التاسع من يناير عام ١٩٢٨ ويوضح له مدير المخابرات أن التصديق له بإصدار صحيفة لا يعنى أن الحكومة ستقدم له أى عون أدبى أو مادى.

وفى الثامن عشر من فبراير تصدر «الجريدة التجارية».

كل هذه الطلبات والنشاط الأدبى الذى يدور فى صفوف الخريجين وحلقاتهم والصحف الأدبية التى بدأوا يكتبونها بأيديهم ويوزعونها على حلقاتهم الصغيرة تعالج قضايا الفكر والأدب، جعل الحكومة تفكر فى الاستعداد للأمر وتعمل لوضع قوانين للصحافة. لقد صدرت الصحف القليلة التى شهدها السودان حتى ذلك الوقت بتصديق من مدير الخرطوم - بعد موافقة وتحت رقابة مدير المخابرات - وهو المسئول عن الرقابة على الصحف يطّلع مقدما على ماتكتبه.

وقد فكرت الحكومة عام ١٩١٢ فى إصدار قانون للصحافة ووضعت مسودته ودار التشاور حولها ردحا من الزمن، الا أن نشوب الحرب العالمية الأولى حال دون صدوره، ولم نعثر على نسخة من تلك المسودة إلا أن مدير المخابرات يشير إليها إشارة عابرة فى خطاب كتبه عام ١٩٣٢ إلى قومندان بوليس الخرطوم الذى يتساءل عما اذا كان من حقه أن يمنع شخصا من فتح مكتبة وعن الوضع القانونى للمكتبات[٧٥]. يقول مدير المخابرات فى خطابه إنه كان فى مسودة ١٩١٢ لقانون الصحافة بند ينص على ضرورة الحصول على رخصة خاصة للمطبعة أو المكتبة، وعند اعادة كتابة القانون عام ١٩٣٠ حذف السكرتير القضائى النقطة الخاصة بالمكتبة لأنه يرى أن تعالج تحت قانون الأمن العام.

وقد عادت من جديد فكرة اصدار قانون للصحافة تلح على الحكومة، فوضعت القانون عام ١٩٣٠، وصدر رسميا فى شهر سبتمبر من ذلك العام[٧٦].

جاء القانون - قانون المطبوعات سنة ١٩٣٠ الذى سنه الحاكم العام فى مجلسه - جامعا ليشمل نشر الصحف فى السودان، واستيراد كل المواد المطبوعة من كتب وصحف من الخارج وبيعها وتوزيعها. وعرف القانون الصحيفة بأنها «أية جريدة تشتمل على أخبار عمومية أو بلاغات عن حوادث أو أية ملاحظات أو تعليقات عنها تطبع لأجل البيع وتنشر دوريا أو فى أجزاء أو أعداد فى فترات متقطعة لا تتجاوز الفترة منها ثلاثة أشهر بين نشر الجريدة والأخرى أو بين نشر جزء والآخر أو بين نشر عدد والآخر».

ويشترط القانون لاصدار الجريدة الحصول على رخصة من السكرتير الادارى على أن توضح تلك الرخصة اسم الجريدة واسم صاحبها وطابعها وناشرها ورئيس أو رؤساء تحريرها. وهى «رخصة» شخصية لابد من الحصول على تصديق جديد من الحكومة اذا ماحدث أى تغيير فى اسماء المسئولين عنها.

ويحتم القانون على كل ناشر عند حصوله على الرخصة أن يودع لدى الحكومة تأمينا ماليا حده الأقصى مائة جنيه ويقرر السكرتير الادارى من آن الى آخر قدر ذلك التأمين، كما يطالب القانون كل مالك أو ناشر أو شريك أو طابع أو محرر بأن يتحقق من ان اسمه قد ورد فى «الرخصة» لتحديد مسئوليته.

والسكرتير الادارى الذى يشترط القانون موافقته على إصدار أية صحيفة له الحق بموجب هذا القانون أن يرفض التصديق أو يعطيه أو يضع الشروط التى يراها لصدور الصحيفة كما يجوز له بموافقة الحاكم العام أن يعدّل فى شروط الرخصة أو يوقفها أو يلغيها لحماية الأمن العام دون ابداء أى أسباب. ويعطى القانون الحق لأى ضابط بوليس أن يضبط أو يصادر أية صحيفة تصدر بعد إيقافها أو إلغاء رخصتها، كما يخول القانون للسكرتير الادارى بأمر مكتوب منه مصادرة المطبعة التى طبعت تلك الصحيفة والتأمين الذى دفعه أصحابها.

ويقرر القانون أيضا أنه من حق الحكومة أن تحصل على الغرامات التى تفرضها المحاكم على الصحف من المبلغ الذى أودعته كتأمين لدى الحكومة ولاتسمح لها بمعاودة الصدور ما لم تكمل مبلغ التأمين المقرر خلال اسبوعين ويرد التأمين لصاحب الصحيفة التى تتوقف عن الصدور.

وينص القانون على أن أحكامه تسرى حتى على الصحف التى صدرت قبل أن يسن ويعطى الحق للسكرتير الادارى - بموافقة الحاكم العام - أن يصدر لوائح لها قوة القانون لتنفيذ قانون النشر ولايكتفى القانون بإحكام قبضة الحكومة على الصحف التى تصدر فى السودان ولكنه يتطرق الى الصحف والكتب المستوردة من الخارج فيعطى الحاكم العام الحق فى منع دخول أو توزيع أو بيع أى كتاب أو صحيفة أو مواد مطبوعة خارج السودان ويعطى،

- أيضا - الحق فى مصادرتها اذا دخلت رغم أمره ومعاقبة المسئول عن دخولها، وتتفرع سلطة ضبط المواد المصادرة والتفتيش عنها لتشمل القاضى وضابط البوليس ومدير الجمارك وموظفيه وموظفى البريد.

هذا هو أول تشريع لتنظيم الصحافة يصدر فى السودان وهو - على سوئه - لم يضع قيودا كثيرة على الصحافة فى قطر تحكمه دولة أجنبية آنذاك. لقد كان عيبه الرئيسى أنه يعطى الحكومة سلطة مطلقة فى الترخيص بالصحف أو سحب ذلك الترخيص أو إلغائه أو إيقافه دون ابداء الرأى، ولكنه لم يعط الدولة حق الرقابة وهو حق ظلت تمارسه منذ صدور أول صحيفة فى السودان، ولكن ما فات على القانون أن يشتمل عليه من سوء أكملته لائحة الصحافة التى أعطى القانون للسكرتير الادارى الحق المطلق فى وضعها.

ولقد صدرت أول لائحة للصحافة مع القانون يوم صدوره ولم تنص على شىء سوى تطبيق القانون على الصحف التى صدرت قبل صدوره. ولكن بعد ستة أشهر صدرت اللائحة[٧٧] التى قصد اليها المشرع فحددت العقوبات لكل من ينشر أو يعاون فى نشر صحيفة غير مرخصة، وكل من يسمح بإعلان اسمه كمالك أو ناشر أو طابع أو محرر فى تلك الصحيفة وتلزم كل شخص يرد اسمه فى رخصة الصحيفة أن يخطر السكرتير الادارى اذا ما تخلى عن منصبه ويحتم على كل جريدة أن تحمل اسماء محرريها وناشريها وطابعيها وأن ترسل نسختين من كل عدد يصدر منها إلى ادارة مخابرات الأمن العام.

وأهم من ذلك كله تفرض اللائحة الرقابة على الصحف، فتنص فى المادة السابعة على أن كل رئيس تحرير ملزم - إذا أمره السكرتير الادارى بذلك - أن يقدم العدد كله أو الجزء الذى يقرره السكرتير الادارى من العدد «على مراقب ادارة المخابرات ويجب عليه أن يمتثل لتعليمات مراقب مخابرات الأمن العام بالنسبة الى نشر أى قطعة أو غير ذلك فيما يتعلق بتلك القطعة».

وتزيد القيود قيدا جديدا عندما تفرض اللائحة على رئيس التحرير أن يتأكد من شخصية الكاتب الذى يرسل اليه مقالا وتمنعه من النشر اذا شك فى شخصية الكاتب وتطلب فوق هذا كله أن يقدم للسكرتير الادارى اسم كاتب المقال اذا ماطلب منه ذلك[٧٨].

ومازالت الصحافة السودانية تصدر حتى اليوم (١٩٧٠) تحت هذا القانون الذى سن عام ١٩٣٠ وأدخلت عليه فيما بعد تعديلات عديدة.

بدأ العمل بالقانون فور صدوره وظل قائما بلا تعديل حتى نشبت الحرب العالمية الثانية وأعلنت حالة الطوارئ فى السودان والغى كثير من القوانين العادية لتحل محلها لوائح تحت قانون الدفاع عن السودان، ومن بينها الصحافة التى عطل قانونها وظلت تعمل

وفق لائحة الصحافة (نوفمبر ١٩٤٠) تحت قانون الدفاع عن السودان فزادت الرقابة وانتقل الاشراف على الصحف الى القسم المسئول فى الجيش.

وعلى أثر إنتهاء الحرب العالمية الثانية الغيت حالة الطوارى، وبدأ الاعداد للعودة بالبلاد للحالة الطبيعية واعادة القوانين التى كانت سائدة من قبل على أن تعدل تلك القوانين لتنص على بعض السلطات الجديدة التى اكتسبتها الحكومة تحت قانون الطوارى، – وهكذا شهد قانون الصحافة أول تعديل يدخل عليه فى الحادى والثلاثين من ديسمبر عام ١٩٤٥ بعد خمسة عشر عاما من صدوره.

وقد جاءت التعديلات الجديدة لتفرض مزيدا من القيود على الصحافة السودانية وتوسع من سلطات الحكومة. فقد نصت التعديلات على[٧٩]:

* زيادة الحد الاقصى للتأمين الذى يدفعه صاحب الصحيفة من ١٠٠ إلى ٥٠٠ جنيها.

* كان القانون الأول يشترط على السكرتير الادارى عند الغائه رخصة أية صحيفة أن تكون قد أخلت بالنظام والأمن فالغى التعديل هذا الشرط وترك حق الالغاء مطلقا غير مقيد.

* لأول مرة شمل القانون المطبعة بجانب الصحافة إذ نص على ضرورة حصول المطبعة على رخصة مثل رخصة الصحيفة ولقاء تأمين مالى يبلغ مائة جنيه.

* أعطى التعديل الحاكم العام السلطة فى مصادرة الصحف المحلية بعد أن كان هذا الحق قاصرا على الصحف والكتب المستوردة.

* ونص القانون أيضا على أن اللوائح الصادرة بموجبه يمكن أن تشمل الرقابة على الصحف والكتب وكل المطبوعات قبل نشرها.

لقد فرضت هذه التعديلات قيودا ثقيلة على الصحافة ولكنها صدرت فى وقت كانت الصحافة السودانية قد قطعت شوطا بعيدا فى مسيرتها وتعددت الصحف وزاد عدد الصحفين وأصبحت لهم هيئة مهنية تدافع عن حقوقهم، وسارت الحركة الوطنية شوطا بعيدا فى التنظيم الجماهيرى وفى التفكير والاعداد، ولذلك فإنها قد قوبلت فور صدورها بحملة من الصحفيين تهدف لتقليم أظافر القانون وكسب المزيد من الحريات للصحافة وكان أول قرار اتخذه الاجتماع العام لاتحاد الصحفيين السودانيين فى العشرين من يونيو عام ١٩٤٦[٨٠] هو «تقديم مذكرة للحكومة بخصوص قانون الصحافة مطالبين بإلغائه» وقد ناقش الصحفيون مساوىء القانون ونادوا بالمزيد من الحريات للصحافة وبتمثيل الصحفيين واستشارتهم فى الأمور المتعلقة بالمهنة وعهدوا الى اللجنة التى انتخبها ذلك الاجتماع أن

ترفع مذكرة للحكومة فى هذا الصدد.

وواصل اتحاد الصحافة إتصالاته بالحكومة لتعديل القانون والحركة الوطنية يشتد ساعدها ويزداد ضغطها والحكومة تواجه فى الصحافة السودانية منبرا للحركة الوطنية يزداد فعالية وقوة فلا تستطيع أن ترضخ لمطالب الصحفيين، وتحاول أن تتمسك بموقفها وتزيد من عنتها فتصدر التعديل الثانى للقانون فى عام ١٩٤٧(٨١) وهو التعديل الذى أدخل الصحف والكتب والمطبوعات تحت طائلة قانون جديد هو قانون البضائع المحظورة والمهربة. لقد كان القانون القائم يعطى الحاكم العام حق منع إستيراد أو توزيع أو بيع أى كتاب أو صحيفة أو مطبوع، ويعطى لمدير الجمارك الحق فى مصادرة أى كتاب أو مطبوع أصدر الحاكم العام أمرا بمنعه، ولكن التعديل الجديد جعل سلطة مدير الجمارك لا تقتصر على مصادرة الصحف والمطبوعات التى منعها الحاكم العام، بل يسمح له بمصادرة الصحف التى يعتقد أنها تقع تحت طائلة قانون البضائع الممنوعة لعام ١٩٣٩.

ولقد كان الهدف من هذا التعديل تشديد قبضة الحكومة ومنحها السلطة لمصادرة كل مطبوع يرد من مصر دون أن يبلغها نبأه فتصدر أمرها بمصادرته حتى تتمكن من التصرف بسرعة ودون انتظار أمر رسمى من الحاكم العام بمنع استيراد ذلك المطبوع.

ولكن معركة الصحفيين السودانيين ضد القانون السيىء استمرت فسجلوا أول انتصاراتهم فى هذا الميدان عام ١٩٤٨ حينما استجابت الحكومة جزئيا لبعض مطالبهم المتعلقة بتقييد السلطات المطلقة للسكرتير الادارى فى ممارسة سلطاته الادارية تحت قانون الصحافة. فقد صدر التعديل الرابع للقانون فى ١٥ سبتمبر عام ١٩٤٨ لينص على:

* تشكيل لجنة لتقدم النصح للسكرتير الادارى حول ممارسة سلطاته تحت قانون الصحافة.

* تتألف هذه اللجنة من مساعده السياسى رئيسا ومدير الخرطوم ورئيس اتحاد الصحافة ومدير المطبوعات.

* يمنح السكرتير الادارى الرخصة بإصدار صحيفة بناء على توصية هذه اللجنة «التى مثل فيها للمرة الأولى اتحاد الصحافة السودانى» ووفقا للشروط التى تقررها وله الحق فى سحب الرخصة اذا أخلت الصحيفة بالشروط.

* تحديد منهج جديد لتعطيل الصحف وذلك بإعطاء الحكومة الحق فى أن تطلب من المحكمة أن توقف الصحيفة المتهمة فى أية قضية عن الصدور وريثما تتم المحاكمة، واعطاء المحكمة الحق فى ايقاف الصحيفة عند ادانتها فى أية جريمة - شهرا فى المرة الأولى، وشهرين فى المرات التالية - أو ايقافها عندما تمتنع عن دفع الغرامة، والى أن يتم سداد

الغرامة.

* أما تعطيل الصحيفة عن الصدور - وهو الحق الذى كان يتمتع به السكرتير الادارى دون قيود أو حدود - فقد أصبح فى القانون الجديد وقفا على الحاكم العام وحده، ويمارسه وفق اشتراطات معينة أهمها أن يكون استمرار صدور الجريدة يعرض الأمن للخطر، على أن يكون توقف الصحيفة محدودا بفترة زمنية يقررها ويعلنها هو.

عند هذا الحد توقفت انتصارات الصحفيين السودانيين ولم يجر أى تعديل بعد هذا فى قانون الصحافة السودانية ليجعله يواكب تطور الصحافة أو يقنن لها ويحدد حدودها ويرسم إطار عملها أو يكتب مواثيقها المهنية، وإذا كانت الصحافة قد نجحت تحت الحكم البرلمانى فى تعديل اللائحة - لا القانون - لتعفى رئيس التحرير من مسئولية تقديم اسم مصدر النبأ الذى ينشره للوزير عندما يطلبه فهى لم تنجح فى تعديل القانون الذى ورثه السودان المستقل عن الحكم البريطانى. كما إستمرت تتعرض لطائلة المواد الاخرى فى قانون عقوبات السودان، مثل مواد إثارة الكراهية والفتنة (المواد ١٠٥ و١٠٦ و١٠٧ الخ..) وإشانة السمعة والكذب الضار - المواد ٤٣٦ و٤٣٧ و٤٣٧ «أ» وأحيانا قانون البضائع المحظورة والجمعيات غير المشروعة ولذلك فإن الحكم العسكرى الذى عاش تحته السودان منذ نوفمبر عام ١٩٥٨ حتى اكتوبر عام ١٩٦٤ والذى فرض قيودا عديدة على الصحافة لم يجد حاجة لأن يجرى تعديلات كثيرة على قانون الصحافة القائم، فقد اكتفى بتعديلين هما القانون رقم ١٧ لعام ١٩٥٩ الذى غير تكوين لجنة الصحافة فآلت رئاستها لوكيل وزارة الداخلية ومنع تمثيل اتحاد الصحافة السودانية وهى الهيئة التى حكم بحلها، فجعل القانون ينص على عضوية «صحفى يختاره وزير الداخلية» مكان رئيس اتحاد الصحافة ثم عرج التعديل على التصديق بالصحف فمسح وجود اللجنة نفسها حين أعفى الوزير عند الترخيص للصحيفة - أو الغاء رخصتها - من التقيد بنصيحة لجنة الصحافة وترك الأمر نهائيا فى يده.

وعلى الرغم من أن القيود التى فرضها الحكم العسكرى على الصحافة قد زالت - نظريا - بزواله إلا أن الحكومات البرلمانية المتعاقبة بعد ذلك لم تعدل أو تضع قانونا جديدا للصحافة وظلت الصحف تعمل تحت ذلك القانون وتتعرض لمواده المختلفة كما تتعرض لمواد أخرى فى قانون العقوبات وغيره من القوانين فتواجه مواد الفتنة (١٠٥ - ٢٠٧) وإشانة السمعة، والأخبار الكاذبة وغيرها من المواد ولن نتطرق فى شىء من التفصيل الى جوانب القانون الآن فإن الذى يعنينا فى هذه المرحلة هو صدور القانون عام ١٩٣٠ والجو السياسى الذى كان سائدا آنذاك وما استهدف القانون تحقيقه بالنسبة للتطور المرتقب للصحافة السودانية.

الفصل العاشر

المثقفون يتحركون من جديد

استقبلت الحكومة العقد الرابع من هذا القرن بإصدار قانون الصحافة الذى استعرضناه فى الفصل السابق، وقد أقدمت الحكومة على هذه الخطوة وهى تحس ان نشاط المثقفين الذى اتجه الى مسارب الأدب بعد ثورة ١٩٢٤ لن يظل حبيس الحلقات الضيقة فى المنازل ولابد أن يجد طريقه - عاجلا أو آجلا - إلى الناس عن طريق النشر.

وكانت سياسة الحكومة فى أعقاب ثورة ١٩٢٤ تقوم على العداء السافر للطبقة المتعلمة، تحصى نشاطها وتضيق عليها الخناق وترى فى ذلك وسيلتها للحفاظ على الاستقرار السياسى(٨٢)، وكانت أغلبية الاداريين البريطانيين تعارض التوسع فى التعليم لأنه يملأ رؤوس المتعلمين بالأفكار السياسية ولذلك اتجهت الحكومة الى الحد من فرص التعليم وتخفيض الوظائف الحكومية وزيادة المصروفات المدرسية وتقليل فرص التعليم بالمجان وفصل بعض الموظفين بحجة ضغط المصروفات(٨٣).

ولكن عجلة التاريخ لا تتوقف والتطور لا يحبسه تخطيط جامد، فالادارة البريطانية التى خططت هذا التخطيط كانت تواجه من جانب آخر ضغوطا تاريخية تفسد مخططاتها هذه وتوقعها فى تناقض واضح، فهى تعادى المتعلمين ولكنها محتاجة لهم: محتاجة لهم أولا ليحلوا محل الموظفين المصريين الذين ابعدوا فى أعقاب ثورة ١٩٢٤ ومحتاجة لهم ثانيا لأن التطور الاقتصادى يفرض ذلك، فقد شهدت هذه المرحلة قيام خزان سنار وامتداد الخطوط الحديدية من كسلا لهيا وللقضارف وسنار وما تبع ذلك كله من نشاط اقتصادى وإدارى يحتاج إلى كادر من السودانيين الذين لايكلفون أجورا باهظة.

وإزاء هذا التناقض إتسمت سياسة الادارة البريطانية بظاهرتين متضاربتين أولاهما توقف التوسع فى التعليم الأولى والاوسط(٨٤) بصورة تامة تقريبا خلال هذه الفترة تمشيا مع سياسة العداء للتعليم والمتعلمين وتضييق فرص التعليم والثانية توسع كبير فى قبول الطلاب فى كلية غردون(٨٥) لسد حاجة الادارة العاجلة للموظفين ليحلوا محل المصريين وليشغلوا العمل فى دواوين الحكومة، فتضاعف عدد طلاب الكلية أكثر من مرتين ونصف خلال هذه الفترة وزادت تبعا لذلك قوة المتعلمين.

وانقضت ستة اعوام على هزيمة ثورة ١٩٢٤، واذا كانت تلك الهزيمة قد شلت حركة المثقفين فإنها لم تقض على الجذوة المتقدة، وظلت الادارة البريطانية تحس بذلك وتتبعه منذ أن نبه تقرير ايوارت عن نتائج الثورة الى أن للهزيمة ما بعدها وأن المثقفين السودانيين الذين برزوا كقوة سياسية كبرى فى الفترة بين ١٩١٩ و١٩٢٤ لن يسكتوا طويلا. وقال التقرير إن الاحساس بأن السودان سيعيش فى اعقاب الثورة فى حالة ركود سياسى احساس خاطئ إذ إن التطورات والأحداث التى شهدتها البلاد فى السنوات الست التى سبقت الثورة والحركات السياسية فى العالم وما تعكسه من أثر على السودان قد أدت إلى سرعة نمو الفكر السياسى فى السودان وخلقت طبقة من المتعلمين صوتها مرتفع رغم قلة عددها، وهى بذلك تملك نفوذا يفوق تعدادها، وتعمل لتحقيق أمانيها الوطنية وتتبنى مفاهيم محددة حول التطور الوطنى للبلاد. ودعا إيوارت فى تقريره عن الموقف فى أعقاب ثورة ١٩٢٤ - دعا الإدارة البريطانية لتدرس الموقف على ضوء هذه الحقائق ونصحها بأن تحاول أن تلتقى بالمتعلمين فى منتصف الطريق لتستوعبهم، ولكن السياسة البريطانية لم تنتهج تلك السياسة ولم تفلح محاولاتها الا فى حدود ضيقة.

وأمام سياسة القهر التى اتبعتها الادارة البريطانية تحولت طاقات المتعلمين الى الدراسة والى الأدب ومتابعة انتاج المطابع العالمية واللقاءات فى المنازل والمنتديات. ولخص ادوارد عطية فى تقرير للمخابرات[٨٦] يؤرخ للفترة مابين ١٩٢٤ و١٩٣٠ موقف المثقفين فقال إنهم - عموما - مازالوا يميلون نحو مصر، الا ان ميلهم هذا لم يصبح قويا للدرجة التى يعبر فيها عن نفسه تعبيرا مباشرا كما حدث عام ١٩٢٤ وقد تميزت هذه الفترة - فى رأيه - بانعدام الدعاية المصرية المنظمة فى السودان عدا ماتنشره الصحف، كما لاحظ التقرير أن الصفوة مازالت مفككة لايربطها تنظيم وأنها تتبع أسلوب الترقب والانتظار وكراهية الادارة البريطانية.[٨٧]

وعلى الرغم من أن المثقفين لم يكونوا منظمين الا أنه - بصفة عامة - يمكن تقسيمهم الى اتجاهين رئيسيين امتدادا للإنقسام الذى كان سائدا قبل ثورة ١٩٢٤ أنذاك بين دعاة الثورة المنادين بالارتباط بمصر لتحقيق جلاء الاستعمار البريطانى وبين المعسكر الداعى لإنفراد الانجليز بحكم السودان وهو يمثل أقلية من كبار المتعلمين المرتبطين بالقيادات الطائفية والقبلية.

وظلت الفئة الأولى تنمو نموا تلقائيا وهى تترقب وتنتشر وتكره الادارة الاستعمارية التى بطشت بالثورة والثوار واتخذت موقف العداء السافر تجاه المتعلمين، وكانت عين السلطة ترقب هذه الفئة وتحلل ما يعتمل فى صفوفها فى تقارير المخابرات التى أشارت الى أن اغلبية موظفى الحكومة الشبان وبعض التجار والعمال ينتمون لهذا المعسكر ويقابلهم

على الجانب الآخر المعكسر الذى اسمته تلك التقارير بالعناصر المعتدلة من كبار الموظفين والقضاة الشرعيين وكبار التجار(٨٨) الذين جددوا دعوة إنفراد الانجليز بحكم السودان تحت شعار جديد براق هو شعار «السودان للسودانيين» وهو شعار تقبله الإدارة البريطانية وتتبناه لأنه يدعم وجهة نظرها فى الانفراد بإدارة السودان وفصم الصلة بينه وبين مصر، غير أن إدوارد عطية ينبه الادارة البريطانية - فى تقريره للمخابرات الذى أرخ به لهذه الفترة(٨٩) - الى أن هذه الجماعة وجدت فى شعار السودان للسودانيين مخرجا لها من الحرج لأنها لو هاجمت مصر لاتهمت بالخيانة ولو أيدتها لواجهت غضب الانجليز، ولذلك قبلت بالأمر الواقع محاولة الاستفادة القصوى من مساعدة البريطانيين لتأكيد دعواهم للإستقلال، وينصح الادارة البريطانية بأن هذه الفئة ستطالب مستقبلا بالتدرج نحو الحكم الذاتى، وسيكون تقويمها لسياسة الادارة البريطانية فى السودان مبنيا على مدى سعيها لتحقيقه.

كان هذا المعسكر - تماما مثلما كان سلفه فى المرحلة السابقة - يجد الفرصة للتعبير عن آرائه فى هذا النطاق المحدد فى جريدة «حضارة السودان» شبه الرسمية، أما الجانب الآخر فلم يجد متنفسا لآرائه الا فى الاجتماعات الخاصة فى المنازل أو حلقات الاندية أو مراسلة الصحف المصرية سرا بين آونة وأخرى.

وقد وقعت حادثة فى هذه الفترة تصور هذه المفارقة بين المعسكرين ابلغ تصوير، ففى عام ١٩٣٠ كتب احمد عثمان القاضى رئيس تحرير «حضارة السودان» مقالا يؤيد فيه دعوة السودان للسودانيين أثار ثائرة شباب المتعلمين الذين اعتبروها خيانة، ورأوا فيها تجسيما لهذا النزاع السياسى، وفى نادى الخريجين فى أم درمان حيث يتحلق الشباب المثقف فى حلقات يناقش ويبحث فى معايشة سلمية قلقة مع جيل الشيوخ تداولت الأيدى الصحيفة ومزقتها وعلقتها فى لوحة الاعلانات فى النادى. وفى الجانب الآخر هبت لجنة النادى محتجة على هذا العمل ورأت أن توقع العقوبات على مرتكبيه وانتهت بعد التحقيق الى فصل أحد أعضاء النادى(٩٠).

وهكذا ظل جيل الشباب فى أواخر العقد الثالث يتحرك ولا يجد متنفسا، يركز على الدراسات الأدبية ولكنه لم يكن ابدا بعيدا عن السياسة.. كان يقرأ صحافة مصر ويتابع أنباءها - حقا لقد ساد إحساسهم شعور بالمرارة فى أعقاب الثورة لأنهم كانوا ينتظرون عون القوات المصرية للثورة فلم يجدوه، وكانوا يتوقعون تدخل مصر الشريك فى الحكم الثنائى الى جانب الثورة ولكن شيئا من ذلك لم يحدث، وجاء مقتل السردار فانهارت حكومة زغلول وجاءت حكومة زيور المتعاونة مع بريطانيا فأحسوا بخيبة الأمل فى حزب الوفد الذى انتظروا منه أن يقاوم حكومات الأقلية فلم يتحقق ما توقعوه - حقا لقد أحسوا

بالمرارة وخيبة الأمل ازاء ذلك كله. ولكنهم ظلوا على إيمانهم بمصر وبحركتها الشعبية وبحزب الوفد وقد انعكس اهتمامهم هذا فى رواج الصحف المصرية فى الخرطوم، وقد لاحظ مدير المخابرات عندما حصر توزيع الصحف المصرية فى العاصمة أن الصحف غير الوفدية ليست رائجة وأن أكثر الصحف المصرية توزيعا كانت «البلاغ» التى كانت تبيع فى أمدرمان والخرطوم آنذاك ٥٠٠ نسخة و«روز اليوسف» التى كانت توزع ٤٧٠ نسخة. وكان الاقبال على الصحف المصرية يزداد كثيرا وأسعارها تتضاعف عندما تقع أحداث هامة فى مصر(٩١).

وبجانب تأثرهم بالأحداث فى مصر فقد ظلوا وثيقى الصلة بالتطورات فى البلاد العربية والاسلامية يتابعونها باهتمام وينفعلون بما يقع فى هذه المنطقة من أحداث، وكانوا يتابعون نتاج الفكر العلمى فى النظريات السياسية والاجتماعية وفى الأدب، وكانوا يهتمون بالحركات السياسية فى العالم، فقد لاحظت الادارة البريطانية إهتمام المثقفين بسيرة الحركة الوطنية فى الهند ودعوة غاندى للكفاح السلبى والعصيان المدنى، وساد الاعتقاد فى صفوفهم بأن غاندى بدعوته هذه قد ابتدع السلاح الذى تستطيع به الشعوب المستعمرة أن تواجه مستعمريها، ورأت اجهزة المخابرات الحكومية فى اضراب طلاب كلية غردون عام ١٩٣١ ودعوتهم لمقاطعة السكر باعتباره سلعة تحتكرها الحكومة - رأت فى ذلك صدى لدعوة غاندى فى الهند(٩٢).

ويتابع المتعلمون اهتمامهم بما فى الوطن العربى، الكبير، فعندما تنفجر قضية فلسطين عام ١٩٢٩ فى الصدام الذى وقع بين العرب واليهود تتردد فى الخرطوم الدعوة لجمع التبرعات للمصابين وارسال رسائل التأييد للعرب والاحتجاج على الاعتداء الصهيونى على الأراضى المقدسة، وتتسلم جريدة « حضارة السودان » رسالة من جمعية المسلمين والمسيحين فى يافا تصور الاعتداء الصهيونى، ولكن السلطات لاتسمح لها بنشرها(٩٣) وتدعو الجمعيات العربية لعقد مؤتمر اسلامى فى القدس فى السابع من ديسمبر عام ١٩٣١ فتصل الى السودان دعوات لبعض الشخصيات لحضوره، ولكن احدا من السودان لايشترك فيه (٩٤). وعندما تنشر انباء الفظائع التى يرتكبها الفرنسيون فى الجزائر يبعث أحد قادة اللواء الأبيض، صالح عبدالقادر، ببرقية الى مفتى مصر وشيخ الازهر والامير عمر طوسون. مستنكرا، ومعبرا عن تأييد السودان لشعب الجزائر(٩٥) وتتحرك دوائر المثقفين عندما تترامى اليهم انباء تشريد الايطاليين لسبعين ألف مواطن ليبى فى منطقة الجبل الأخضر فى ليبيا، فيكتب أحد القراء مقالا لجريدة «الحضارة» مهاجما الاستعمار الايطالى مستنكرا ما ارتكب فى ليبيا، ناقدا لمسلك السودانيين لأنهم لم يساندوا الشعب الليبى، ومرة أخرى تمنع الرقابة نشر الرسالة(٩٦).

وهكذا ظل المثقفون يتحسسون مواطئ أقدامهم والنشاط يدب فى صفوفهم بطيئاً حذرا وقراءاتهم واهتماماتهم تتسع وتقفز خارج الحدود وواصلت جمعياتهم الأدبية نشاطها.. ولكن ذلك النشاط يفتقد وسائل الاتصال الواسع الذى لا يتم الا بالنشر، وتبدأ محاولاتهم فى هذا المجال بإصدار النشرات المكتوبة بخط اليد توزع فى نطاق ضيق ضمن دائرة الأصدقاء لتصبح حلقة اتصال بينهم. ومن بين هؤلاء الذين كانوا يصدرون نشرات أو مجلات مكتوبة بخط اليد محمد عباس أبو الريش الذى ما لبث أن تقدم بأول طلب بعد صدور قانون الصحافة لعام ١٩٣٠ لاصدار مجلة «النهضة السودانية». تقدم محمد عباس أبو الريش بطلبه فى الحادى عشر من مارس عام ١٩٣١ وأوضح فيه رغبته فى أن يصدر مجلة أدبية أسبوعية تطبع فى المطبعة التجارية فى الخرطوم وجاءه رد السلطات يطلب إليه أن يملأ استمارة يتطلبها قانون الصحافة الجديد توضح كل المعلومات المطلوبة، فاستجاب لذلك موضحا اسم المجلة «النهضة السودانية» واسم صاحبها وناشرها ورئيس تحريرها «محمد عباس أبو الريش» وأنها ستكون مجلة ادبية تصدر يوم الأحد من كل اسبوع ومنح الرخصة وطلب منه أن يدفع قيمة التأمين التى نص عليها قانون الصحافة وحددت له بجنيه واحد.

لقد كانت «النهضة السودانية» - كما أسلفنا - تصدر مكتوبة باليد تتداولها مجموعة من الأصدقاء، وعندما علمت السلطات بأمرها إتصلت بصاحبها لتنقل إليه أنها لا تمانع فى منحه الرخصة إذا ماتقدم بطلبه، وفى نفس العام علمت السلطات بصدور مجلة أخرى مماثلة تصدر بخط اليد وتوزع بين مجموعة أخرى من الأصدقاء يضمهم المعهد العلمى. كان إسم المجلة «الأصيل» يصدرها محمد عبدالوهاب القاضى الطالب بالسنة الخامسة بالمعهد العلمى، وقد وقع العدد الثالث منها فى يد رجال المخابرات فكتبوا تقريرا عن محتوياته قالوا فيه، ان المقال الافتتاحى للمجلة يهاجم الشباب المتعلم لأنه مصاب بالغرور وفى هذا العدد مقال آخر - عن حرية الرأى يهاجم كاتبه عبيد احمد المجذوب، التفكير التقليدى ويدعو للأصالة والاصلاح، ومقال ثالث يدعو أغنياء السودان ليتبرعوا بالمال لاقامة مشاريع اصلاحية بجانب عدد من القصائد(٩٧).

وقد رأى المسئولون فى مكتب السكرتير الادارى الا يشجعوا صاحبها ليتقدم بطلب للحصول على رخصة كما فعلوا مع مجلة «النهضة» التى اعتبروا التصديق بها تجربة يريدون أن يروا نتائجها فى تلك المرحلة، كما رأوا أن يراقبوها عن كثب، خاصة وهى تصدر عن المعهد العلمى فأحاطوا شيخ المعهد علماً بأمرها، وقد أصدر الشيخ أمره بإيقافها فى نفس الشهر فلم تصدر منها أعداد اخرى.

وهكذا نصل مطلع عام ١٩٣١ وقد أصبحت للمتعلمين السودانيين مجلتهم الأسبوعية

الأولى - «النهضة السودانية» التى تصدر صباح كل أحد تحمل دراساتهم الأدبية والاجتماعية، ويدور الحوار بينهم على أعمدتها حول الموضوعات التى لا تدخل فى دائرة المحظور.

وبعد سبعة أشهر من حصول محمد عباس أبو الريش على رخصة اصدار مجلة «النهضة السودانية» صدر العدد الاول منها وقد تحملت مكتبة النهضة السودانية - التى أنشأها محمد عباس أبو الريش قبل أن يصدر الصحيفة جزءاً من عبء التكاليف فى محاولة لتحقيق الاستقرار المالى. ففى يوم الأحد الرابع من اكتوبر عام ١٩٣١ تلقف القراء العدد الأول من مجلة «النهضة السودانية» وقد نشرت على غلافها صورة السيد على الميرغنى مستنة بذلك سنة تقديم شخصية سودانية فى كل عدد مع ترجمة لتاريخ حياتها غير أنها لم تستمر فى ذلك طويلا.

أما صفحة المجلة الأولى فتحمل إسمها، والمعلومات الادارية المتعلقة بها مع كلمة المحرر، ففى مربع إلى يمين اسم المجلة نجد اسم صاحب الامتياز والناشر ورئيس التحرير المسئول «محمد عباس أبو الريش» وأن ادارة المجلة فى شارع السردار بالخرطوم وعنوانها ورقم صندوق بريدها ورقم تلفونها وإلى يسار الاسم نجد قيمة الاشتراك «ستون قرشا فى السنة لمصر والسودان وأربعون قرشا لنصف السنة وجنيه للإشتراك خارج القطرين وأما ثمن النسخة الواحدة فخمسة عشر مليما وعدد صفحاتها أربع وعشرون صفحة».

ويجدر بنا أن نقف عند العدد الأول نستشف من مقالاته سياسة المجلة والطريق الذى تسلكه والهدف الذى تسعى لخدمته وهى قد أعلنت فى صدرها أنها مجلة أدبية أخلاقية تاريخية اخبارية.

وتطالعنا فى صدر العدد كلمة المحرر تحمل هدفه من اصدار المجلة وقد وضع فى مقدمتها بيتين من الشعر لشاعر النهضة يقول فيهما:

اضحى هوى الاوطان ... فرضا ومااديت فرضه

هل من جناح كى اطير ... فلا رقى بغير نهضة

فالنهضة - إذن - وسيلة للرقى والطيران سواء فى مدلولها اللغوى أو فى هذه المجلة بالنسبة لشاعرها وكتابها.

ويتحدث رئيس التحرير وصاحب الامتياز عن أسباب إصداره للمجلة فيقول:

«لما كانت بلادنا (السودان) كغيرها من بلاد الشرق بها كثير من النقص الأخلاقى والاجتماعى، ولما كانت هذه الأشياء لا يمكن اظهارها بارزة للعيان ومعالجتها الا بواسطة الصحف السيارة التى لا يمكن لأمة من الأمم مهما قل شأنها أن تستغنى عنها بحال من

الأحوال ولما كانت أخلاقنا ومجتمعاتنا مصابة بكثير من الأدواء التى تحتاج الى أطباء نطس يعالجونها بما أوتوه من حكمة وروية لذلك اقدمت على اصدار هذه المجلة آملا خدمة المجموعة ولكى يتصل جمهور القراء بعضهم ببعض فى الأفكار والنظريات والأبحاث والمعتقدات أولا وأن تعرف بلادنا فى الأقطار الشرقية خاصة وبلاد العالم عامة، ثانيا لأنى أعلم علم اليقين أن ألصق الأمم بنا تكاد تجهلنا كل الجهل بل نحن أنفسنا لا نعرف عن بلادنا أكثر من المحيط الذى نشأنا فيه».

ويستطرد ليقول:

«إن مبدأ المجلة أن تكون بعيدة عن السياسة والخوض فيها، وأن لا تتعرض لتيارها الجارف حتى نضمن لها حياة طيبة نكون قادرين معها على معالجة أدوائنا الاجتماعية والأخلاقية، وأنا نريدها فوق ذلك أن تكون واسطة لنشر ثقافتنا السودانية وانارة الطريق أمامها».

وهكذا يحدد صاحب المجلة أهدافها عند صدورها فهو يريدها أن تكون:

* اداة للإصلاح الاجتماعى والأخلاقى.
* منبرا للنقاش بين السودانيين حول الأفكار والنظريات والأبحاث والمعتقدات.
* وسيلة لتعريف الأقطار الشرقية والعالم عامة بالسودان.
* اداة لنشر الثقافة السودانية.

وهو يريد للمجلة أن تبتعد عن السياسة لا كرها فيها ولكن خوفا من نتائجها وصونا للمجلة وضمانا لحياتها.

وإذا كان صاحب المجلة قد أجمل أهدافها فى كلمته الافتتاحية فإن زملاءه والمتعاونين معه من الكتاب قد تباروا فى ذلك العدد الأول فى تفصيل ما أجمل فى كلمته الأولى كل فى ميدان اختصاصه، ولعل خير ما يوضح لنا صورة تلك الأهداف ووسائل تنفيذها أن نتتبع فى شىء من التفصيل ما أورده أولئك الكتاب فى العدد الأول من المجلة. لقد قسمت المجلة الى عدة أبواب، ففيها باب الأدب وديوان الأسبوع الذى يضم النتاج الشعرى والاجتماعيات التى تعالج المشاكل الاجتماعية وباب القصة والنقد والتحليل وأخبار الأسبوع.

ويستهل باب الأدب محمد أحمد محجوب بالحديث عن المجلة وأهدافها وما يعنيه اسمها - فالمجلة عنده مسرح لأقلام الشبان والبلد بكر فيه مجالات واسعة للبحث، ويتحدث عن «النهضة» شارحا مدلول الكلمة والمجلة فيقول:

«النهضة لغة معناها القيام بعد القعود والاستلقاء، وتعارفا معناها الصحو بعد السبات العميق والحركة العميقة المتجددة بعد الركود والخمول وهى استجماع للقوة بعد الانحلال

واسترجاع للنشاط والنمو بعد الكسل والموت، وهى البعث بعد أن يطول بالأم سباتها المميت، وهى تحديد لما يلى من الأشياء ونبذ لما لايصلح منها وابداله بالصالح المفيد وبالاجمال كل مافيه عنصر من عناصر التجديد والاحياء ». وهو يرى أن النهضات تظهر فى عصور التحول وتحتاج «الى تضحية كثيرة فى العقل والجسم والمال» ولكن هذه التضحيات لا تذهب سدى. وللنهضة عنده بواعث ومؤهلات ويرصد البواعث كما يراها فإذا هى:

* الشعور بالتخلف.

* الهواتف النفسية التى تسمو بالفرد وتجعله يعمل للتجديد .. «والقضاء على حصون الرجعية العتيقة وجيفها البالية التى تنتن الفضاء بما فيها من فساد ... لا سبيل للخلاص منه الا بتدمير تلك النفوس دفعة واحدة».

* «الشعور بجلال الماضى الذى شيده الأجداد ولم يستطع الأبناء تكميل البناء».

وأما المؤهلات فهى «علم غزير ومال وفير وصبر جميل على كل أمر فادح واستعداد ... لتقبل رسالات الأنبياء» واستبسال فى الحق وطموح وتطلع للمجد.

وهو يرى أن الأدب قوام لكل النهضات لأنه «أداة الافصاح عما فى النفوس من مشاعر وعواطف.. ولكن ليس معنى هذا أن نبدأ بالأدب ونترك ما سواه لنجعل له المكان الاول».

ويضرب الأمثلة بنهضة الآداب العربية فى عصر المأمون وما أدت إليه من ازدهار ونقل للفلسفة اليونانية وإحياء لها ... والنهضة الاوروبية وما صحبها من بعث للعلوم والفلسفات وتقدم فى الآداب والفنون والعلوم والقوانين والسياسة... بل وما الثورة الفرنسية « ... سوى نهضة ذات غرض آخر قامت فى أعقاب النهضة الفكرية وجاءت مكملة لما فيها من نقص» .... والثورة الفرنسية اثرت بدورها على انجلترا ومن هذا يتضح «أن كل النهضات ذات اتصال وثيق ببعضها البعض».

وبعد ان رسم محمد أحمد محجوب هذه الأبعاد للنهضة يعود ليتساءل هل السودان مقبل على عصر نهضة؟ ويجيب على نفسه بالايجاب مستدلا على ذلك بالتاريخ القريب مشيرا إلى أن الظروف كانت مهيأة للنهضة فى السودان عند بدء الثورة المهدية لولا القوى المريعة التى اعترضت سبيلها من فقر وجهل وأعداء يحيطون بها وقاومت الثورة واستمرت فترة « ... حتى خارت القوى فاندحرت جيوش الايمان أمام جيوش السيف والنار».. ولكن هل تغيرت الظروف بعد تلك الهزيمة وماتبعها من احتلال؟ إن الكاتب يرى أن البلاد بعد هزيمتها «لم تألف الجهاد بعد أن طال عليها السبات وأطبقت الجفون وساد الأمة سبات عميق رغم ما أدخل عليها من الأنظمة الجديدة والعلوم الحديثة نورت أذهان الكثير من شباب البلاد، والآن بعد أن مرت فترة الهدوء ومضى زمن التراخى ورجعت الى النفوس قواها وجرى تيار الحياة من جديد فى عروقنا وعرفنا معنى النهوض وبدأنا نوجد

مؤهلاته نحن بلا شك أقمن به من قبل».

أما اسماعيل عتبانى فيتحدث فى عدد «النهضة» الأول باسم الشباب آملا أن تصبح «النهضة» ميدانا لأبحاث الشباب يتدربون فيها فيصبحون «من خيرة الكتاب الذين يباهى بهم».. وهو يأمل أن يكون الكتاب حذرين متيقظين حاسبين لكل شيء حسابا كبيرا باذلين كل جهد بتريث شأن كل مبتدىء» حتى يشتد عودهم وهو يشكو الجمود فى السودان «.. فى عصر إستيقظت فيه كل الشعوب حتى الهمج وهذا.. مزر بالوطنية ومحط للأنفة القومية». وفى باب الاجتماعيات يثير الكتاب قضايا اجتماعية وأخلاقية فحمدى يكتب عن الفتاة السودانية وكيف يجب أن تتعلم فيناقش قضية تعليم المرأة ويعتبرها أولى القضايا الاجتماعية لأنها نصف المجتمع، ولأن تعليمها واجب اجتماعى مقدس غير أن عقبات تقف فى سبيله أهمها جهل الآباء والتقاليد والادعاء بأن التعليم يفسد أخلاق الفتاة ويهاجم الكاتب هذه الآراء دون هوادة ويشيد بجهود المصلحين «لكسر شوكة الرجعية» والذين أثمرت جهودهم فى تذليل الصعوبات أمام التحاق البنت بالمدرسة الأولية ولكن ذلك عنده لا يكفى فما زالت هناك مشكلتان أولاهما أن الاسرة تحبس فتاتها الطالبة فى المنزل عندما تبلغ الثانية عشر سواء أكملت الدراسة أم لم تكملها، وهو يريد لهذا الحاجز الزمنى أن يزول، والثانية ان تعليم الفتاة السودانية يقف عند المدرسة الأولية وليست هناك مدارس ابتدائية للبنات وليست ثمة فرص لتعليمهن بعد المرحلة الأولية الا فى كلية المعلمات أو المدارس الارسالية، وهو يتساءل فى ختام مقاله «لماذا لا تتعلم فتياتنا الى نهاية الحد الابتدائى».

وفى باب الاجتماعيات أيضا يتحدث عرفات عن الأخلاق فيشير الى أن البلاد فى مرحلة خطرة تكون البلاد فيها «عرضة لتلاعب الأهواء وفوضى الأخلاق وتشتد الحاجة الى المصلحين والمرشدين وتروج بضاعة المدعين والمشعوذين» وهو يحذر من التهالك فى مرحلة التطور على الجانب المادى أو الميكانيكى وحده فهو على أهميته «غير مثمر ما لم يكن له من الأخلاق ركن رشيد» ويتحدث بعد ذلك عن أثر الأخلاق فى نهضة الأمم ويدعو لالتزام الصدق والوفاء بالوعد والحلم والحزم.

لقد حرصت على استعراض المقالات الرئيسية التى حملها العدد الأول من «النهضة السودانية» لأنها توضح الأهداف التى اعتزمت المجلة خدمتها ولابد أيضا من عرض سريع لبقية المقالات التى نشرت فى ذلك العدد لنلم بنشاط الكتاب آنذاك واهتماماتهم المختلفة - ففى ديوان الأسبوع تنشر المجلة ثلاث قصائد يغلب عليها طابع العاطفة والحب، فهى تنشر قصيدة يرسلها من حلفا مكاوى يعقوب «الى بعض الناس» تحمل مناجاة للحبيب البعيد الذى لايجد وسيلة للقرب منه ولا يجد منه رحمة، وتحت عنوان «عواطف» يصرخ

يوسف مصطفى التنى :

فديتك مولاى قدر عواطفى وهل أنا يامولاى الا عواطف

وشاعر «النهضة» ينشر قصيدة القاها فى ود مدنى كمقدمة لمسرحية «مجنون ليلى» التى مثلتها فرقة نادى الخرطوم فى ود مدنى. فيشيد بالتمثيل المسرحى ويرى فيه دعامة أساسية من دعائم النهضة :

بالنهضة الفنية ارتقت الألى وبنهضة الآداب فى الشبان

لا شيء كالتمثـيل يظهر غائبا فى شاهـد ومحجبا لعيـان

ويريك كيف تطورت فى مهدها أم وكـيف تقلب الازمـان

ويريك كيـف الجهل يهدم أمة كانـت لهـا الأخـلاق كالبنيـان

ويبدأ «ابن السودان» سلسلة من المقالات فى العدد الأول عن الأدب فيستهلها بمقال تعريفى .. ويتحدث فيه عن الأدب والأدباء ويؤكد بصفة قاطعة أن «خلو أول عدد من أول مجلة أدبية صدرت فى السودان بدون تعريف الأدب والأديب يعد نقصا كبيرا فى المجلة وعيبا واضحا فى تكوينها».

وتنشر المجلة ترجمة للسيد على الميرغنى الذى حملت صورته فى غلاف عددها الأول، وتنشر قصة الأسبوع يكتبها عبدالحليم محمد وفى باب النقد والتحليل يناقش محمد عشرى صديق الدعوة التى تبنتها جماعة من الأدباء بأن عهد الترجمة والنقل قد انتهى وأن عهد الخلق والابتكار قد بدأ وأنه قد آن الأوان لظهور الأدب القومى، ولكنه يأخذ عليهم أنهم «لم يمحصوا الفكرة... والداعى إلى فكرة أو عقيدة أدبية كانت أم سياسية أم اجتماعية «يجدر به أن يحدد مقاصده» وأن «يطلع على الناس ببرنامج كامل واضح المقاصد مستوفى الأجزاء حتى يؤيده الناس أو يخالفوه عن هدى».

وتترجم المجلة فى عددها الأول اجزاء من مؤلف الكاتب الهندى أمير على «روح الاسلام».

وأما الأخبار التى حملها العدد الأول من المجلة فتعكس الموقف الاقتصادى الذى كان سائدا آنذاك اثر الأزمة الاقتصادية العالمية، فتحدثنا المجلة أن حاكم السودان العام قد عين مستشارا خاصا للشئون الاقتصادية، وأنه اختار أحد موظفى وزارة الخزانة البريطانية ليملأ منصب السكرتير المالى لحكومة السودان لأن «الضائقة المالية العالمية التى شملت بريطانيا العظمى والسودان تستلزم أن يتعين فى منصب السكرتير المالى من الخبراء الماليين من له إتصال وثيق بمصلحة الخزينة البريطانية التى كفلت جميع قروض السودان بضمانتها» كما تحدثنا عن بعثة تجارية بريطانية قدمت للخرطوم لإنعاش سوق البضائع البريطانية فى

السودان، وأقامت معرضا فى دار الغرفة التجارية.

هذه هى المقالات والبحوث والأنباء التى حملتها «النهضة السودانية» فى عددها الأول عرضناها فى توسع لترسم لنا صورة للمجلة وللموضوعات التى كانت تهم كتابها، ولا بد أن نلحظ أن الكثير مما حمله العدد الأول من شأنه أن يثير حوارا وخلافا فى الرأى وأن يكون له رد فعل بين القراء. فهجوم محمد احمد محجوب على الرجعية ودعوة حمدى لتعليم الفتاة فى ذلك العهد وحوار محمد عشرى الصديق حول الأدب القومى ـــ كلها موضوعات تثير الجدل وسنرى نتائج ذلك كله فى استعراضنا لسير المجلة.

قضيتان رئيسيتان شغلتا قراء وكتاب مجلة «النهضة السودانية» منذ أول يوم صدورها، هما الصراع بين الشباب والشيوخ الذى فجرته مقالة محمد احمد محجوب فى العدد الأول، وقضية المرأة كما أثارها حمدى وقد انهمرت المقالات على رئيس التحرير تثير جدلا طويلا يصور الصراع الذى كان يسود المجتمع السودانى آنذاك.

فإشارة محمد احمد محجوب العابرة الى «القضاء على حصون الرجعية» تثير ع.ح. من بورتسودان الذى يكتب بتوقيع «رجعى(٩٨)» ليصف تلك الكلمات بأنها «كلمات محفوظات من بعض ملحدى الأمم الخارجة عن الأديان» ويلقى تبعة هذه المواقف على التعليم «.. ويكفينا ما ارتكبناه من الخطأ فى تعليم ابنائنا تعليما لا دينيا مما جر علينا هذا الويل والمذلة والمهانة» ويلوم رئيس التحرير لأنه افسح المجال لمثل هذه المقالات مما يضطر رئيس التحرير لأن يوضح فى كلمته أنه يفسح المجال للكتاب «... إعتقادا منا أن التحيز للرأى والمناضلة دونه ليس المقصود منها النيل من كرامة المخالفين» ويكتب احمد أبو ذقن فى العدد السادس عن الشيوخ والشباب فيقول إنهم يرحبون بهذه «النهضة» من جانب الشباب «متى كانت نهضة أفعال لا أقوال، نهضة إيمان لا إلحاد» ويستنكر أن يعتبر الشباب نفسه أساس النهضة ويطلقون «على غيرهم من افراد الأمة الشيب... والرجعيين الى غير ذلك مما كنت أسمع به ولم أتحقق وجوده الا من أول عدد فى «النهضة السودانية» ويعقب رئيس التحرير على إنهمار «المقالات والرسائل من كثير من الفضلاء حول الموضوع الذى أثير فى هذه الأيام بين الشيوخ والشباب» ويؤكد أن المجلة لن تنشر «من المقالات والرسائل الا ما نظن أن فيه فائدة تعود على البلاد» ويأخذ الصراع صورة أكثر تحديا حول مقالات حمدى عن تعليم المرأة وتقاليد الزواج.

ففى ميدان التعليم وفى العدد الأول من «النهضة» ينادى حمدى بأن يكون تعليم المرأة واجبا مقدسا وهو يرى أن العقبات التى تقف فى سبيله هى جهل الآباء والعادات الموروثة ويطالب بالتخلص من العادات التى تقضى بحبس الفتاة فى المنزل متى بلغت الثانية عشر، ويطالب ثانيا بأن يفتح باب التعليم فى المدارس الابتدائية للمرأة.

ويكتب «عرفات» أحد دعاة الاصلاح أيضا مشاركا «حمدى» فى الرأى «كل إصلاح يتعرض لما جرى بين الناس مجرى العرف والعادة تقابله صعاب جمة بل ومقاومة عدائية فى أول مرة، ولكن بالحكمة يستطيع الطبيب الماهر أن يخلص مدمن المخدرات من دائه العصى.... والصخب والجدل وتسفيه آراء الأقدمين لا يطهر المجتمع من خرافاته وترهاته[٩٩]»..ثم يستعرض الظروف التى أحاطت بالمرأة وواقعها ويأخذ فى اعتباره العادات والغيرة على العرض والدين ويخلص الى أن الظروف المتغيرة تحتم تعليمها لتحقق وظيفتها الاجتماعية، وهى أن تكون «زوجا صالحة وأما صالحة.. واعدادها لتكسب قوتها فى أوقات الحاجة بالطرق الشريفة» ونلاحظ أن عرفات يريد أن يصل لنفس الغاية ولكن بأسلوب مختلف ودون أن يثير حفيظة المتمسكين بالتقاليد.

ومن بورتسودان يكتب «رجعى»[١٠٠] معقبا على مقال حمدى ومهاجما أسلوبه ويرى فى المقالات حملة على الشيوخ سببها «الانتقاد المر الذى نوجهه لهم (الشباب) نبتغى به تقويمهم وهو يؤكد أن أغلبية الشبيبة تسير على سنة آبائهم ويرى فى أصحاب هذه الآراء الجديدة قلة من «المتطرفين» وأن ما يسعون اليه إنما هو طفرة خاطئة وهو ان جاز صنعه فى بلاد أخرى لا يجوز صنعه فى بلادنا لأنه يقضى على تقاليد صالحة لا يصح الاعراض عنها ولا الانصراف الى سواها» ومن القضارف يكتب أ.أ. عالم - ليقول إنه شاب ولكنه يعارض حمدى ويؤيد الشيخ الذى كتب بتوقيع رجعى «اننى وان كنت شابا من ضمن الشبان نالوا قسطا لا بأس به من التعليم فإننى اسائل نفسى واسائلكم أيها الشبان عما جنيتموه من فائدة «التعليم» غير التفرنج والتقليد الاعمى؟.. وإن كانت هذه نتيجته بيننا نحن الشبان فكيف تكون بين فتياتنا اللائى لم يهبهن الله عقلا؟..والله إنها الطامة الكبرى[١٠١]».

لكن حمدى لا يقف عند تعليم المرأة وحده فيلج ميدانا من أكثر الميادين اثارة حين يكتب فى العدد الرابع والمعركة حول تعليم المرأة فى أشدها مقاله الثانى ويختار له عنوانا «الزواج فى السودان ولماذا يجب أن يختار الزوجان بعضهما» فيهاجم الحجاب المضروب على المرأة ويطالب بإعطاء المرأة والرجل حرية الاختيار ويعترض على تدخل الأب ليفرض على ابنه أن يتزوج فتاة معينة «والفتى والفتاة يجب أن يتركا احرارا فى اختيار بعضهما والا نشأت من مخالفة ذلك أمراض نفسية عصية العلاج وأمراض اجتماعية نريد أن نتحاشى ونحتاط لها» وهو يرى فى الحجاب المضروب على المرأة نفاقا لأن السفور يمارس فى بيوت الأعراس... وهو يرى أن تتغير طريقة السفور هذه بطريقة أخرى «تمكن الراغب فى الزواج من البحث وراء ضالته واختيار من تهواها عواطفه ويقرها عقله - الشئ الذى يقتضى مدة أطول بطبيعة الحال - مدة تسهل التجربة وتضمن اصدار حكم صادر من كل

جانب على الآخر» ومرة أخرى تنهال الرسائل على المحرر فمن بورتسودان يكتب ع.ح. مهاجما مؤكدا أنه إذا كان غرض الكاتب «إختلاط الشبان بالشابات على الطريقة الافرنجية لكى يتبادلا الحب والغرام والوجد والهيام قبل الزواج فنقول له دون ذلك خرط القتاد ... فهذه العادة لا يقرها الشرع ولايقبلها العقل».. والكاتب يرى ان دعوة حمدى لا تجد تأييد الشبيبة «الا افرادا يعدون على أصابع اليد الواحدة» وأما أ٠م٠ع٠من الابيض فيكتب مشيدا بـ«النهضة» وكتابها «ماعدا الأديب حمدى فقد شذ عنهم ويؤكد أن مقاله الأخير قد خرج فية عن حدود الدين ولم يراع الشعور القومى ولا الغيرة الشرقية». ويؤكد أن فكرة السفور والاختلاط هى «طريق الدمار والموت الأخلاقى». وبتوقيع النيل يكتب كاتب آخر فى نفس العدد فيبدى اعجابه ببداية المقال ودهشته لما تطرق الية الكاتب من دعوة للسفور والتجربة٠٠ ويخاطب الكاتب قائلا: «الحق يا أستاذ أن هذه الطفرة لا يمكن لأمة أن تقبلها وحلم لا يتحقق٠٠ وكان الأولى معالجة الموضوع بكل تحفظ وحكمة» وينبرى احمد يوسف هاشم للتعقيب على المقال برد طويل يختمه مؤكدا للكاتب إنك «تدعو أولا الى المستحيل وتدعو أخيرا الى إلحاد وطفرة نعوذ بالله أن نتردى فى مهاويها ــ وأنت خبير بأن حقائق الأشياء لا تقبل الطفرة ــ وهو حسبنا ونعم الوكيل». وهو يرى أن مشكلة السفور والحجاب ليست مشكلة السودان الأولى آنذاك وهى ليست «بالمشكلة التى تعطى الاعتبار الأول من التفكير من أمة كأمتنا تنقصها جميع أسباب الحياة ومصابة بالشلل فى كل مرافقها وأولى بأمة كهذه ان تبدد أولا الغيوم الكثيفة المتلبدة فى جوها وأن تزيل الصخور المتوطدة فى سبيلها» ولكنه يعود ليناقش الحجج التى ساقها حمدى ويرفضها جميعا كما يرفض أية مقارنة مع الدول الاوروبية أو مصر.

ولم تكن قضية المرأة هى القضية الاجتماعية الوحيدة التى أثارتها «النهضة»، فقد عالجت قضايا اجتماعية وناقشت مشاكل التعليم وتبنت مشروع ملجأ القرش الذى دعا لانشائه فريق من الشباب ليضم بين جدرانه الأطفال اليتامى والفقراء لتدريبهم الحرفى وتربيتهم وإعدادهم للحياة. وقد كتبت عن مشروع ملجأ القرش مقالات عديدة فى مجلة «النهضة»، خاصة وقد رأت المجلة فيه تجربة رائدة بدأت الدعوة لها قبل صدور المجلة، ولكنها تعثرت واقبلت المجلة تساندها لتدفعها للنجاح فحملت فى عددها العاشر نداء للمواطنين بتوقيع «مواطن» يصور حالة الأطفال الفقراء الذين يضطرهم العوز للعمل فى سن صغيرة فى بيوت الأجانب يحملون أطفالهم أو يرافقون شحاذا أعمى يقودونه فى طوافه أو «يأتون أعمالا مخجلة» وأشار الكاتب الى أن هؤلاء الأطفال «اذا وجدوا العلم قد يكون منهم ابطال» وقال إن اللجنة التى تكونت للملجأ قد اتخذت من المدرسة الأهلية

مركزا لنشاطها وهى «لا تطلب منكم أكثر من القرش الواحد الذى يسهل على كل فرد» ويدعو البيان المواطنين خارج العاصمة لتكوين لجان فرعية للملجأ.

وتعود المجلة مرة أخرى للمشروع وقد لاحظت ركودا فى العمل لتنفيذه فتكتب مقالا افتتاحيا تشير فيه الى أن فكرة ملجأ القرش «فكرة ظهرت منذ أمد ليس بالقصير... و«النهضة» بدورها تشجع هذا المشروع العظيم... الذى إن تم عاد على البلاد بأكبر الفوائد الفعلية لا الكلامية» وتنسب الركود فى تنفيذ المشروع الى «حداثة عهدنا بالأعمال التعاونية واستهانة بنتائجها وفوائدها» وتدعو الناس بالاهتمام بالمشروع والتبرع له.

وتعود المجلة بعد اسبوعين لتكتب مقالا افتتاحيا آخر فى عددها العشرين يقول فيه رئيس التحرير إن مشروع الملجأ ينفى التهمة القائلة بأن الشباب مرحلة الهوى والرعونة ويثبت أن الشبان السودانيين «يتشبهون بشباب الأمم الراقية وفى المقدمة شباب بريطانيا العظمى مكرسين جهودا محمودة ووقتا ليس بالقليل لتلك الفكرة السامية التى نبتت فى ذهن بعض افرادهم وهى مشروع القرش ومن المشجع لنا فى هذا المضمار أن نرى الجرائد المصرية طافحة بأخبار نجاح مشروع القرش فى مصر وان كان هناك لغرض اقتصادى فوجهة النظر فى الحالين هى الاصلاح» وينادى بأن يقوم طلاب كلية غردون وتلاميذ المدارس بجمع التبرعات تحت اشراف اللجان الفرعية.

ومن العدد التالى «٢١ فبراير ١٩٣٢» يرتفع صوت من مدينة ود مدنى فيكتب «البدوى» مشيدا بالفكرة «فالقرش الأبيض ينفع فى اليوم الأسود» ويدعو الناس للتبرع ويثنى على الشباب الذى تبنى الفكرة فبرهن على «شعوره بالحياة الحقة وأن له واجبا يؤديه نحو بنى قومه وأن الوقت قد آن لنفرغ من حجتنا الكلامية والقولية الى جهود عملية فعلية» ولكنه يريد أن يستوثق من حسن التصرف فى المال الذى يجمع فيسأل اللجنة «.. أين استودعتم تلك القروش؟ وكيف نظمتم عملية الجمع؟ وياحبذا لو توافوننا من وقت لآخر بنشرة ولو اسبوعية على صفحات «النهضة» أو «الحضارة»».[١٠٢]

وتنشر «الحضارة» أسماء اللجان التى تكونت فى عطبرة وود مدنى والدويم والخرطوم تعكس الحماس للمشروع... ولكن «الحضارة» لم تهمل أيضا الصوت المعارض للفكرة فتنشر مقالا بتوقيع سعد يشيد بحماس الشباب ولكنه يرى أن الفكرة «سابقة لأوانها ولم تصل بعد الحد الذى تكون فيه البلاد ثرية وبها أثرياء نستوجب عليهم مشاركة الفقراء ثراءهم، وكل شعب هذا القطر فقراء يحتاجون إلى أكثر مما فى استطاعة من فكروا فى هذا الملجأ» أن يوجدوا لهم ملاجئ.

ويتساءل عن فائدة الملجأ اذا ما قام، بل واذا ما قامت إلى جانبه مدرسة لتعليم هؤلاء

الفقراء . أليست النهاية تخريجهم ليبحثوا وراء العمل فى دواوين الحكومة فلا يجدونه؟ « وينضمون إلى من سبقوهم فى العطالة » .

ويخلص إلى أن سبب تأخر البلاد وتعطيل نهضتها هو الفقر وقلة التعليم ولكن علاجها فى رأيه يجب أن يتم عن طريق «انشاء جامعة لا التوسع فى المدرسة الأولية والثانوية لرفع ثقافة البلاد » وإنشاء المصانع فالسودان كان من قبل غنيا رغم جهل أهله والسبب فى ذلك « تجارة البلاد فى ذلك العصر كانت بين يدى شعبها ثم انتقلت فى عصرنا هذا الى أيدى الأجانب وليس السبب غير دخول المصنوعات الخارجية ورواجها فى البلاد ، لأن مصنوعاتها المحلية أقل بكثير مما يناسب حالتها المدنية، ولا يمكن لنا رد غائلة هذا الفقر الا بتحسين مصنوعات البلاد الى ما يلائم مستواها ...إذن جامعة ومصنع هما ما يجب أن نفتح به بحثنا عن عهد نهضتنا » ...وهكذا يثير النقاش حول إنشاء ملجأ للفقراء ، قضية التعليم العالى والتصنيع وتحرير التجارة فى ذلك الوقت المبكر.

هذه بعض القضايا الاجتماعية التى عكستها مجلة «النهضة السودانية» وهذه بعض المشاكل التى اهتم بها فريق من الكتاب فى جانب واحد من جوانب النشاط الفكرى، ولننظر الآن فى المجلة بأكملها ...فى الظروف التى ظهرت فيها والصعوبات التى واجهتها والأسباب التى أدت الى احتجابها والموضوعات التى عالجتها خلال حياتها القصيرة.

الفصل الحادى عشر

عقبة جديدة

بعد نشاط أدبى واجتماعى داخل المنازل وفى الجمعيات الصغيرة طوال الفترة التى أعقبت ثورة ١٩٢٤ خرجت مجلة النهضة لتحمل دراسات وانتاج المثقفين السودانيين فى مجالات الأدب والعلوم الاجتماعية، وكان مجتمع المثقفين قد شهد تحولات كثيرة خلال هذه الفترة، فقامت مدارس أدبية متعددة، ودب النشاط فى الانقسام السياسى القديم ليتخذ شكلا حادا فى صراع نادى الخريجين بأم درمان، وانقسم أعضاؤه قسمين، واتخذ الصراع طابعا طائفيا عندما تقرب كل فريق من إحدى الطائفتين الدينيتين.

وظهرت «النهضة» والموقف الأقتصادى مهتز فى أعقاب الأزمة العالمية الطاحنة التى أثرت على السودان أيضا فأنخفضت أسعار القطن وواجه السودان عاما شحيح المطر قليل المحصول، وخفضت مرتبات الخريجين مما أدى الى اضرابهم فى اكتوبر عام ١٩٣٠ وحلت المشكلة بزيادة طفيفة فى الرواتب لم تبلغ بها درجتها الأولى.

ظهرت «النهضة» إذن وبوادر الانقسام تلوح فى صفوف الخريجين والبلاد تعانى من موقف اقتصادى سيئ هز القوة الشرائية للناس وكان لابد أن تنعكس آثار ذلك على المجلة وعلى موقفها الاقتصادى.

ولقد كان صاحب المجلة موظفا فى الحكومة ترك وظيفته ليمارس العمل الحر، فبدأ بإنشاء مكتبة النهضة، ثم حصل من بعدها على رخصة الصحيفة على أمل أن تكون المكتبة والمجلة وحدة اقتصادية يدعم بعضها البعض حتى تتمكن من البقاء.

ولكن كان واضحا منذ البداية أن المجلة تعانى مصاعب مالية جمة نتيجة للموقف الاقتصادى العام وقلة القراء وضعف طاقتهم الشرائية وانعدام الاعلان، هذا الى جانب اعتلال صحة صاحب المجلة الذى لزم سرير المستشفى بعد صدورها بقليل.

لقد صدر العدد الأول من مجلة «النهضة» فى اليوم الرابع من شهر اكتوبر عام ١٩٣١ وقدمت لنفسها بأنها مجلة أدبية أخلاقية تاريخية وبدأ الكتاب - على اختلاف فى مدارسهم الفكرية ومواقفهم السياسية - يجدون فيها ميدانا لعرض أفكارهم بعيدا عن التعرض للقضايا السياسية المباشرة، ولكن استمرار الجريدة فى الصدور ليس رهينا

بكتابها، إنما بعدد قرائها ومواجهة دخلها لمصروفاتها، وكانت العقبة الأولى فى سبيلها هى الكساد الاقتصادى وارتفاع تكاليف الطباعة.

ولم تمض على صدورها أشهر أربعة حتى مرض صاحبها ولزم سرير المستشفى وتقدم معاونوه وأصدقاؤه ليحرروا الصحيفة فى غيبته وفى مقدمتهم عرفات محمد عبدالله الذى أنشأ فيما بعد مجلة «الفجر»، ففى فبراير من عام ١٩٣٢ لزم محمد عباس أبو الريش سرير المستشفى وأخذت المجلة تصدر منذ اليوم الثامن والعشرين من فبراير وهو بعيد عنها وظلت تصدر طوال شهر مارس يشرف عليها عرفات ومحمد أحمد محجوب، ولكنها فى نهاية ذلك الشهر أحست بتراكم المشاكل المالية لدرجة لا تسمح لها بالاستمرار، فنشرت فى عددها الصادر يوم ٢٧ مارس عام ١٩٣٢ - وهى لا تزال فى شهرها السادس- إعلانا بأنها ستحتجب عن قرائها لفترة. قال الاعلان الذى وقعه صاحب المجلة محمد عباس أبو الريش:

«عقب صدور هذا العدد تحتجب هذه المجلة عن قرائها الكرام الى أمد سيكون بإذن الله قصيرا، وتكون نتيجته أن تبرز لمحبيها بإذنه تعالى فى ثوب جديد قشيب، وقد حاولنا كثيرا أن نقوم بالأصلاحات التى نبغيها ونشعر أن القراء ينتظرونها منا بدون الالتجاء الى حجبها عن محبيها، ولكن ظروفا خاصة حتمت علينا فى اللحظة الأخيرة سلوك هذا السبيل فمعذرة والى اللقاء القريب ان شاء الله»[١٠٢].

وتظل المجلة محتجبة أكثر من سبعة أشهر وليس فى الميدان سوى «حضارة السودان» وحدها. أما السبب الحقيقى لاحتجاب المجلة فقد كان الزيادة الكبيرة فى أسعار الطباعة التى طلبتها مطبعة «منديل» - وهى التى ظلت تطبع المجلة منذ صدورها - ولم تسعف المجلة مواردها المالية لمقابلة هذه النفقات، ورأت ادارة المجلة حلا لهذه المشكلة أن تستورد مطبعة خاصة بها تقلل من نفقات طباعتها، وكانت «النهضة» تصدر فى ٢٤ صفحة من المقياس المتوسط «٢٥×٣٢سم» وتستعمل حروفا متوسطة فى حجمها، وبعد سبعة أشهر من الأحتجاب عادت للصدور فى نفس حجمها وعدد صفحاتها ولكنها إستعملت حرفا أكبر، وأصبحت تطبع فى مطبعتها الخاصة، فأصبحت لدار «النهضة» مطبعة تطبع المجلة وتعلن عن إستعدادها لأعمال الطباعة التجارية ومكتبة تعلن عن أحدث ما وصل السودان من كتب ومؤلفات وبجانب ذلك المجلة الأسبوعية، وكان أمل صاحبها أن تنجح المكتبة والمطبعة فى تقديم الدعم المادى الذى يضمن استمرار المجلة فى الصدور.

وفى أول عدد يصدر بعد احتجاب المجلة فى السادس من نوفمبر عام ١٩٣٢يشير محمد عباس أبو الريش الى السبب الحقيقى لتعطيل المجلة طيلة السبعة أشهر السابقة وهو «رفع قيمة الطبع الى ضعفها فى مثل هذه الأزمة الخانقة وفى وقت كنت أقاسى فيه الآلام

المضنية والأمراض بمستشفى الخرطوم» ولا ينسى وهو يعاود اصدار المجلة أن يدعو قراءها أن يمدوا لها يد العون لتواصل رسالتها « ... والنهضة التى اليكم تكتب وبكم تتقدم وعلى نفقتكم تعيش ترجو أن تكون عند حسن ظنكم بها وأن تمدوا لها يد المساعدة المفروضة، والا تبخلوا عليها بآرائكم السديدة وملاحظاتكم القيمة حتى تكون قادرة على أداء واجبها رائقة فى أنظار قرائها عامة والشباب المثقف خاصة» ويقول المحرر أيضا «تخرج «النهضة» الى الجهاد وهى أشد إيمانا من ذى قبل بأن الأمة قاطبة ستعطيها ما تستحقه من التشجيع الأدبى والمادى وهى لا تألو جهدا فى خدمتها وتعاهدها على أنها ستخلصها المحبة الصادقة المبنية على أساس حب الخير وترجوها أن تبادلها ذلك».

لكن العهد لا يطول بـ«النهضة» بعد أن عاودت الصدور، فالعلة تشتد على صاحبها مرة أخرى ويتوفاه الله فى نهاية ذلك العام وتتوقف المجلة بموته، والحق أننا نفتقد قلمه بعد عودة «النهضة» للصدور فلا نجد مقالا موقعا باسمه بعد افتتاحية العدد السابع والعشرين، بل ونفتقد الأقلام التى ساهمت فى اخراج «النهضة» قبل أن تتوقف فلا نجد فيها أسماء عرفات ومحمد أحمد محجوب وعبدالله عشرى ومحمد عشرى الصديق وعبدالحليم محمد ويوسف التنى... تلك الأسماء التى كونت فيما بعد مدرسة مجلة «الفجر» التى أعقبت «النهضة» فى الصدور.

لقد صدر من مجلة «النهضة» خلال حياتها التى دامت أربعة عشر شهرا[١٠٤] ٣٢ عددا احتوت على ٤٥٧ موضوعا[١٠٥] فكان العدد يحمل فى المتوسط ١٤ مقالا وقصيدة، وكان للأدب النصيب الأكبر من الموضوعات التى نشرت، اذ بلغت نسبة البحوث والمقالات الأدبية أكثر من نصف ما نشرته المجلة - ٢٤٧ موضوعا - وتنوعت القضايا الأدبية التى عالجتها المجلة، ولكن الشعر كان أكثرها ذيوعا اذ نشرت المجلة خلال هذه الفترة ١٤٥ قصيدة ونشرت ٣١ قصة و٣٣ مقالا نقديا - وتلت الأدب فى الأهمية القضايا الاجتماعية التى بلغت حوالى المائة موضوع، وكان فى مقدمة كتاب المجلة محمد أحمد محجوب وعرفات محمد عبدالله ومحمد عشرى صديق وعبدالله عشرى وابن السودان وعلى عبدالرحمن وتوفيق صالح جبريل وخلف وهى أسماء ظلت تتردد فى ميدان النشر الصحفى بعد ذلك طويلا، واهتمت المجلة بجانب ذلك بقضايا أخرى فنشرت تراجم لتسع شخصيات اسلامية ونشرت البحوث فى قضايا التعليم والتاريخ والطب والعلوم السياسية ووجد الفن - والمسرح خاصة - رعاية على صفحاتها.

ومع موت «النهضة» انتهى أول جهد للجيل الجديد من المثقفين السودانيين على اختلاف أفكارهم فى التعبير العام عن وجهات نظرهم الأدبية والعلمية، ولكن المجتمع يتطور والبحث عن أساليب التعبير تتعدد والصراع السياسى فى المجتمع - وفى نادى الخريجين

الذى يمثل مركز الثقل بينهم - يزداد حدة، وانقسامهم الى فئتين يتضح ويأخذ صورة سياسية تمثل ارهاصات مولد الأحزاب التى انقسموا اليها فيما بعد، والشد والجذب بين تيار الثقافة الغربية - والبريطانية خاصة - يزداد وضوحا.

لقد كانت «النهضة» نهاية عهد فى النشر الصحفى وبداية عهد جديد فإن ما أعقبها من مجلات وصحف قد انتقل الى الميدان السياسى بطريقة أكثر وضوحا بعد أن بلغ الصراع ذروة جديدة - فالمرحلة القادمة فى تطور الصحافة تشهد مولد «الفجر»، وهى تعبر عن وجهة نظر مدرسة فكرية وسياسية، وتشهد مولد جريدة «النيل» ناطقة بوجهة نظر سياسية بعينها، وتشهد توقيع اتفاقية عام ١٩٣٦ وقيام مؤتمر الخريجين ووضوح معالم الصراع السياسى الذى استمر حتى الاستقلال وبعده.

إن الفترة التى تبدأ بصدور مجلة «الفجر» تمثل بداية مرحلة جديدة فى تاريخ الصحافة السودانية. فقد قطعت الصحافة فى السودان ثلاثين عاما من مسيرتها منذ أن صدرت «السودان» حتى توقفت «النهضة» مرت بأطوار عديدة..كانت بداية أجنبية الملكية والتحرير والقراء ومع ازدياد التعليم دخل السودانيون ميدان الصحافة كُتّابا وقراء... قرأوا «السودان» وقرأوا «رائد السودان» وأشتركوا اشتراكا فعالا فى تحرير الأخيرة ولكنهم لم يمتلكوا أيا منهما فقد كان أصحاب الأولى من السوريين والثانية من بنى الأغريق... وأخيرا وفى نهاية العقد الثانى تقدم السودانيون خطوة ثالثة على الطريق فظهرت «الحضارة» سودانية الملكية والتحرير والقراء ولكنها كانت شبه رسمية مرتبطة بسياسة الحكومة داعية لها ولم يجد بها المعارضون مكانا.. ثم تركز نشاط المثقفين - أمام موجة الكبت التى أعقبتت ثورة ١٩٢٤ - فى الحقل الأدبى والفكرى فخرجت «النهضة» تحمل إنتاجهم وتصور أفكارهم.. فى وقت كانت فيه القضية السودانية تبرز الى المقدمة من جديد والمفاوضات حولها تدور بين القاهرة ولندن فينعكس ذلك كله فى مجتمعات الخريجين ولقاءاتهم ممهدا الطريق للحقبة الثانية التى سنتعرض لها فى الجزء الثانى من الكتاب، فقد شهدت تلك الفترة مولد الحركة السياسية من جديد وانعكس ذلك كله فى الصحف والمجلات التى حفلت بها فترة الأربعينات والخمسينات من هذا القرن فى السودان.

نهاية الجزء الأول

يليه الجزء الثانى

هوامش الكتاب

(١) الدكتور خليل صابات. تاريخ الطباعة فى الشرق الأوسط (الطبعة الثانية) دار المعارف بمصر (١٩٦٦) صفحة ٢٤ .

(٢) المصدر السابق. ص٢٤ .

(٣) أديب مروة. الصحافة العربية- دار الحياة- بيروت ١٩٦١ ص١٤٨ .

(٤) الدكتور خليل صابات- تاريخ الطباعة فى الشرق الأوسط- الطبعة الثانية- دار المعارف بمصر.

(٥) بونات - غردون التى طبعها فى المطبعة الأميرية فى ٢٥ أبريل عام ١٨٨٢ .

(٦) الدكتور محمد ابراهيم ابوسليم: الخرطوم: مجلة الخرطوم العدد الرابع يناير ١٩٦١ .

(٧) د . و . م . المطبعة - المهدية ٢/ ٦٠.

(٨) د . و . م . المطبعة - المهدية ٢٠/ ١٣٠٣.

(٩) د . و . م . المطبعة - المهدية الملف نمرة ٦/ ١٣٠٢ .

(١٠) د . و . م . المطبعة - المهدية الملف نمرة ٢٠ .

(١١) المصدر السابق.

(١٢) د . و . م . المطبعة - المهدية- ٢/ ٦٠ الملف ١٣٠٣- نمرة - ١٧ .

(١٣) د . و . م . المطبعة - المهدية ٢/ ٦٠ الملف ١٣٠٣- نمرة - ٢١ .

(١٤) د . و . م . المطبعة - المهدية ٢/ ٦٠ الملف ١٣٠٣- نمرة ٥٠ .

(١٥) د . و . م . المطبعة - المهدية ٢/ ٦٠ الملف ١٣٠٣

(١٦) د . و . م . المطبعة - المهدية ٢/ ٦٠ الملف ١٣٠٤ نمرة ١٠٢ .

(١٧) الدكتور ابراهيم عبده - تطور الصحافة المصرية - الطبعة الثالثة - نوفمبر ١٩٥١ ص٣١ .

(١٨) المصدر السابق نقلا عن محفوظات عابدين رقم ١٧٦ ، ٢١٦ دفتر ٧٨٧ ديوان خديوي تركي.

(١٩) المصدر السابق ص ٤٣ .

(٢٠) الدكتور مكى شبيكة - السودان عبر القرون- دار الثقافة بيروت- ص١٥٢ .

(٢١) اللورد دوفرين كان سفيرا لبريطانيا فى الآستانة وقد انتدب للعمل في مصر لتنظيم الاداة الحكومية تحت الاحتلال فاقترح انشاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية.

(٢٢) دكتور ابراهيم عبده - تطور الصحافة فى مصر- الطبعة الثالثة القاهرة ١٩٥١ ص ١٢٣ .

(٢٣) الدكتور ابراهيم عبده - تطور الصحافة المصرية - الطبعة الثالثة نوفمبر ١٩٣٠ .

(٢٤) الدكتور ابراهيم عبده - تطور الصحافة فى مصر - الطبعة الثالثة نوفمبر ١٩٥١ .

(٢٥) نفس المصدر.

(٢٦) أديب مروة - الصحافة العربية - دار مكتبة الحياة ١٩٦١ .

(٢٧) على شارع الجامعة أمام مبانى رئاسة مديرية الخرطوم.

(٢٨) يقول نعوم شقير (تاريخ وجغرافية السودان) بيروت ١٩٦٧- ص١٣٢٧ : (فى اوائل عام ١٩٠٣ منح الدكتور فارس نمر وشركاؤه الاجلاء أمتياز بنشر جريدة في الخرطوم باسم السودان فولوا ادارتها وتحريرها الى الكاتب الأديب المتفنن

خليل أفندى ثابت من متخرجي المدرسة الكلية السورية النابغين فأصدر مثالا منها فى ٢٤ سبتمبر ثم شرع فى اصدارها تباعا مرتين فى الأسبوع).

(٢٩) جريدة السودان يوم الخميس ١٣ اكتوبر ١٩٠٤.

(٣٠) تقارير عن المالية والادارة والحالة العمومية في السودان - ١٩٠٤ مطبعة السودان.

(٣١) أسمت الصحيفة نفسها في صفحتها الرابعة باللغة الانجليزية Sudan Times.

(٣٢) تقارير عن المالية والادارة والحالة العمومية في السودان ١٩٠٤- مطبعة السودان.

(٣٣) تقارير عن المالية والادارة والحالة العمومية في السودان ١٩٠٥ - مطبعة السودان.

(٣٤) دار الوثائق المركزية - محفوظات مديرية الخرطوم المجموعة ١/٦ الملف رقم ١٣٢.

(٣٥) السودان الخميس ٢٧ اكتوبر ١٩٠٤.

(٣٦) السودان الاثنين ٣١ اكتوبر ١٩٠٤.

(٣٧) السودان - ٣١ اكتوبر ١٩٠٤

(٣٨) السودان - ١٩ يونيو ١٩٠٥.

(٩) السودان - الخميس ٣ نوفمبر ١٩٠٤.

(٤٠) السودان - الاثنين ٣١ اكتوبر ١٩٠٤ - تحدث السودان من احتفال السيد احمد الميرغني في كسلا بليلة المعراج.

(٤١) السودان ٢٢ ابريل ١٩٠٧.

(٤٢) السودان ١٥ يوليو ١٩٠٧.

(٤٣) جريدة السودان ١٩١٠.

(٤٤) تقارير عن المالية والادارة والحالة العمومية في السودان عام ١٩٠٧.

(٤٥) تقارير عن المالية والادارة والحالة العمومية في السودان لسنة ١٩١١ - ١٩١٢.

(٤٦) وصفت نفسها بالانجليزية بانها ARABIC ORGAN OF SUDAN HERALD.

(٤٧) حسن نجيلة- ملامح من المجتمع السوداني- الطبعة الثالثة - منشورات مكتبة الحياة بيروت.

(٤٨) سليمان كشة - سوق الذكريات.

(٤٩) حسن نجيله - ملامح من المجتمع السودانى.

(٥٠) حسن نجيله - ملامح من المجتمع السودانى.

(٥١) د. و. م. ١/٨/٤١.

(٥٢) أوضحت الوكالة كل ذلك في اوراقها الرسمية التي تطبع عليها الخطابات.

(٥٣) اسمها بالانجليزية : Sudan Notes and Records.

(٥٤) جمعية الاتحاد السوداني وقد اسماها سكرتيرها في برقية للأمير عمر طوسون في ١٠ نوفمبر عام ١٩٢٢ (حزب الاتحاد السودانى).

(٥٥) جعفر بخيت - رسالة الدكتوراه لجامعة كمبردج عن الادارة البريطانية في السودان (مخطوطة).

(٥٦) المصدر السابق.

(٥٧) أشار تقرير المخابرات الى ان هذه الدعوة قد حملها الى اجتماع عقد فى منزل السيد عبدالرحمن المهدى مندوبان من المتعلمين هما السيد الفيل وبابكر بدرى وان الاجتماع قد رفض فكرة تحديد موعد للاستقلال ولم يقف بجانبها سواهما ويقول التقرير ان الاثنين يمثلان مجموعة من المتعلمين هم : السيد الفيل - حسين شريف - الشيخ محمد احمد ابودقن -

الشيخ ابو شامه عبدالمحمود – عبدالله خليل – حلمي ابو سمره – طه صالح – حلمى ابو سن – بابكر بدرى– علي ابوقصيصه – ابراهيم صالح.

(٥٨) يدعو اول منشور اذاعوه في نوفمبر عام ١٩٢٠ السودانيين بأن (تتحدوا مع اخوانكم المصريين حتي تصلوا الى اغراضكم من الاستقلال التام... وان اخوانكم الآن يجاهدون من اجلكم حتي اذا ما تم مرغوبوكم كان لهم ما لكم وعليهم ما عليكم).

(٥٩) د. و. م محضر اجتماع مديري المديريات عام ١٩٣٨.

(٦٠) حضارة السودان – يوم السبت ٧ اغسطس ١٩٢٠.

(٦١) نسبة للرئيس الامريكي ويلسون، الذي كان قبيل نهاية الحرب العالمية الأولى قد وضع ميثاقا من أربع عشرة نقطة عن حق تقرير مصير الشعوب المقهورة وعلى اساسه وضعت ممتلكات المانيا وتركيا في غير اوربا تحت الانتداب (مثل تنجانيقا، بافريقيا ، والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين بغربى آسيا– الخ...).

(٦٢) الشؤون لغويا مجاري الدموع.

(٦٣) الفصل السابق – منشور وطنى ناصح أمين.

(٦٤) الحضارة السبت ٢٩ أبريل ١٩٢٢.

(٦٥) الحضارة السبت ٢٩ أبريل ١٩٢٢.

(٦٦) الاهرام ٢٦ مايو ١٩٢٢.

(٦٧) تقرير ايوارت د. و. م.

(٦٨) حسن نجيله ملامح من المجتمع السودانى ص ٣٨٠ الطبعة الثالثة – بيروت – ١٩٦٤.

(٦٩) د. و. م تقرير ايوارت ص ٥٠.

(٧٠) الحضارة ٥ يوليو ١٩٢٢.

(٧١) الحضارة ١٢و١٩ يوليو ١٩٢٢.

(٧٢) كان على عبداللطيف حين نشبت الثورة المسلحة سجينا، فقد صدر الحكم بسجنه ثلاث سنوات في يوليو عام ١٩٢٤ لارساله برقية للحاكم العام في يونيو من ذلك العام تحمل احتجاجا شديد اللهجة علي انفراد الانجليز بحكم السودان.

(٧٣) محمد احمد محجوب – عبدالحليم محمد (موت دنيا) مطابع اخبار اليوم.

(٧٤) د. و. م. محضر مؤتمر مديري المديريات لعام ١٩٣٨.

(٧٥) ملف جريدة السودان – محفوظات مديرية الخرطوم.

(٧٦) د.و.م وثائق مديرية الخرطوم المجموعة (١–٦) الملفات (٨٧/١٥٥) الخطاب ب س / ٦٠٨٦٣ بتاريخ ٢٨ مايو.

(٧٧) نشر القانون في العدد ٥٣٥ من غازيتة حكومة السودان الصادر في ٢٥ سبتمبر عام ١٩٣٠.

(٧٨) لائحة المطبوعات لسنة ١٩٣١ – العدد ٥٤٣ غازيتة حكومة السودان – ١٩٣١/٣/١٥ (ص٢٥٨).

(٧٩) القانون نمرة ٨ عام ١٩٤٥ – عدد الغازيتة نمرة ٧٦٠.

(٨٠) القانون نمرة ٨ عام ١٩٤٥ – عدد الغازيتة نمرة ٧٦٠.

(٨١) المحضر الرسمى للجلسة لدى المؤلف .

(٨٢) العدد ٧٨١ من الغازيتة بتاريخ ١٥ اغسطس ١٩٤٧.

(٨٣) هولت، ب. م. تاريخ السودان الحديث (لندن ١٩٦١) ص ٣١.

(٨٤) محمد عمر بشير – التطور التعليمي في السودان من ١٨٩٨ الي ١٩٥٦ مطبعة اكسفورد ١٩٦٩ (صفحة ٧٨).

(٨٥) كـان عـدد الطلاب في المدارس الاوليـة عـام ١٩٢٤ يبلغ ٨٫٢٩٦ وفي عـام ١٩٣٠ يبلغ ٨٣٨٨ وبلغ في المدارس الوسطى ١١٥٢ في عام ١٩٢٤ و١٢٧٦ في عام ١٩٣٠.

(٨٦) قفز عدد الطلاب في كلية غردون من ٢١١ عام ١٩٢٤ الي ٥٥٥ عام ١٩٣٠.

(٨٧) د. و. م. محفوظات الامن المجموعة السابعة الملف رقم ٢٨٣٠٠١ - ص١٧.

(٨٨) يستعمل ادوارد عطية في تقريره تعبير (الانتلجنسيا) ليشير للقوي الحديثة متعلمين وعمال وتجار صغار.

(٨٩) المصدر السابق.

(٩٠) محمد احمد محجوب وعبدالحليم محمد - موت دنيا - دار اخبار اليوم - ص٩٧.

(٩١) د. و. م - محفوظات مديرية الخرطوم ١/٦ الملف ١٠٣.

(٩٢) د. و. م - محفوظات الا من مديرية الخرطوم ١/٦ الملف ١٠٣.

(٩٣) د. و. م - محفوظات الا من مديرية الخرطوم ١/٦ الملف ١٠٣.

(٩٤) المصدر نفسه - ومن الشخصيات التي وجهت لها الدعوة السيدان علي الميرغني وعبدالرحمن المهدي وعلى عبداللطيف بوصفه رئيس جمعية اللواء الأبيض وقد كان سجينا.

(٩٥) نفس المصدر.

(٩٦) نفس المصدر.

(٩٧) مذكرة مساعد ضابط المخابرات في ١٩٣١/٩/٢ - ملف السكرتير الاداري رقم ف ٣١ - المجلد الثاني.

(٩٨) النهضة السودانية العدد الرابع الصفحة الحادية عشر.

(٩٩) النهضة السودانية ، العدد الثالث - صفحة ١٦.

(١٠٠) النهضة السودانية، العدد الرابع - صفحة ١٠.

(١٠١) النهضة السودانية، العدد ١٦- صفحة ١١.

(١٠٢) يقول محمد احمد محجوب في (موت دنيا) - دار اخبار اليوم) -١٩٤٧ - ص١١٥). انه بعد اضراب طلبة الكلية في ٢٤ أكتوبر (اتهمت الحكومة اعضاء لجنة ملجأ القرش بانهم تصرفوا في الأموال التي جمعت للملجأ واعطوها للطلاب. وشمرت الرجعية عن ساعد الجد... واستدعى رئيس اللجنة واستجوب) وان الرئيس قد استقال رغم اقتناع اعضاء اللجنة بان المال لم تمتد له يد.

(١٠٣) مجلة النهضة العدد ٦ بتاريخ ١٩٣٢/٢/٢٧ - صفحة ١٤.

(١٠٤) المجموعات التي حصلت عليها من مجلة النهضة تنتهي عند العدد الثاني والثلاثين ولا أدرى ان كان عدد أو اكثر صدر بعد ذلك، ولكن اتصالاتي بأصدقاء المجلة تؤكد أنها توقفت عند ذلك العدد بموت صاحبها.

(١٠٥) قاسم عثمان النور - فهرست مجلة النهضة السودانية - دار الوثائق المركزية.

فهرس الكتاب

محجوب محمد صالح

- ولد بالخرطوم بحرى فى عام ١٩٢٨ وتلقى تعليمه فيها ، والتحق عام ١٩٤٧ بكلية الآداب بجامعة الخرطوم .
- كان سكرتيرا لاتحاد طلاب الجامعة ، وقاد الإضراب العام للطلاب عام ١٩٤٩ ففصل من الجامعة .
- عمل صحفيا منذ فصله من الجامعة ، وكان أحد مؤسسى دار الأيام ، وتولى رئاسة تحرير جريدة الأيام عدة مرات ، كما أصدر مجلة «الحياة» .
- انتخب لعدة دورات سكرتيرا لاتحاد الصحافة السودانى .
- انتخب بعد ثورة اكتوبر نائبا للخريجين في الجمعية التأسيسية الأولى .
- عين رئيسا لمجلس ادارة المؤسسة العامة للصحافة عند تأميم الصحافة عام ١٩٧٠ .
- ترأس تحرير صحيفة الأيام بعد انتفاضة ابريل ١٩٨٥ حتي انقلاب الجبهة الاسلامية فى يونيو ١٩٨٩ .

